

# المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأحكام التي أصدرتها المحكسمة منيناي 1941 حق ديسمبر 1947م



# المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأحكاد الت أصدرتها المحكسية مذيبتاير ١٩٨٤ حق ديسمبر

بسسامتدالرتمن الرحسيم

#### تقسديم

مضت ثمان سنوات على قيام الحكمة الدستورية العليا كهيئة تضائية مستقلة قائمة بذاتها افردها الدستور بولاية الرقابة الغضائية على دستورية التشريعات جبيعها الاسلية منها والغرعية السواء التى تصدرها السلطة التشيئية وقتا لحكام الدستور وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي اسنده اليها قاونها كحكمة تضارع .

والرتابة التفسائية التي تتولاها هذه المصكمة قصد منها كفالة السيادة والسمو لاحكام الدستور ، ذلك أنه يستحيل الاجتزاء بالرقبابة السياسية أو الارتكان الى أدوانها المختلفة كبديل عن الرتابة الغضائية التي تتوم عليها محكمة عليا تتركز فيها هذه الرتابة وتفرد وحدها باعطاء القيود التي يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق المنصوس عليها فيه ، مفاهيم موصدة تستمد أسسها من مقاصد الدستور واهدافه وتتحدد ضوابطها في اطار التيم الاجتباعية والانتصادية والخلقية التي يتناها ، ولتجمل من الصدارة التي يحتلها الدستور حقيقة واتمة ، لا مجرد حقيقة فاتمية ، لا مجرد حقيقة فاتمية ، لا يمرض الدستور دائباً قواعده الآمرة على كل سلطة .

واذ تباشر المحكمة رقابتها القضائية على ضوء احكام الدستور ، مان استخلاصها للتواعد الدستورية التي تفرغها في أحكامها ، لا يتساتي بانتزاع هذه التواعد من واقعها ، ولا بعزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفال دورها الواعى في اتصاه تثبيت دعائم الحق والعدالة الاحتيامية .

وربما كان من ادق الهام التى تنهض عليها هـ فده الحكمة واكثرها خطرا ؛ تلك الموازنة التى ينبشى ان تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار للقواعد التى يقوم عليها الدستور من ناحية ، وشزورة تطويع هذه القواعد لجابهة التطور من ناحية أخرى .

كذلك مانه حين تجدد المحكمة نطاق الحتوق والقيود الدستورية ، وأهدافها ، مانها تباشر مهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لاحكام الدستور جبيعها ، كى تستخلص منها مفهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجا مترابطا لا تفانسر. بين آجزائه .

وهذه الوحدة العضدوية التى تنتظم أحكام الدستور ، هى التى يستقيم بها التكامل في بنيانه ، وهى التى يتحقق معها التوافق بين نصوصه وازالة بها قد يشوبها من غموش أو يظن غيها من تناقض .»

بل ان تلك الوحدة العضوية هي التي تستهدنها المحكمة كلما كان الاسراح عليها متعلقا بتعارض بدعيه الطاعن بين النصوص التانونية المطبوق عليها واحكام المستور ، ذلك أن التحقق من انتفاء هذا التعارض أو قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتهاوحدها، ولكن بالاحتكام الى احسكام الدستور جميعها كي تتثبت المسكمة من أن النصوص المطوق عليها لا تفاقض أيا منها كاليسبح تفساؤها برغض الدعوى المستورية مطهرا لهذه النصوص ن جميع المطاعن الدستورية المستورية الدستورية المستورية المستو

وعلى امتداد اعوام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضمها احسكام هذه المجوزة من قدر لهذه المحكمة أن تصدر في الدعاوي الدمستورية الشي بتناملتها ، احكاما تكرس الشرعية الدستورية في مخطف مجالاتها ، وتكلل انشاذ الاصول والقواعد التي تضمنها الدستور ، وتبلور القيم والمثل التي يستهدمها ، وتحمى دعائم النظام السياسي والانتصادي للدولة ، متيسة رتابتها على موازين دقيقة ، تثبيتا للحرية في مظاهرها المتمددة وصورها المختلفة ، وتأمينا لحقوق المواطنين في اكنش مجالاتها اهمية وحيسوية ، واطلاتا بالنهل الوطني نحو المضل الظروف لتقميه واؤدهاره ، كلى ذلك في اطلار الضوابط التي فرضتها المنحسة على نفسها حتى تظل الرقابة في اطنوابط التروف عن الاحاطة بموجباتها .

وتندق هذه الضوابط من قاعدة كلية حاصلها أن المحكمة أن تباشر مهلة تشائية ننية ذات طابع كانونن بحث لا يجوز أن تتدخل لحسم مسالة دستورية عالم يكن تلخلهما الإرما للقصمل في النزاع الموضوعي المصل بهسما

وعلى متنضى هدده القاعدة التي تنتها قانون المكبة المسادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ وترتيبا عليها سالا تصل المكبة في المسادل الدستورية التى تطرح عليها ، الا من خالل خصوبه تضائية تتوافر لراغها غيها مصلحة شخصية مباشرة ، وتتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها في تأتوفها ، وكضرورة يحتبها الفمسل في نزاع موضوعي .

وفى جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، أو تحد منها ، ولا أن تزن الدوائع الكامنة وراء النصوص القانونية التي اقرها ، أو تناقش كيفية تطبيقها أو ملاعمة اصدارها .

ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على تبنى القاعدة التى تقضى بان كل قرينة ممكنة ينبغى ان تكون لصالح دستورية التشريع المطمون عليه ما لم تنقض هذه القرينة بدليل قطعى يكون بذاته نائيا على وجه الجزم الدستورية النص المطعون عليه ، وإن القضاء بعنم دستورية نص معين في تشريع وابطال اثره لايستتبع ابطال باقى نصوص هذا التشريع مالم تكن هذه النصوص وتبطة بذلك الذى ابطلته المحكمة ارتباطا لا يقبل التحسيرية .

وتكثيف هذه الضوابط الذاتية التى فرضتها المحكمة قيدا على حركتها في مجال ممارستها لرقابتها القضائية ، عن أن لهذه السرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وأنها لا تقتحم منطقة تباشر نيها السلطتان التشريمية والتنفيذية اختصاصاتهما التشريمية التقديرية ، ولا تستهدف مزاحمة أيهما في ولايتها الدستورية أو الانتقاص منها ، وأنها الاسر في هذه الرقابة مرده الى القيود التى غرضتها الدستور والحقوق التى كفلها باعبار أن هذه القيود وتلك الحقوق هى محل الرقابة القضائية ومناطها، على الرقابة التي تباشرها هذه المحكسمة أبينة على مسسئوليتها متفهمة لمرابهها ، مستجيبة لمتطلباتها .

1.

رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار ( محمد على بليغ )

# القسمالأول

الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية

# چلســة ۷ يناير ســنة ۱۹۸۶ م

بوباسة السيد المستدار التكاور تتحى عبد المسبوم وثيس المكلة وهضور السادة المستدارين : ججد على راغب بليغ ومصطفى جيل برسي وجدوح مصطفى حسن ومحيد عبد المقالق النسادى وجني لين عبد المجيد ووابع لملني جمصة المصاد

المقوش أبين السم وحضور السيد المستشار الدكتور معبد أبراهيم أبو المينين وحضور المبيد / أعبد على غضل اللسه

### قاعسندة رقسم ( 1 )

# (القضية رقم، ٣٥ أسنة ،٢ القضائية ،« بيبستورية.))

 ۱ حدوی دبیپوریة ب قولها ب الصاحة فیها : یشترط اقبول الطمن بعدم الدستوریة ان تتوافر الطامی حصاحة شیسطمیة میاثرة فی طعنیه .

ا ... من المترر ... على ما جرى به بقضاء هذه المحكمة ... أنه يشترط لقبول البطس بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصاحة شخصية مباشرة في طعنه . و ومناط هذه المبلحة ارتباطها ... بمصلحته في الدعوى المضوعة التي أثير الدخم عدم الدستورية المناسبة والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

### الاخسراءات

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته علم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى طالبا المحكم بعدم دستورية الأئمة رقبابة النقد الصادرة تنفيذا لقائدون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧٠ ـ فيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالخارج في حسابات وأستالية غير قابلة المتحويل لدى المسارف ٠

وقدمت رادارة تضايا المكومة ثلاث مذكرات طلبت فيها رفيض الدعيوي • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسسة اليسوم .

#### المن مة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى قد استوغت اوضاعها الشكلمة •

وحيث أن الوقائم ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان » ــ وهي غرنسية مقيمة بالخارج ــ كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤٧١٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وآخرين طالبة الحكم بأحقيتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحرزه من نقد مصرى أو أجنبى ، وفي القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ودون التقيد بالقيود الواردة في المادتين ١١٥ ، ١١٦. من لائمته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بقرار. وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ . وبتاريخ ٨ هبراير سسنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعسوى ، مطعنت الدعية ، في هذا الحكم بطريق الاستثناف الذي قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٩ ق استئناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دســتورية اللائمة التنفيذية الشار اليها ، ويتاريخ ١٣ نوغمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت المستأنفة برفع الدعسوي الدستورية ، فأقام المدعى بصفته مديرا مؤقتا لتركتها ــ لوغاتها ــ المدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة نييما نصف عليه من تجميد أرصدة الأجانب المقيمين بالخارج في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى الصارف .

وهيث أ نالمدعى بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥ ، ١١٦ من لائمة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النصين لارصدة الاجانب غير القيمين في حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل لدى المسارف المعتمدة ــ بحيث لا يجوز لهذه البنـوك أن تصرف من هذه الحسابات المنتوحة بأسماء أشمخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز الفي جنيه سنويا فيما عدا المساريف المكمية المستحقة على أصحاب تلك الحسابات ـ يعد امر1 مَفَالَهُا لَلْمُوادِ ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مع أحكام الاتفاقية البرمة \_ بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ \_ بين عكومتى مصر وفرنسا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة الاستثمارات التي تساوى في المعاملة بين المواطنين والفرنسيين وينبغي احترامها وُ فقا للمادة ١٥١ من الدستور • فضلا عن أن ما فرضيته المادتان ١١٥ ١١٩ المطعون نيهما من تيود يعد خروجا على مقتضى احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الذي اطلق حرية عيازة جميع العملات المرية والاجنبية .

وحيث أن المادة ١١٥ من اللائحة الطعون فيها \_ تنص على أن « المالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين فى الخارج ولها صفة رأس المالى ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن عملة اجنبية لتحويلها ينبعى أن تدفع فى حساب رأسمالى غير قابل المتحويل لدى احد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرئا لذمة الدافع » و وتنص الفقرتان الاولى والثانية من المادة ١١٦ من ذات اللائحة \_ المعون فيها \_ على أنه « يجسوز المصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الراسمالية غير القسابلة

للتعويل بقيمة المساريف الحكمية المستحقة على امسحاب العسابات كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات الشار النها ، للفتوحة بلسماء اشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ويما لا يجاوز اجماليه ٢٠٠٠ جنيها كل سنة ويلادية ٥٠ » ٠

وحيث أنه من المقرر ـ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافسر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ، ومناط هذه اللصلحة ارتباطها بمصلحقه في الدعموى الموضوعية التي أثير الدخصع بعمدم الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، واذ كان ما يسمتهدغه المدعى بصفته من دعمواء الموضوعية هو الافراج عن ارصدة جانين بول جرابيديان في الحسابات الراسمالية غير القابلة للتمويل \_ وهي تمثل ثمن بيع عقارات \_ وفقا للمادتين ١١٥ ، ١١٩ من اللائمة محل الطعن ، والعصول على هذه الارصدة والقيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون، وكان الثابت من الاوراق أنه بناء على الخطابين المتبادلين بين حكومتي مصر وفرنسا بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ وافقت السلطات الممرية على الافراج عن حبلغ ٨٦٨ مليون جنيه من ارصدة المسابات الرأسمالية غسير القابلة للتحويل المفتوحة لدى البنوك الممرية باسماء الفرضيين غير المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها فى تغطية الاحتياجات المعلية اللازمة لمغتلف التسسام السفارة الغرنسية والمتنصليات الفرنسية في معمورية مصر العربية ، على أن تتوع المحكومة المرنسية بسداد التفيمة للرعايا الفرنسيين في المفارج . وعلى الساس حددًا الانتفاق المتباذل (مستندرتم ٢٢ ملف المدعوى ) تتهم الهدعى جسمنته والسعدة « ليليان مانوش جر ابيديان » ما التي انصصر غيسها ارث شخيفتها « جانين بول بعرابيديان » ـ الى السنك الاهلى المسرى بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨٢ ٤ ٢٨٠ غوغمبر سنلة ١٩٨٨ بطلب تعويل رنسيد الحساب المتجمد الى السفارة الفرنسية ، وتقد عم بالفعسة هذا التحويل بمبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يمثل كامل رصيد حسساب المورثة جانين بول جرابيديان الرأسمالي الغير قابل المتحويل حسبما هو وارد في خطابي البنك الاهلي المصرى المؤرخين ٢٩ ابريسل ، ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ ملف الدعوى) • وذلك بعد أن المرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارصدة المتجمدة مع التحفظ على مبلغ ١٧٤ ر١٩٥٠ جنيه تحت تسوية ضريسة المتركات ورسم الايلولة على تركة « جانين بول جرابيديان » •

لما كان ذلك ، غان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعـوى الموضوعية يكون قد تحقق ، وبالتالى تكون مصلحته فى الفصـل فى الدعوى الدستورية ــ الماثلة ــ منتفية ، مما يتمين معه الحكم بعدم مسـوله الدعوى •

# الهندة الانسيات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت الدعى بصفته المسروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المعاماة •

#### هِلســة ٢١ يناير ســنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور عندى عبد المسجوى رئيس المحكهة وحضور السادة المستشارين حميد على راغب بليغ ومصطفى جبيل حرسى ومبدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق المنادى وعثير السين عبد الجيد وقسوزى اسمسد مرتس أعضرال الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المؤسس وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين الموساس الموساس السين السير المهد على نشل اللسه وحضور السيد / لعبد على نشل اللسه

#### قاعسندة رقتم (٢)

# القضية رقم ٢٢ لسنة ١ القضائية « دستورية » ( ١ لسسنة ١٠ ق - ع )

ا الحكمة العليا حاريق رفع الدعوى الدستورية أجامها حسقبول الدعوى . اتصال الحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدخمع بعصدم الدستورية أمام محكمة الوضوع ، فاذا تبيت جدية الدغم هددت عبداد الرفع الدعوى أمام المحكمة المليا فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعسوى الدستورية في مقيسولة .

٧ -- دعوى تستورية -- قبركها -- الصلحة فيه--- ي
 يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريمي أن تتوافر مصحلحة
 شخصية مباشرة للطاعن من طعنسه .

١ — مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ — اللتين رفعت الدعوى فى ظلهما — ان اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميمادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، فاذا لم تراع هدده الأوضاع المقررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة ، ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المددى من المدعى على المادة الاولى الدفع بعدم الدستورية المددى من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ سنة ١٩٦٤ ورأت فى هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون غيها ، ومسن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المسادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة

٣ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافسر مصلحة شخصية مباشرة الطاعن من طمنه ومناط هذه المملحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي اثير الدخم بعدم الدستورية بمناسبتها .

# الاجـــراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع المدى صحيفة هذه الدعوى المحتولة عند الدعوى المحتولة المحتولة المحتولة المحتولة المحتولية المحتولية المحتولية بالقانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات الصحفية وقدرار رئيس الاتحاد الاشتراكي المربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشساء المجلس الاعلى للصحافية ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيبا رغض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة وشورت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم .

#### الخكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة . حيث أن الدعوى استونف أوضاعها الشكلية 6

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ــ تتعصل في أن الدعى كان قـد تقدم الى مديـر ادارة الملبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ... المدعى عليه الأول ... بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب التصريح له باصدار صحيفة يومية باسم « لا » فأجيب بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بخشرورة حصوله ابتداء على مواغقة اللبينة التنفيذية للاتصاد الاستراكي العربى ثم استيفاء باقى الاجراءات من ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ، فأعاد المدعى طلبه من المدعى عليه الاول بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي واكثه تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ خطابا من المدعى عليه الأول يؤكد هيه أنه من غير المكن التصريح له باصدار المنخيقة المثنار اليها الا بغد حصوته على الوافقة سالفة الذكر تنفيذا القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ٠ واذ رأى المدعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ أنه يتضمن قزارا اذاريا فقد اقام الدعوى رقم ٩٨٥ لستنهة ٢٨٢ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طالبا الغاءه حيث تمسك بصحيفة داعواه وبمذكرة دفاعه بعدم دستورية القرار بقاتنون رشنم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحالمة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسسنة ١٩٩٤ بشان المؤسسات الصنعفية وقرار رئيس الأنتفاد الاشتتراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجلس الاعلى للصحافة ، ويتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الأداري بوقف الدعوى جتى يرفع المدعى المدعوى بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم 101 لسنة ١٩٦٤ وأمهاته ثلاثة أشهر لرغع الدعوى الدستورية فأهام الديمورية الديمورية الديمورية بالنائلة بطلب الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس المجمورية بالقانونين المسار اليهما وقرار رئيس الاتحاد الاشستراكى العربى رقم ٤ لمسنة ١٩٧٥ ٠

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ــ اللتين رفعت الدعوى فى ظليما \_ أن انتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستنورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدمع حددت ميعادا لرفع الدعوى أمام المحكمة المليا ، فاذا لم تراع هذه الاوضاع القررة قانونا لرفع الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة • ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ أسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاستراكي المربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعـوى المالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ السسنة ١٩٦٤ •

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص فى فقرتها الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقسم ١٩٥١ لسنة ١٩٦٤ فى فقرتها الثانية على أن « تحل الملجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتعلق (م ٢ – الهحكمة الاستورية)

بالاختصاصات المفولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ اسسنة 
١٩٦٠ : رقد نعى المدعى على هذين النصين بمخالفة الدستور 
الاحدورهما من رئيس الجمهورية فى غير الاحوال والظلسروف 
الاستثنائية التي يجوز غيها اصدار قرارات بقوانين ولعدم عرضهما 
على السلطة التشريعية ولمخالفتهما للمادتين ٤٧ ، ٨٤ من دستور 
سنة ١٩٧١ لمصادرتهما حقوق المواطنين وحرياتهم الاسساسية فى 
التبير عن آرائهسم •

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - نصت على أن « حرية الصحافة وملكيتها للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللاحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون ، وتخضم الصحف فى ملكيتها وتمويلها والاموال الملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قصر في المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق في اصدار الصحف وملكيتها عليي الاحزاب السياسية والاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة لملكية الصحف التى تصدرها الاشخاص الاعتبارية الخاصة نيما عدا الاحزاب السياسية والنقابات والانتمادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والاوضاع التي حددتهما المادة ١٩ سالفة الذكر ، كما نظم هذا القانون اجراءات تقديم طلب اصدار الصحف فأوجب في الفقرة الاولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم اخطارا كتابيا للمجلس الاعلى للصحاغة موقعا عليه من المثل القانوني للصحيفة مشتملا على اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الصحيفة واسمها واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان المطبعة التي تطبع غيها الصحيفة ، كما نص في المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يصدر المجلس الاعلى للصحافة قراره في شأن الاخطار المقدم اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم احسدار القرار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاعلى للصحافة على الاصدار و في حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز اذوى الشأن الطعن فيه امام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض » ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من الصور على الاشخاص المنوعين من مزاولة الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادىء تنطوى على انكار الشرائع السماوية والمحكوم عليهم من بمبادىء القيم و ويقوم بالاشراف على هذه الاجراءات وتطبيقها المجلس الاعلى للصحافة الذي اسندت اليه المادة ١١٦ من الدستور مهمة القيام على شئون الصحافة على النحو المبين بالدستور والقانون ٤ من منصت المادة ٥٥ من القانون ١٤٨ اسنة ١٩٨٠ الشار اليه على الغاء كل نص يخالف احكامه ه

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن الشرع في القانون رقسم ١٤٨ لسنة ١٩٨٨ أذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد الغي نص المادة الاولى مسن القرار بقانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القسرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيهما ورسم اجراءات جديدة لاصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية لستنادا الى المادة ١٩٠ من الدستور للمؤدا عظر اصدار الصحف وتملكها على الافراد وقصر هذا الحق على الاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والاحزاب السياسية ، غير أن المشرع في ذات القانون نظم الاوضاع السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص فى المادة ١٩ منه على أن السحف القائمة هاليا التي تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكسة خاصة لاصحف القائمة هاليا التي تصدر عن افراد تظل مملوكة ملكسة خاصة لاصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم » ، شسم

نحت المادة ٥١ من القانون على أن « يوقف مدور المحف التسى لم يرخص باحسدارها » •

وهيث أنه من المقرر \_ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي أشير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها ، واذ كان ما يستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو الغاء القرار الاداري الصادر من العيثة العامسة للاستعلامات بعدم امكان حصسول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم « لا » الا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتحساد الاستراكي العربي وذلك توصلا للسير في اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التي رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لاصدار الصحف \_ على ما سلف بيانه \_ واجبة التطبيق فدور نفاذه في ١٤ أكتبوير سنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون ــ وقف اجراءات اصدار الصحف التي لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للافراد ، بعد أن حظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمادتان ١٩ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم اصدار وتملك الصحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الا للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصية والاحزاب السياسية ، فإن المدعى لم تعد له مصلحة في الفصل في الدعوى الدستورية بعد الفاء المادتين المطعون غيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة من اجراءات جديدة في الاصدار وبما نظم به الاوضاع الانتقاليـة السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للمحف التي لم يرخص باصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن شم تكون الخصومة في الدعوى الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع الامر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة للمادة الأولى من

القرار بقلنون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعــة من القـــرار بقانون رقم ١٥١ لســـنة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة تسرى في الغاء المادتين المطعون فيهما بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة الذي أعاد تنظيم أحكام واجراءات اصدار الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقسام المدعى في دعواه المائلة ، ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها ه

# لهده الاسباب

#### حكمت المكهة:

أولا: باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ وعدم قبول الدعوى هيما عدا ذلك •

**ثانيا** بالزام الحكومة مصروغات الدعوى ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أثماب المحاماه •

#### جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الذكتور مندى عبد المسيور رئيس المحكية وحضور السادة المستشارين : محمسد على راغب بليغ ومصاغى جبيسل موسى وممسدوح مصطفى حسن ومغير أبين عبد المجيسد ومحمد كبسال محفوظ وفريف برهسام نـــور

دخسور اللمبيد المستثمار الدكتور محمد ابراهيم آبو المعينين المفوض وحضور المبيد / أحمد على غضل اللسه أمين السر

#### قاعىسدة رقسم (٣)

#### القضية رقم ٨٤ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

۱ ـ دعوى دستورية ـ أعمال السيادة ـ المتصاص ، المحكمة الدستورية العليا استيماد أعمال السيادة من ولاية القضاد الدستورى بأتى تحقيقا الاعتبارات السياسية التى تقتفى القاى بها عن نطال الرقابة القضائية وذلك لدواعسى المحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية

مصالحها العليسا . ٢ ــ اعمال المسيادة ــ باهيتها .

أعمال السيادة هي الذي تصدر عن السياسة المليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الدافل والفارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجمامة السياسية كلها مع احترام المقوق الذي كفلها الدستور ، وتنظيم عالاتمتها الفارجيسة بيغها وبين الدول الاخرى وتأبين مسلامتها في الداخل والدفاع عن اقليهها من الاحتداد الفسارحي.

١ — الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها — كأصل عام — فى مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذى أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والثقته من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال السرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعـوى قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة فى أصلها الفرنسي قضائية النشأة ولدت فى ساحة القضاء الادارى وتطـورت به قواعدها ، الا أنها فى مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي المحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب التنظيم القضائي المحديث الذى أقرها بنصوص صريحة فى صلب

التشريعات المتعاقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد فى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقسم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقسم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ والنين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء • واستبعاد أعمال السياسية التى تقتضى — بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها السياسية التى تقتضى — بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها والمفارج — النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى والمفارج ورعاية مصالحها العلى ، وقد وجدت هذه الاعتبارات المقاظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى المفارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضائية على دستورى فى الدول التى أغذت بنظام الرقابة القضائية على دستورى فى الدول التى أغذت بنظام المياسية التى تعد المجال الميوى والطبيعى لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة •

٢ — العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها مسن سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما المنارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما المنارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما المنارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما المنارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ما المنارك المنا

### الاجسراءات

بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن قضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم المامة المجيوش العربية فى البلد الذى تقضى الفرورات المسكرية بانتقالها اليه •

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى و وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحسكم فيها بجلسسة السوم و

#### المخسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع – على ما يبين من قدرار الاهالة وسائر الاوراق – تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى – وزير العربية – بصفته متضامنين بأن يؤديا لهم مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضا لهم عن الاضرار الملادية الادبية التى لحقتهم من جراء وفاة مورثهم المرحيم على المغربي تأسيسا على بمنوت خطأ المدعى عليه الاول – وهو جندى على المغربي تأسيسا على بمنوت خطأ المدعى عليه الاول – وهو جندى جزائرى الجنسية – أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع المدعى عليه الثاني بصفته ، واذ كانت المادة الضيارة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية فى البيلد الذي تتضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع المسترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تقضي بخضوع أعضاء القوات الحليفة أصلا الولاية المطلقة لقضائهم الوطنى بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها على القليم الدولة المضيفة وبعدم خضوعتم لولاية القضاء المدنى أولأية اجسراءات أخرى في هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم وبين الغير حول الالترامات التماقدية أو حول الاضرار التي تلحق بالاشخاص أو الاموال ـ بصفة عامة ـ هيئة يشكلها الامين العام المجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه الاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كافة المنازعات التي تنشأ بين القوات الحليفة وبين المواطنين المصريين ، وحرمتهم مسن التتفاضي والالتجاء الى القاضي الطبيعي بالمخالفة للمادة ١٨ من الدستور و ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ الى هذه المحكمة المفصل في دستورية الماذتين الثالثة والخامسة من المنتقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم المفصل في الدعوى الموضوعية والانتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم المفصل في الدعوى الموضوعية والانتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم المفصل في الدعوى الموضوعية والمناسة عن المنتور عومن ثم ، أحالت الدعوى المؤموعية والمناسة من المؤموعية والمناسة من المؤموعية والمناسة من المؤموعية والمناسة من المؤموعية والمؤموعية والمؤموعية والمؤموعية والمؤموعية والمؤموعية والمؤموعية والمؤموعة والمؤمورة والمؤموعة و

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد أساسا لها ... كأصل عام ... في مبدأ الشرعية وسسيادة القسانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والفقه من استبعاد « أعمال السسيادة » من مجال الرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون مملا لدعوى قضائية وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسي قضائية النشاة ولدت في ساحة القضاء الاداري وتطورت به قواعدها ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التشريعات المتفائي المديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتاقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر القضاء العاداري والقضاء الاداري على السواء • واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادي والقضاء الاداري على السواء • واستبعاد أعمال المعادر المحالة

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تمقيقا للاعتبارات السياسسية التى تقتضى \_ بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج \_ النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى في الدول التي أخذت بنظام الرقابة القضاءائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المبال الصيوى والطبيعى ولنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

وحيث أن العبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن التليمها من الاعتداء الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ،

وحيث أن البين من الاتفاقية الملعون فيها أنها أبرمت حكما يبين من ديباجة اصدارها حساستنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورته الأولى سنة ١٩٦٤ بانشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية ، والى القسرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المسترك في دور انعقاده الاعتيادي سنة ١٩٩٥ في شأن تحركات القوات من بلد عربي المن بلد عربي آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المسترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سسنة مجلس الدفاع المسترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سسنة الموحدة الإهلية أن لقوات القيادة عليها الموحدة الإهلية التانونية من حيث التماقد والتملك والتقاضي ، كمسا

قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجسراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيفة وقيود الاقامة والتسجيل ويتزويد أعضاء القسادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموفد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمعاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطنى وذلك فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيفة، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدنى في الدولة المضيفة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التى تنشأ بين أعضاء هذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاهقة بالاشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث • وعنيت في مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصى لاعضاء القوات • وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيفة ، والمناطق الملازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايسواء القوات ، والزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كمـــا نظمت وسبلة تسوية أي خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الانتساقية •

لما كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت ... في اطار جامعة الدول العربية ... تنظيما لاوضاع الدفاع المسترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها المسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القالوات في البلد الذي تقفى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، واذ والمقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف

الحفاظ على كيان الدولة واستجابة لمقتضيات سلامتها وأمنها الخارجي، غبى تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسسة العايا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التي ينبغي أن تنحسر عنها الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم • يتعين لذلك الحكم بعسدم اختصاص هذه المحكمة بنظر اللاعوى •

# لقسده الاسسبات

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

LONG THE PROPERTY OF STREET

#### جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور عندى عبد الصبور رئيس الحكره وحضور السادة السنشارين : محسد على راغب بليغ وحسلتى جبيل مرسى ومسدوح مسلقى حسن ومحبد عبد الخالق النادى وبنير أبين عبد الجيد ورابسح لطفى جمسه المغساء

وحضور السيد المستشار الذكتور محبد ابراهيم أبو المينبن المسسوض وحضور المسبح أحيد على نفضل اللب

للسه أمين المسنو

# قاعـــدة رقـم ( } )

### القضية رقم ٩٣ لسنة } القضائية (( دستورية ))

١ - بشريع - ججاله - خلاميات التشريع - المسلطة التشييرية البشرع ،
 ججالات التشريع الذي تبارسه السلطة التشريعية تبتد الى جبيع الموضوعات >
 كيا أن خلاميات التشريع من أخمى وظاهر المسلطة التشييرية للبشرع المسادى
 ما لم يشده المسستور بحدود وضوابط معينة .

١ – مجالات التشريع الذي تمارسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هي من اخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع المادي ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتمين على التشريع التزامها والا عد مخالف للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادي أن يستقل بوضع القواعد القانونية التي يراها محققة للمصلحة العامة متى كان في ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده •

# الاجسراءات

بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٢ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعسوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحسكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٩٣ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للامسلاح الزراعي باصدار تفسير تشريعي لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجــه المبين بمحضر الجلســة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

#### 3- Sal

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحمل في أن المدعيين كانا قد تقدما باقرار ملكيتهما الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد للاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية بخمسين غدانا على الاكثر وأدرجا في هذا الاقرار مساحة من الارض ذهبا المي أنها من أراضي البناء مما دعاهما الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ لسسنة ١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه المساحة أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي • واذ ردت العيئة العامة للاصلاح الزراعي هـــذا الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعي رقسم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسين التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط الواجب توافرها في الاراضي كي تعد من أراضي البناء وبأن هذه الشروط لا تتواهر في هالة الاراضى محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع المدعيان بعدم دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الشار اليه لمخالفته للمادتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بتاريخ ٩ مايو سسنة ١٩٨٦ وقف الاعتراض حتى يرفع الدعيان الدعوى الدعوى الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دسةورية المفترتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قسرار مجلس ادارة المهيئة العامة للاصلاح الزراعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ ٠

وحيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم وه لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى المكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما فى حكمها قد نصت فى فقرتيها الاولى والثانية على أته « لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا • كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضى جملة ما تمتلكه الاسرة وذلك مم مراعاة الفقرة السلبقة » •

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه « تسرى في شأن الاراضى الخاضعة لاحكام القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الامسلاح الزراعى والقوانين المسدلة له وبما لا يتعارض مع أحسكام هذا القانون » ومن ذلك حسبما أشارت المه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور القواعد الخاصة بأراضى البنساء المستناه من المسادر عبقا للتفسير التشريعي الصادر في هذا المسدد أحسكام الاستيلاء طبقا للتفسير التشريعي الصادر في هذا المسدد وهو التفسير الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٩٣ المطعون فيه بعسدم الدستورية غيما تضمنه من تعديل للفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٩٠٣ المستادا الى الثالثة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٩٣ استنادا الى المادة ١٦ مكررا من المرسوم بقانون المشار اليه التي أجازت للجنة العليا للاصلاح الزراعي بمقتضى المادة الثانية من قرار رئيس المجمهورية المامة

رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بانشاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي—
تفسير أحكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعيا ملزما أوجبت نشره
في الجريدة الرسمية ، فإن مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسير
التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار اليها تسرى كذلك في شسأن
الاراضي الخاصة لاحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءا متمما له
طالما أنه لم يأت بحكم جديد ،

وهيث أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيهما تنصان على أنه « لا يعتبر أرضا زراءية في تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون الاصلاح الزراعي : ١ ــ الاراضي الداخلة في كوردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون تبل صدور قانون الاصلاح الزراعي ، ٢ ــ الاراضى الداخلة في كوردون البنادر ــ والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقسم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسسيم بنقسيمها قبل صدور تمانون الاصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتى: أ ــ أن تكون هذه الاراضي عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عــدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها ، ب ـ أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أي ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعي ، ج ــ أن تكون اهدى القطع الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تحتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا •

وحيث ان المدعين ينعيان على النصين المطعون غيهما انهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على ان « الملكية الخاصة مصونة » والمادة ٣٧ منه التي فوضت المشرع المادي في تحديد الحد

الاقصى الملكية الزراعية وذلك تأسيسا على ان الدستور لم يجر مسذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضي الزراعية دون اراضي البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيدا على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضي الزراعية وما لا يدخل من اطلاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة أخرى غان ما أتى به النصان المطعون فيهما من تفسير تشريعي يهدر طبيعة الارض والعرض من استعلالها ويفالف ما وضعته المادة ٣٧ من الدستور من ضابط لتمييز الاراضي الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضي بوصف « الزراعية » دلك أن المعيار الذي اتخذه التفسير التشريعي معيار تحكمي من شأنه أن يدخل في نطاق الاراضي الزراعية أراض تعتبر بطبيعتها والغرض الذي تستغل فيه من اراضي البناء ويخضعها بذلك للصدد الاقصى للملكية الزراعية ه

وحيث ان الدستور بعد ان نص فى المادة ٣٣ منه على ان الماكية الماصة تتمثل فى رأس المال غير المستعل وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص فى المادة ٣٤ على أن « الملكية الناصة مصونة » قضى فى المادة ٣٧ بأن « يمين القانون الحد الاقصى الملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ٥٠٠ » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالشرع العادى يميز الاراضى الزراعية محل هذه الملكية عن غيرها ، أما ما ورد فى يميز الاراضى الزراعية محل هذه الملكية التي يعين القانون حدا أقصى المادة ٣٧ من الدستور من وصف الملكية التي يعين القانون حدا أقصى لها بأنها «زراعية» فهو وصف يحتاج الى تحديد وبيان للضوابط التي يتمقق بها قيامه فى جانب هذه الملكية توصلا الى تحديد ما يدخسك ين نظاق المدد الاقصى الملكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع لذى تعاربسه سلطة التشريع انما تمتد الى جميع الموضوعات كفا أن

ملاءمات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشسرع العادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع النزامها والاعد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية اأنتى يراها محققة للمصلحة العامة متى كان فى ذلك ملتزما بأحكام الدسستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون فيهما من التفسير التشريعي المسادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراّعية وما لا يعد كذلك ، وانما أورد هذا التفسير التشريعي حالات ــ ليست على سبيل الحصر \_ أخرجها من الاراضي الزراعية المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم بقانسون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقسرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المسار اليهما واعتبر هذه المالات \_ متى توافرت عناصرها \_ من أراضى البناء التى لا يشملها المد الاقصى للملكية الزراعية وترك في غير هذه الحالات تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا ــ عند النزاع ــ الى الجهـــة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وغقا للظروف والملابسات التي تحيط بها ، لما كان ذلك هان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعي سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذي قررته المادة ٣٤ من الدستور وانما يندرج هذا المسلك ضمن ملاعمات التشريع التي تنأى عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادي على ما سلف بيسانه ه

وحيث أنه لما تقدم يكون النعى بعدم دستورية النصين المطعون لهيهما على غير أساس الامر الذي يتعين معه رغض الدعوى •

# لهدده الاستبات

حكمت المصكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعيين المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحلماة .

#### جاســة ۲ مارس سنة ۱۹۸۶ م

المؤلفة برياسة السيد المستثمار الدكتور نفعى عبد المديور رئيس الحنية وحضور المسادة المستشارين : مجدد على راغب بليغ ومسائلي جبيل مرمى ومبدوح مصطلعى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومتير أمين عبد المجيد ونوزى أسسمد مرتص أعضاء

وحضور المديد المستثمار الدكتور محبد ابراهيم أبو الميتين المســوض

وحضور السيد / أهمد على قشل اللــه أمين المسمر

### قاعـــدة رقـم ( ٥ )

#### القضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية (( دستورية )) (١)

ا .. دعوى دستورية .. اوضاعها الإجرائية المتطلقة بطريقة رفعها وببيعاد رفعها نتداق بظلها العام > مخطافة هذه الإوضاع > ... الغره ... عدم قبول الاعرون، الطوري الذعوى الدستورية وقفا المتحرة ( ب ) من الحادة ٢٩ من الحادث بن تقادن المحكمة > والمعاد المحدد لرفعها الذى تحدده محكمة المؤسمو بعيث لا يجاول اللائة أشهر هما من مقومات الدعوى الدسستورية ... وهي اوضاع اجرائية جوهرية في المتقافي ومن انتظام المام .

٧ ... دعوى دستورية ... الجماد الحدد لوفعها . ... وعوى الدستورية ويما الثلاثة اشهر الذي فرضه الشرع كحد أقمى لرفع الدعوى الدسستورية طبقا لنمى اللقرة ( ب ) من اللدة ٢٩ من قانون الحكمة يعتبر ميمادا حديدا يقيد محكمة الوضوع والفصوم على هد مسواه .

١ - ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٥/ب من قانون المحكمة الدستورية المليا أن الشرع رسم طريقا لرفسع الدعوى الدستورية التى أثاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي عدده

لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفسح بعده الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بعيث لا يجاوز ثلاثة أشسهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية أسبهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية بعيماد رفعها حد تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا بعيماد رفعها حد تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، الستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحسو وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحسو المستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشاد اليها ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتمين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة ،

### الاجسراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة واهتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٢ من القرار بقانون المسار اليه م

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها م

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسسة اليسوم •

#### المكسمة

كما دغع الحدى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣٠ ديسمبر سنة المدار المحكمة القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٦ لمنظرها مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى الدستورية ٠

وحيث أن القدرة (ب) من المسادة ٢٩ من قلنون المصكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تندس على ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ٠٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام اهدى المحاكم أو اهدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفسم ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفسع الدعوى بذلك أمام المسكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر كأن لم بكن » •

وحيت أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقما لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده ارخعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رنعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعدي الدستورية أو بميعاد رغعها - تتعلق باانظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغم الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المسار النبها ، أو الميعاد الذي تحدده ممكمة الموضوع في غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رغع دعواهم الدستورية تبل انقضائه ، والا كانت غيير مقبــولة •

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في

الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١ ق قيم ، قأنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ ( ب ) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى فى تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية ، فان الدعوى المائلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطمن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا على ما سلف بيسائه ،

وحيث أنه بالنسبة المطس بعدم الدستورية البدى من المدعى في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١ قيم - فقد ابدى المدعى الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٨١ أسنة ١٩٨١ أمام محكمة القسيم بجلسة ٢٢ نوغمبر سنة ١٩٨١ غصرحت له المحكمة برفع الدعوى بلستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى المحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ أى بعد انقضاء المعاد المحد لرفع الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيال محكمة الموضوع الدعوى ما يدل الموضوعية الى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع الدستورية والموضوع الدعوى الموضوع قد منحت المدعى اجلا آخر لرفع الدعوى الدستورية والموضوع المدعوى الموضوع المعتورية والموضوع المدعوى الموضوع الموضوع الموضوع على رفع وقد منحت المدعى اجلا آخر لرفع الدعوى الدستورية و

# لهكه الانسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المعاماة •

#### جلســة ٣ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشان الدكتور فتحى عبد المسبور رنبى المحكية وحضور المسادة المستشارين : حجيد على راغب بليغ وبحسطني جبيل مرسي ومبدوخ وسطفي حسن ومحيد عبد الخالق الفادي ومتي أمين عبد المجيد ورابح لطفي جمعسه

اعتسساء المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين المسسوض ومندون السيد / أحيد على غشل اللسه ..ين المسس

قاعبدة رقبم (٦)

القَعْمِية رقم ع السنة ٤ القضائية (( دستوبية )) (١)

١ ... دعوى دستورية ... اجرادانها .
 ولاية المحكمة الاستورية العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا بانصبسالها
 بالدعوى انصالا مطابقا اللاوضاع القررة في الملدة ٢٩ ( ب ) من قانون المحكمة .

 ٦ ـ دعوى دستورية ـ خطاقها .
 نطاق الدعوى الدستورية بتحدد بخطاق التفع بعدم الدستورية المدى أحسام مكابة الموضوع .

١٠٠٢ ـ ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع القسررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطـــابقا للاوضاع المقـرة قانونا .

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ١ السنة ٥ قي دستورية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقسم ١٣٤ لسنة ٤ قي دستورية تضمنا ذات البدابن .

### الاجسراءات

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا ورأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلســة اليـــوم •

#### الخكسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاعات والداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ... تتعصل في أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقبم ١٩٧٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الصادر من للحراسة العامة للطوارىء الى شركة بمصر المتاهين المدعى عليها الاولى ... عن العقار الذي يملكه المدعى ... واذ صدر القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفيفة الاوضاع الناشسئة من المراسة فقد لخيلت الدعوى الى مبحكمة القيم للاغتصاص بنظرها عملا بالملادة السنادسة من القانون الذكور ، ولدى نظرها أمام للمكهة بمالية ٢٤ يناير سنة ١٩٨٦ دفع المدعى بمسدم بدسستورية المادة الماشرة من القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٤ عملا بالمدار قانسون تسسوية الماشرة من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٤ عملا بالمدار قانسون تسسوية الماشرة من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٤ عملا بالمدار قانسون تسسوية الماشرة من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٠ عملا الماشرة ١٩٠ ياسون تسرون تسموية الماشرة ١٩٠ لسنة ١٩٠٠ الماشرة ١٩٠ ياسون تسرون تس

الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، والقرار بقانون رقم ١٤ السنة الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فامهلته المحكمة المحكمة الدعوى الدستورية ، فأقام دعواه المائلة بطلب المحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقسم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ،

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي »:

. . . . . . (1)

(ب) اذا دفع أحد النصوم أثنا عظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بحدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى اجلت نظر الدعوى ، وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى، في المعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرغع الدعوى الدستورية التسى التاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى هدده لرغمها، هذل بذلك على أنه اعتبر هذيب الامبرين من مقبومات الدعوى الدستورية تقدر محكمة الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رغعت غيلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة السيهر وهذه الاوضاع الاجرائية سسواء ما اتصل منها بطريقة رغمالدعوى الدستورية أو بميعاد رغمها سي تتعلق بالنظام الغام باعتبارها شكلا

جوهريا في التقاضى قعيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع على نمو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى هـ يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والاكانت غير مقسولة ،

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ۲ ، 0 ، ۲ ، الاوضاع النائسية علاول المدار قانون تسوية الاوضاع النائسية عن غرض الحراسة ، غانه لما كانت ولايسة المحكمة الدستورية العليسا فى الدعساوى الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة للا تقوم الا باتصالها بالدعسوى التصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدغم بعدم الدستورية المجدى من المدعى على المادة الماشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة المجدى من الدعى المالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه الماشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة المقررة قانونا ٠

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - . . . . ١ من الدريتها أعام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ غصرحت له برفسع المدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهرا ينتهى في ٢٤ غبراير سنة ١٩٨٢ ، وأذ كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٦ غان الدعوى تكون قد رغمت بعد انقضاء الاجل المحدد لرغمها خالاله ٠

للا كان ما تقدم . غانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

# لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قيبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

### جاسبة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور تقصى عبد الصبور رئيس المحكة وحضور السادة المستشارين ، محبد على راغب بليع ومسطنى جبول موسى ومبدوح مصطفى حسن ومحبد عبد الخالق النادى ومنير أمسين عبد المجيد وشريف برهام نسور أعلمساء

وحضور السيد المستشار الدكتور جديد ابراهيم ابو السينين المحسوض وحضور المنيد / أحيد على غشل اللـه أمين المسير

#### قاعـــدة رقـم ( ٧ ).

### القضية رقم ١٠٠ لسنة ٤ قضائية « بستورية »

- ١ دعوى دستورية اجراءاتها الجماد المحد ارتمها الطريق الذي رسمه المشرع ارتمها - هذان الإبران خن جقومات الدعوى الدستورية وتمتير اوضاعا اجرائية تتملق بالتظام المهام .
- ٢ ــدهوى تستورية ــ البغاد المحمد لرفعها ــن جيعاد اللاقة الشبغير الذي فرضه المشرح على نحو تور كحد أشمى لرفع الدعوى المستورية يعامر جيعادا حمنيا يقد حجكية الوضوع والخصوم على حد سواء ــ الرئال الله ــ التزام الخصوم يربغ دعواهم الدستوريام قبل انقضاء هذا الحد الإنهى وألا كانت دعواهم شــي حقيسولة ج
- ٣ ... دعوى دستورية ... البعاد المحدد لرفعها ... سكوت محكمة المؤمسوع عن تحديد معماد لرفع الدعوى المستورية ... وجزب رفعها قبــل انقضاء الحــد الإقمى للبيعــاك ... رفعها بعد انقضاله ... عدم قبول الدعوى .
- ا سأن الشرع رسم طريقا ارفع الدعوى الدستورية التي أتساخ المخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميداد الذي عدده لرهماء مدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، نقلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية، تقرر محكمة الموضوع جديته ، ولا يقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي غاط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر م، وهذه الاوضاع الاجرائية سيستواء ما اتصل منها بطريقة رقع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ستتعلى بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقافي تعبيا به

المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذى حدده •

- ٢ ان ميعاد الثلاثة أشهر الذى غرضه المسرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المسار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد مصكمة الموضوع والخصوم على حد سواء فيتمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الصد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة •
- سـ لا كان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقسم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٧٧ يناير سنة ١٩٨٧ متأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا ف ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليها كحد أقمى لرفع الدعوى الدستورية المايا المشار اليها كحد أقمى يبعل هذه الدعوى غير مقبولة .

### الاجسراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المستبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم تبول الدعوى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوظين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة أصدار الحكم شها بجلسة اليسوم و

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من تتانون الحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ تنص على ان « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) اذا دعم احد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بمسدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفي جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميمادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميماد الاحتمان الم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ـ وعلى ما جسرى به قضاء هذه المحكمة ب أن الشرع رسم طريقا الرفع الدعوى الدسبه ورية التي اتاج المخصوم مباشرتها وربط بينه وبين اليعاد الذي حدده الرفعيها عدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقسومات الدعوى

الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بهيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية \_ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها \_ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقافي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم النداعي في المسائل الدستورية بالأجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي هدده ، وبالتسائلي فان ميعاد الثلاثة أشسهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من الماذة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء و فيتمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٧ غتاجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا في ٢٦ يونية سنة ١٩٨٧ أى بعد ميساد الثلاثة أشهر الذي حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قاندون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى ارضع الدعوى الدستورية المات المنصوم رفعها ، الامر الذي يجعل هذه الدعوى غير مقبولة ،

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوي .

# لهنئه الاستبانية

حكمت المحكمة بحدم قبول الدعنوى ، ويعصادرة الكتالة ، والزمت الدعى المعروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اثعاب الماماة ،

### جلســة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

### قاعسدة رقام (٨)

### القضية رقم ١٣٦ لسنة ه القضائية « دستورية » (١)

- ا سدى دسساورية سنيه بطبعها ، الاحتام الصادرة نبها لها حجية حطاقة قبل الكفة ، وظفة : وظفة ، وظفة ، وظفة ، وظفة ، وظفم المطاورة والمحتام المحادث المحادث المحادث المحادث المحدد والمحدد وا
- ٢ ... دعوى دستورية ... المسلحة فيها ... قبولها . المطمن بعدم دستورية نص سبق للهمسكمة الدستورية الماليا أن قضت بعسدم دستوريته ... انتشاء المسلحة في الدعوى ... أثره ... عدم قبول الدعرى .
- ١ ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نمت على أن تقولى المحكمة الدستروية العليا دون غيرها الرقابةالقضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية » » ونصت المادة ١٩٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية و وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الدستورية و وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الدستورية و وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

 <sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ حكما في الدغوى رقم ١٣٨ لسنة ٥ في دستورية تضمن ذات المبدئين المذكورين .
 (م ٤ ــ المحكمة الدستورية )

الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى سـ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانها ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دسستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دسترريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدسستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية الميا دون غيرها القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية العليا دمن غيرها قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطسلان ،

٧ ــ الما كان ذلك وكان الستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقسم ١٩٢ لسنة ١٩٦٠ بشمان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ١٩٥٠ لسمنة ١٩٦١ وقد سبق لهمذه المحكمة أن قضت برفض الدعارى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنها و فمان المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها و المحدم قبولة و المحدم قبولها و المحدم قبولها و المحدم قبولة و المحدم و المح

# الاجسراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المدعوى رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٧٧ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنايات طنطا بجلسة

٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية المعليا للفصل فى مدى دستورية المادة ( ٣٢ ) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المغدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحقة بهذا القانسون ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل نيها أو بعضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة محيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم ه

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعسوى المبنائية فى المبناية رقم ١٩٧٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد الدعى لانه أحرز وجاز بقصد الاتجار جوهرا مضدرا ، «أقراص الموتولور» فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها والبند رقم ١٩٥ من الجدول رقم (١) الملحق به ، واذ تراى لمحكمة المبنايات عدم دستورية النصوص سالفة الذكر على حراساس المادتين ٢٠ ، ١٤٤٤ من الدستور ، مقد قضت بطاسة ما أبريك

سنه ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدسستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لمسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لمسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول المحقة بهذا القسانون ٠

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة الاعاوى أرقام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ، ٢٧ س ٢ ق الاعاوى أرقام ١٩٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ، ٢٧ س ٢ ق دستورية بدفض النمى فى كل منها بعدم دستورية المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، والتى تنص على أن « للوزير المختص بقرار يصدر منه أن يعدل فى الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالاضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها » وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم فى كل من الدعاوى المذكورة فى الجريدة الرسمية بتاريخ دم مايو سسنة ١٩٧١ ،

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسة ١٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستورية القوانين واللوائسة ١٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، ونصعت المادة ١٩٤٩ من المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ من مازعة الجميع سلطات الدولة ولماكلفة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكمام المادرة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالقفسير المادرة في الدعاوى الدستورية وهي بعليعتها دعاوى عينيسة ، تتوجه الخصومة فيها التي النصوص التشريعية المطمون عليها بعيب دستوري ستكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرةا على الخصوم في الدعاوى الذي المنافة الدياري المنافة المنافقة الم

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى حدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس و وذلك لعموم نصوص المادت ين الاه ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانسين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذه أو الى تقسرير دستوريته بعدم حستورية النص فتلغي قوة نفاذه أو الى تقسرير دستوريته وبالمتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطائن و

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى المائلة هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بشان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها وقرار وزيسر الصحة رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النصوص المسار اليها على ما سلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المضومة بشأن هستورية هفم النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طمن يثور من جديد بشأنها و غان المصلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتسالي يتعين الحكم بعدم قبولها و

### لهنة الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعموى •

### جلسـة ٧ ابريل سـنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة المسيد المستثمار الدكتور ختص عبد الصبوب ربيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : محبد على راغب بليسخ ومصطفى جديسل مرسى ومبدوح مصطفى حصن ومحبد عبد الخالق النادى ورابع لطفى جمعسة وضعوزى أسعد مرتسى

القبسوش أبين المم وحضور المسيد المستثمل الدكتور محبد ابراهيم أبو العينين وحضور المسيد / أحبد على نضل اللسه

### قاعسسدة رقسم (٩)

### القضية رقم ١٣٧ لسنة ه القضائية « دستورية »

۱ — دعری دستوریة ... قبسولها .

وجوب بن بنضرن قرار الأهالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجرهرية التي نصت عليها المدة (٢٠٠) من قانون المحكمة الدستورية المليا .

حكمه ذلك \_ اغفال هذه البيانات \_ أثره \_ عدم قبول الدعوى .

ا ــ أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه: « يجب أن يتضمن القرار المادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحسالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة \_ الذين أوجبت المادة ٣٠ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة \_ أن يتبينوا كافة عرانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتحقيدهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، محث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضميد

الموضوع وتحديد السائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وغقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشسار اليه ٠

## الاجسراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا المقيدة مرقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد ان قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة السير في الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزيسر المي المحمة الخاص بأضافة أقراص ( الميثاكوالين ) الى جدول المخدرات المحت بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيهسا ٠

وقدمت ادارة تضايا المكومة مذكرة طلبت نيها المكسم بعدم قبول الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسمة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسمة اليسوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن النيابة العامة أقامت الدعوى المنائية فى المبناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان

لانها أحرزت بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( أقراص الميثاكوالون ) في الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابها وفقا لاحكام القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۲۰ والبند ( ۹۶ ) من الجدول رقم ۱ الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ۲۹۵ لسنة ۱۹۷۰ و واذ تراءي لمحكمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسة مم أكتوبر سنة ۱۹۸۰ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قوار وزير المحمة الخاص بأضافة أقراص الموتولون ( الميثاكوالون ) الى جدول المصدرات الملحق بالقانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۹۰ في شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها و

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العلما المادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتممن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وغقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعسي بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن الشرع أوجب لقب ول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاهالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المكومة. الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانــون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة ... أن يتبينوا كالمة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي هددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتعديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسببا وفقا لا تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المسار اليه . لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنايات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بأحالة أوراق الدعوى الى المحكمة الدستورية المليا الى أنه قد « تراءى لها أثناء نظر الدعوى جدية ما يثيره الدهاع عن التهمة من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص المؤتولون (الميثاكوالون) الى جدول المفترات الملحق بالقانون رقم ١٨٣٣ لسنة ١٩٣٠) دون أن تضمن المحكمة قرارها أى بيان عن النص الدستورى الدعى بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التى تميب نصوص هذا القرار ، غان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية المليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقسولة م

# أهدئة الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبوله الدعــوى ٠

#### جلسة ٢١ أبريل سبنة ١٩٨٤ م

وهضور المديد المستشار ميد الرجين لمسنع المسومي وحضور السيد / أحيد على عضل اللب المساور السيد / أحيد المساور السيد / أحيد المساور السيد / أحيد على عضل اللب

### قاعـــدة رقــم (۱۰)

### القضية رقم ٧ ألسنة ٤ قضائيسة « دستورية »

دعوى دستورية ــ اجراداتهــ - المعاد المحدد لرفعها ــ الطــريق الذي
 رسبة الشرع لرنمها ــ هذان الامران من مقومات الدعوى التســـتورية ،
 وتعدر أرضاها لجرائية تتماق بالتقام العام .

٢ ... دعوى دستورية ... المعابدة المستبدة لركمها بالسبورية الشبهر الذي مرفعه المستورية المستبد المس

٣ ... دعوى دستورية ... المعاد المحدد لرفعها ... تأجيل حكمة الموضوع الدعوى المضوع الدعوى المضوعية المي يعلمه المراح المناورية ... لا يعلى اجتداد الإجل الذي هددته لرفعها .

۱ — أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائعج على الوجه التالى: (أ) ٥٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحسد الخصوم أقناء نظر دعوى أمام احدى الحساكم أو الهيئات ذات الاختصاص التضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحسدت لن أثار الدفع مبعادا لا يجاوز ثلاثة أشسهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترفع الدعوى في المعاد المتردية العليا غاذا لم ترفع الدعوى في المعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هسذا النص — وعلى اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هسذا النص — وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح القصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الابعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ... سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ... تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عاملة عنى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءا تالتي رسمها وفي الموعد الذي عينه ه

- ٣ أن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هــذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .
- ٣ ــ ان تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلســة ٢٤
   يناير ســـنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع دعواهم الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ •

#### الاجسراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسية ٠ وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نسبها أصليا عسدم قبول الدعوى واطتياطيا رفضها • وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين ممحضر الجاسة حيث المترمت هيئة المفرضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم غيها بجاسة اليسوم •

#### المخمسة

بسد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة وحيث ان الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق \_ تتحصل في أن الدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٥٥٢ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالماء تصرفات الحراسة العامة فيما يتملق ببيع المقارات المطوكة لهم والسابق فرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٠٠ اسنة ١٩٦١ وحدم نفاد هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك المقارات وريمها لهم ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم أعمالا القرار بقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ أسنة ١ قضائية قيم القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الشار اليه ، فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فاقاموا الدعوى المائلة بطلب الصكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ السانة ١٩٨١ السنة ١٨٠١ المسكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقسم

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

على الوجه التالي : ( أ ) ٠٠٠٠ ( ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص التضائي جعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وراأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن ائالر الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر ارغع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، ومؤدى هــذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرغع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه روبين الميعاد الذي حدده لرغمها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين ألامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضدوع مدى جديته ، ولا تقبل تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية \_ سواء ما اتصل منها برغم الدعوى الدستورية أو بميعاد رغمها \_ تتطق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستهورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذي عينه ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والاكانت غير مقبولة • لما كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض المراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوغمبر سنة ١٩٨١ غصرحت لهم برغع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدار مشهراينتهي فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد ارخعها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم

قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعون ما يدل على رفع عواهم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التأريعة م

### لهنقه الانسبات

عكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

### جاسة ۲۱ ابریل سنة ۱۹۸۶ م

المؤلمة بريضة السيد المستشار المكاور الفكور المنطى عبد الصبور رئيس المكلة وحضور السادة المسئورين محيد على راقب بليخ ومسطنى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ورابح لطنى جبعه ونوزى استد مرتس وشريف برحام أور المشهدات وحضور السيد المستشار عبد الرمين نمير وحضور السيد المستشار عبد الرمين نمير وحضور السيد المستد على نشل الاسه أبين المسر

#### قاعسىدة رقيم ( ١١)

# القضية رقم ٤ لسينة ٥ قضائية (( دستورية ))

 1 ــ دهوی دستوریة ــ اجراءاتها ــ المعاد المعد ارغمها ــ الطحریق الذی رسمة الشرغ ارغمها ــ هذان الامران من موغات الدعوی الدستوریة و تعتبر اوضاها اجرائیة تعانی باللظام العبام .

٧ ـ دعوى بيبيورية ... المعاد المحدد المعها ... جيعاد الماللة السجر الذي غرضه المشروع على نحو آمر كحد الشمى قرفع الدعوى الدينورية أو المعاد المئي تعدد محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاشمى يشتوز جيعادا حذيا يتد حكية المرضوع والمفصوم على حد سواء ... تجاوز حكية المؤسطة المنافقة ال

ا — أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعدوى الدستورية التى اتاح الفصوم مباشرتها وربط بيته وبين الميعاد الذي عدده لرفعها فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعدوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديثة ولا تتبل الا اذا رفعت خلال الإجل الذي بإط المسرع بمحكمة الموضوع تصديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بعيماد رفعها سواء ما نتاملة بالنظام الذي بالمجاوزة على التقامي بالخيارها شكلا جوهريا في المتنافى بالما الدستورية بالأمراء المنافق تعبده والدستورية بالأجراء التي رسمها وقي المود المذي تعبده الدستورية بالأجراء التي رسمها وقي المود المذي تعبده الدستورية بالأجراء التي رسمها وقي المود المذي تعبده الدستورية بالأجراء التي رسمها وقي المود المذي الدستورية بالأجراء التي رسمها وقي المود المذي الدستورية بالأجراء التي التي رسمها وقي المود المذي الدستورية بالأجراء التي رسمها وقي المود المذي الدستورية بالأجراء التي السيارة المود المدينة والمود المدينة والمدينة وا

٢ ... أن ميعاد الثلاثة أشهر الذى غرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ الشار اليها يعتبر ميعادا حتميايقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، غأن هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد خيتمين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهمم غير مقب ولة ٠٠

### الاجسراءات

بتاريخ ١١ ينايسر سسنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين التحكم بعدم دستورية القسرار بقانون رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غسرض الحراسسة •

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت ضها رغض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

وتغارت الدعوى على الوجه المبين ممتضر الجلسة عيث التزمت عيئة المفوضين وأبيها وقررت المحكمة لصدار العمكم فيها ببعاسسة اليسوم .

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقائع بعلى ما ميين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق سنتصل في أن الدعين كاتوا نقد اقاموا المدعوى رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الجهزة الامتدائية طالبين الحكم محتم الاعتداد بالتصرف الصادر من أي من للتعي عليه م لآخرين ف املاكهم وعدم سريانه في حقهم لبطلانه مع الفاء ما تم من تصرفات ومحو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع الزامهم بتسليم اطيانهم لهم ، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة واحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ١٩٠٠ لسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ١٩٨٤/٧/٤ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المدعين شهرين لاقامة دعوى بعدم الدستورية ، ١٩٨٢ الجلسة المجلسة ١٩٨٣/٢/١٨ التفيذ ويتلك الجلسة المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٢/١٨ التفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين اخرين فأقام المدعون الدعوى الماسابق وحددت المدعين شهرين اخرين فأقام المدعون الدعوى المالمات وحددت المدعين شهرين اخرين فأقام المدعون الدعوى المالمات وحددت المدعين شهرين اخرين فأقام المدعون الدعوى المالمات

وحيث أن الفقرة (ب) مسن المادة ٢٩ من قانسون المحكمة المستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القصائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ١٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أنقاء نظر دعوى أمام لحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص المتحصائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة و ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت بن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية الهياة أن الدفع غرف الدعوى في المحاد ، اعتبر الدفع كأى المستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في المحاد ، اعتبر الدفع كأى

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جسرى به قضاء هدده المحكمة أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى التاح للفصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد الذى عدده لرفعها فدل بذلك على أنه اعتبر هنين الامريان من مقاومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكفة الدستورية )

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رخمت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، يحيث لا يجاوز ثلاثة أشسهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية سسواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها سنتعلق بالنظام العام باعتبارها شسكلا جوهريا في المتقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي فد المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي مدده ، وبالتالي فان ميعاد الإلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نمو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٠ المشار اليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سبواء ، فأن هي تجاوزته أو سكتت عن تصديد أي ميعاد المتورية الدستورية أن ميعاد اعتام على المستورية والخصوم على حد المدورية والا كانت دعواهم الدستورية ،

لا كان ذلك ، وكان الحائم عن المدعين قد أبدى الدغع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ غمرمت لهم برغم الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميمادا مقدارة شهران ينتهى فى ١٩٨٢/٩/٤ غلم يقم المدعون برغم الدعوى الدستورية خالا هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لم لمفعها بعد الميعاد و ولا يعير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد حددت بجلسة ١٤ نوهمبر سسنة ١٩٨٢ المدعين شهرين آخرين لتخيين المنابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الصد الاقصى الذي حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه ،

## الهنده الاستجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبعصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

#### جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة المسيد المستشار الدكور نتحى عبد الصبور رئيس المحكة وحصور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصلفي جبيال مرسى وبيدوح مصطفى حصرا وينير أبين عبد المجيد ورابع لطفى جبعاة وفوزى اسسحد مرئس اعضاء عبد الإنجام أبو المينين المضرف

رحضور المسيد المستشار الدكتور محيد ايراهيم ابو المعينين المسرض وحضور المسيد / أحيد على نقل اللسه أمين المس

#### قاعبسدة رقيم (١٢)

#### القضية رقم ه لسنة ﴾ القضائية (( دستورية ))

) ــ دستور ــ مريات علمة ــ هريلت شخصية ،

هرمن دستور مستة ١٩٧١ على كفالة الحرية الشخصية الإنصالها بكهان المُسرد ، فاتي أن الرُّد بن 1} الى 6} بغه بقواعد أساسية تقرر مُسهانات عديدة لحباية الحرية الشخصية ربا يتقرع عنها من هريات وهرمات .

٢ ... درجة المسكن ... تفتيش المسكن .

حرص الدسوار على التلكيد على عدم انتهاك حرمة المسسكن سواء بدخوله أو التعبشه را أم يصدر أور أفسسائي مسبب دون أن يستثني بن ذلك حالة التلبس التحسيريمة .

٢ ــ دستور ــ الأدة ؟} بن الدسستور .

نص المادة )} من الدستور جاء علما مطلقا لم يرد عليب ما يخصصه أو بقيده ما مؤداه أن هذا التمي الدستوري يستلزم في جدع أحوال تعيش ألم الكي مدور الإمسار القضائي المسب وذلك صونا لحردة المساكن التي تنبق بسن الدسارية المساكمية .

غ ــ دستور ــ التابس والتفتيش ــ المادة ٧٤ اجراءات جنائية .

تخويل مأبور الضبط القضائي الحتى في تفيش مسحكن المتهم في حسدالة الثابس بجناية أو جنمة دون أن يصدر له أمر قفسائي مسبب ه:ن يداك مساطة المدين وقا لمدكم المادة ٧٠ أحسراءات جنائية وغالف حكسم المادة ٧٠ من المستور ــ بيان نلك :

۱ ، ۲ ، ۳ ، ۶ ـ ان الدستور قد حرص ـ في سبيل الحريات العامة \_ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على ان « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما

نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » شم تضت الفقرة الاولى من المادة ٥٥ منه بأن « لحياة المواطنيين للخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفالة المصرية المشخصية وما تفرع عنها من حتق الامن وصعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها ( المواد معنور سنة ١٩٧٦ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من يواعد فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن الى دستور سنة ١٩٧١ من بقواعد الساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة الشواعد الدستورية — ضمنها المواد من ٤١ الى ٥٥ منه — حيث لا يجوز للمشرع المادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من يخالة المسون تلك المدريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية المدستورية،

وحيث أن المشرع الدستورى ... توفيقا بين هق المفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين هق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة أثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن اخضسعه المسمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحسد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها و ولذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنه « الحسرية المسخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حسمه أو تقييد هريته بأي قيد أو منحه من المتنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة قيد أو منحه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القائمي المختص أو النيسابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور

عنى أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تغتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاغير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضسمانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور،

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادنتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد غرق في المكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المماكن غيما يتعلق بضرورة أن يتمم التفتيش في الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي الخقص. كضمافة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالمة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه ففسلا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضى المختص أو النيابة العامة بالمتغتيش ف هين أن المالدة ٤٤ من الدستور لم تستثن هالة التابس من غسرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتنتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لمأمور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هـذا النمس الدستورى يستازم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة السكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الغرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك هرص الدستور ــ في الظروف التي صدر فيها \_ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدهوله أو بتغتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثني من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز \_ وفقا للمادة ٤١ من الدستور \_ سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد ، يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عسد اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من

هكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط فى المشروع النهائى الهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ العالى حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيسانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة ـ على ما سبق ذكره \_ على عدم استثناء حالة التلبس من الضمائتين اللتين اور دهما .. أي صدور أمر قضائي وأن يكون الأمر مسببا \_ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمائتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما: جاء بعجــز المادة ٤٤ من الدســتور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكسر من أن ذلك « وغقسا لاحكام القانون » لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى في اغراج حالة التلبس بالجريمة من الفضوع للضمانتين اللتين السترطهما الدستور في المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهانتين المضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يغيده نص المادة ١٤ من الدستور وانما تثمير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التي بجوز غيها صدور الامر بالتغتيش وبيان كيفية صدوره وتبجيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها: هذا التفتيش . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ــ المطسون غيها ــ تنص على ان « لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط هيه الاشياء والاوراق التي تغيد في كشف الحقيقة اذ! اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضَّبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بحناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائي ـــة •

## الاجسر اءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٦ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المبناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ مضرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مضرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنسايات القاهرة بجاسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية الملاد ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعدوى على الوجه الجدين بمحضر الجلسة حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحدكم فيها بجلسة اليدوم •

#### الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق \_ تتصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى المجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ كان مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم مسنع واعراز وعيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجاز وفى غير الاحوال المحرح بها

قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمة مم حيث رأت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتفتيش مسكنى المتهمين ألاول والثانى دون اذن من النيابة العامة استنادا لى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائيسة أن يام المتن منزل المتهم و واذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسسة ٢٨ كتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة \_ وهو لازم للفصل في المدعوى \_ تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص وما تقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تقتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصيل في الدستورية العليا المسئلة الدستورية وهو المسئلة الدستورية وهو المسئلة الدستورية العليا المسئلة الدستورية وهو المسئلة الدستورية وهو المسئلة الدستورية والمسئلة الدستورية وهو المسئلة الدستورية والمسئلة المسئلة المستورية والمسئلة المسئلة والمسئورة والمسئلة والمسئل

وحيث أن ادارة قضايا المكومة قد طلبت رفض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب كقاعدة عاملة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريم العادى ، والى أن المادة ١٤ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائى في حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه في حالة التلبس بضبط الاشرياء التى تفيد في كشف المقيقة باعتبار أن الصرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن ٠

وحيث أن الدستور قد حرص ـ فى سبيل حماية العريات العامة \_ على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منفذ وجوده غاكدت المادة ١٤ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهم مصونة لا تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « اللمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون » غير أن الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى

عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفائة الحرية الشخصية وما تقرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المتازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٥٦) ٣٣ من دستور سنة ١٩٥٦) ٣٠ من دستور سنة ١٩٧١) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيدود فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية بقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد المستورية – ضمسنها المواد من ٤١ الى ٥٥ منه – حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يظالف المواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله متخالفا الشرعية الدستورية والا جاء عمله متخالفا الشرعية الدستورية والا المريات والا جاء عمله متخالفا الشرعية الدستورية و

وحيث أن المشرع الدستوري ــ توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشغصية وفى حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقلب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجاز تغتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجـراءات التحقيق بعد آن الخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التنتيش والاجراءات التي يتم بها . ولذلك نصت الفقرة الأولى من المسادة ١٤ من الدستور على أنسه « الجرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » وفيما عددا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الآ بأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العلمة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ثم نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « لِلمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا الاحكام القانون » وهذا النص الاخير وأن كان قد مسيز بين دخول الساكن وبين تغتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة الساكن التي قدسها الدستور •

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ه ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن الشرع الدستوري قد غرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش الساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش ف الحالين بأمر تضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد إستثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حسالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المفتص أو النيابة العامة بالتفتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة مدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لأممور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار النص الدستورى يستازم في جميع أحوال تغتيش الساكن مسدور الامر القضائي السبب وذلك صونا لحسرمة السكن التي تنبثق من الدرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصسة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور ... في الظروف التي صدر فيها ... على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أأمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز \_ وفقا للمادة ١٤ من الدستور ــ سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد. يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في الشروع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه ،

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضم الدلالة

- على ما سبق ذكره - على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردهما ــ أي صدور أمر قضائي وا زيكون الامر مسببا ـــ غلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستوري الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هائين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا الاحكام القانون » الن هذه العبارة لا تعنى تغويض الشرع العادي في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدسجور في المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى ف تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التغتيش • لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ــ المطعون غيها \_ تنص على أن « لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أنيفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي التى تفيد فى كشف المقيقة اذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة غيه » مما مفاده تخويل مأمور الصبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في هالة التلبس بجناية أو جنعة دون أن يصدر له أمسر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

# لهنده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

### جلسسة ٢ يونية سسنة ١٩٨٤ م

الأولفة برياسة السيد المستشار الدكتور قدى مبد المبيور رئيس المكلة وحضور المسادة المبتشارين : محيد على راقب بليسغ ومصطفى جبيسل موسى وبدوج مصطفى حسن ومجهد عبد الخالق النادى ورابع الحلمي جمعسة ولمسوزى أسهم مرقس

وَحَشُورَ السِيدِ المستشار الدكتور جعبد ابراهيم ابو المينين المسوش . . وحضون المديد / . اهبد على نشل اللسه لين

# قاعسىدة رقسم ( ١٣ )

# القضية رقم ١١٧ لسنة ٥ القضافية (( دستورية ))

ا ب الخصوبة بق الدموى ب المعجل الانضهامي م

المُصومة في طقب التعض الاتضيامي تعتبر تابعة للقصومة الإصلية ، عدم قبسول الدعوى الاصلية يستنبع بطريق اللازم المقضاء طاب التحكل الانضبامي .

١ ب وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضامى ، غانه متى كانت الدعوى الإصلية غير مقبولة لرغمها بعد انقضاء الاجل المحدد لرغمها خلاله ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعسة للخصومة الاصلية ، غان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى .

## الاجسراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعرى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برغضها،

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلمسة عصيث

البترمت هيئة المفوضين رايها وقررت المحكمة اصدار الحكم نعيهـــا بجلسة اليـــوم .

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

هيث أن الوقائم \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتعصل في أن الدعى كان قد أقسام الدعوى رقم ٣١٣ه سنة ١٩٨٢ مستمجل للقاهـرة ضد توفيق عبد المعي سليم والمدغى للعلم الاشتراكي ... المدعى عليه الخامس طالبا المسكم باسترداد هيازته الكشكين الملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار الصلار من المدعى عليه الخامس بوضع الموال توفيق عبد المي سليم تحت التمغظ والاستيلاء عليها لادارتها واذ دنع العاضر مع المدعى بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بجلسة ٢٧/٢/٣٢ ، أجلت المحكمة الدعوى لجلسة 0/٤/٨٣ كطلبه لرنم للدعوى الدستورية أمام المحكمة المختصه غاقام المدعى دعواه الماثلة • ويجلسة التحضير المنعدة في ١٢ يناير سنة المام طلب كل من الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامى بصسفته وكيلا عن الغريق متقاعد سمعد محمد الشاذلي والاسمتاذ بلاتون غلاسكاكي المحامي بصفته الشخصية ووكيلا عن الدعين في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما. منضمين للمدعى في طلباته في الدعوى الحالية •

وحيث أن الفقدة (ب) من الماذة ٢٩ من قاندون المحكمة المستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ أسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الزقابة القضائية على تستورية القوانين واللوائد على الموجه التالى (أ) م٠٠٠٠ (ب) أذا دعم أحد المصوم أشناه نظر دعوى العلم العدى المحسوم المناص

القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائمة ورأت المكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أشار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثةأشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص .. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة... أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين اليعاد الذي حدده لرغعها ، غدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دنع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل آلا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذي ناط المشرع لمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها برغع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ... تتملق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في السائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي غان ميعساد الثلاثة أثسير الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفيع الدعوى الدستورية ، أو المعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقمى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برنم دعواهم الدستورية قبل انقضائه والاكانت غيير مقبولة ه

لا كان ذلك ، وكان الدعى قد أبدى دغمه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب أمام مصحكمة القاهرة للامور المستعبلة بجلسة ٢٢ غيراير سنة ١٩٨٤ فصرحت له برغم الدعوى الدستورية وحددث لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سسنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يودع صفيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، غان الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المعدد لرفعها خـلاله ، ومن ثم يتعين المكم بعدم قبولها .

وهيث أنه عن طلبى التدخل الأنضمامى ، فانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخمومة الاصلية ، فان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى ،

## لهنئه الانسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ٠

#### جِلْسَةَ ٢٦ يُونَيَةَ ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة المسيد المستصار الدكتور فتوى جود المسبور رئيس المحكة وحضور السسادة المستصارين : جديد على راغب بليسغ ومصطفى جديسل درسى ومدوح بصطفى حسن وبتر لين عبد اللجيد ورابسج تحلفى بدعه وتوزى اسعد مرتص اهتسساد

وحضور السيد المستسار الذكور جميد ابراهيم ابو العينين المســوض وحضور السيد / اهيد على خفال اللــه أجهى العســر

#### قاعبسدة رقسم (١٤)

### القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية ﴿ دستورية ﴾

١ - الولاية العابة لمحاكم سجاس الدولة : مدلولها : مجلس الدولة قاض القانون
 المسلم .

اقادت الخادة ٢٧٣ من الدسنور تصرير الولاية الماية البطس الستوالة على المناور المام بالنسبة المناور على القانون العام بالنسبة المناوعات الانارية والدعاوى التنويية بحيث يكون هو قلفي القانون العام بالنسبة للماء الدعاوى والمناورعات والماء على مديل المناورية الماء عن استاد المحمد كما كان جذا انشاقه > غير أن ذلك لا يضى غلى بد المشرع المعادى من استاد القصل في بعض المناورية والدعاوى المناوية المي جهات قضائية أخصري من المناور المناورية والمناورية والمناورية المناورية الم

## ٢ ــ مداكم أبن الدولة العليا « تكيينهـــا » هي جهة قضاء .

محاكم أدن الدولة العليا الشكلة وفقا لقائسون الطواري، رقم 177 اسسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام هللة الطواري، وما يقترن بها من ظروف استثنائية. . ومن بين ما نخاص به النصل في كافة التظلمات والطعون من الاواصر الصادرة بالقيض او الامتقال وفقا القانون الطواريه .

#### بـ التقالم بن لبر الإمتقال « تكينه » غنباتات المقافي .

القطام من أمر الامطال يشكل هن خصومة قضائية التور بين الصلطة التنفيذية وبين المنقل — أو غيه — الذي يظام من أمر الاعتقال على أساس عدم مثروعية أو انتقاء الجبر الاشتباء في المنقل أو عدم توامر الدلائل على خطورته على الامن إنظام المام ، وقد كمل الشرع الممقل منذ نظر نظامه مصلكم أمن الدولة المليا طوارئ، ضمانات التقاضي بن ابداء دغامه وسماع أقواله ،

التظلم من أمر الامتقال ــ قرار محكية أبن الدولة المليا في التظلم : تكييفهما :

التظلم من أمر الاعتقال يعتبر « يَعْلَمُ عَضَائِياً » اسند اختصاص الفصل فيسه الى جهة قضاء وفقا !ا تقضى به اللدة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تصسدره محكمة أبن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التخالم يمتبر « ترارا غضائبا » نافذا بعد استنفاد طريق الطمن أو اعادة التظر فيه .

ه ... حق التقاض ... مجلس الدولة ... المادة ١٧٢ من الدستور .

الشرع اذ كفل للمعتقل حق التقافى بها خوله من التقلم من الابر المسادر باعتقاله أمام جهة تفسالية تغرى غي مجلس الدولة تحقيقا الصانع العام لا بكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من المساور .

٢ --- محكبة أمن الدولة المليا طواريء -- القاضي المليمي --- الملدة ١٨ من الدستور دعكبة أمن الدولة المليا « طواريء » وقد خصبها المشرع وحدها بولاية الفصل في المتطلبات من أو اجر القبض والاسقال فصلا قضائياً قد أضحت القاضى الطبيعي لهذه المتلاجات ، وليس في استاد القصل في هذه المتلاجات المحكبة أي تحصين لاجر الاعتقال من رقابة القضاء ، الاجر الذي لا ينطوى على أي جذالقة لحكم المادة من الدستور .

١ — ان المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والمعاي و المتأديبية » فقد أغادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والمعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهدذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غليد الشرع العادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا للتقويض المخول له بالمادة ١٩٧٧ من الدستور في شأن تصديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

٣ ــ ان محاكم أمن الدولة العليا المسكلة وفقا لقانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارى، وما يقترن بها من ظروف استثنائية • فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه المحاكم \_ فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي هذه المحاكم \_ فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي (م ٢ \_ المحكمة الدستورية)

تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها المقانون العام وذلك على الوجه المين بأحكام ذلك القانون - الاختصاص بالفصل في كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطواريء •

٣ ، ٤ \_ التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانسون حالة الطوارىء وبين المعتقل \_ أو غيره \_ الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توغر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خالال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن العتقل كان لوزير الداخلية ــ باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرنتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالغة الذكر ـــ أن يطعن على هذا القرار خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الانراج عن المعتقل نمورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ ، كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لن رغض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جسديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رغض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه ٠ لما كان ذلك جميعه ، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل غيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة الطيا «طوارىء » فى هذا التظلم ــ وما يثور فى شأنه من نزاع ــ قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه على ما سلف بيانه •

ه ، ٦ - أن المشرع أذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله لهمن التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية ذلك في حدود ما يملكه الشرع \_ وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور \_ من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، غانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال غصلا قضائنا قد أضحت هي القاضي الطبيعي الذي يحق لكل معتقل \_ أو لغيره من ذوى الشأن \_ الالتجاء اليه بالنسعة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) أى تحصين لامر الاعتقال \_ وهو قرار ادارى \_ من رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليسة ( طوارىء ) ، الامر الذي لا ينطوى على أي مضالفة لحكم المادة ٦٨ من الدسيتور ٠

# الاجــــراءات

بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٣٩٢ سنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوغمبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى وباحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في مدى دستورية الفترة الثانية

من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تصمنته من المالة جميع الدعاوى والتظامات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طابت غيها رغض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيهما بجلسة اليسوم ٠

#### الحكسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة · حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية ·

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمرا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، في جميع أنحاء الجمهورية لدة سنة اعتبارا من ٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ والى قرار توليس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخلية في اغتصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ مككمة القضاء الادارى طالبا الحيى رقم ١٩٣٦ لسنة ١٩٨٠ باعتقاله وفي الديم بصفة مستعبلة بوقف تنفيذ الامر الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالغائه ، واذ صدر القانون رقم ١٩٥٠ بشائ مالمة الطوارى، باعتقاله وفي بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٧ بتعديل

وقد قضت الغقرة الأولى من المادة الثالثة منه بان محكمة أمن الدواه العليا ( طوارىء ) هي التي تختص وحدها بنظر كانحة التظلمات والطعون من الاوامر والقرارات الصادرة بالقيض أو الاعتقال وغقا لمقانون حالة الطوارىء ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال الى هذه المحكمة \_ بحالتها \_ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة تضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لحكمة القضاء الادارى \_ بجلسـة ٩ نوغمبر ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المسار اليها لمَالَفَتُهَا حَكُمُ المَادِتَينِ ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وذلك تأسيسًا على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقا لاحكام قانون حالة الطوارىء لا تخرج ــ في طبيعتها ... عن كونها منازعة ادارية مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة وفقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور. فلا يصح نزعها منه الا لضرورة تدعو الى اسناد هذا الاختصاص الى جهة قضائية أخرى والى أن محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » وأن كانت جهة قضائية الا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال لا يعتبر اختصاصا قضائيا وما تصدره فيها ليس أحكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذأن التظلم من أمر الاعتقال لا يعدو أن يكون تظلما اداريا لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة ، وبذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن في قرار الاعتقال بدعوى الالغاء ، ومن ثم فقد احالت محكمة القضاء الادارى الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في السائلة الدستورية •

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحسالة الدعاوى والمعون والتظامات الشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام آية جهة لهضائية أو غير تضائية الى محكمة

أمن الدولة العليا «طوارى» » بحالتها عند صدور ذلك القانسون ، مقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى سالفة الذكر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات البينة بالمادة ممكررا من القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٨ عملة الماقانون رقم ٥٠ لسنة عالم المهاد وهي للتي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان عالم المهالة الطوارى، و ومن ثم غان المسألة الدستورية المثارة — حسبما جاء بأسباب قرار الاحالة — هي نزع الاختصاص بالطعن في قرارات الاعتمام الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى، » ومدى مظالفة الامتوس المادتين ١٨ و ١٧٧ من الدستور ،

وحيث أن المسادة ١٧٦ مسن الدسستور حين نصبت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية » فقد الهادت تقرير الولاية المامسة لجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن المتصاصه لم يحد مقيدا بمسائل محددة على سبيل المصر كما كان منذ انشسائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع المسادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك المسالح المام واعمالا للتقويض المفول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها ،

وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا المسكلة وفقا لقانسون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ هى جهبة قضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها من ظروف استثنائية • فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه

4. . -

المحاكم ... غضلا عن اختصاصها بالغصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التي يعاقب عليها المقانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون ــ الاختصاص بالفصل في كلفة التنالمات والطعون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وغقسا لقانون حالة الطوارىء ، غنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ في فقرتها الاولسي على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » دون غيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات عن الاوابر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ المسار اليه » • وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل في التظلمات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتخددها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المفولة له بعد اعلان حالة الطوارىء، ولما تنطوى عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كغلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا اكل مواطن فى حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحيلولة دون تعريض الامن ألو النظام العام للخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عنـــد اعلان حالة الطواريء ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور ترى ف الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تعويضا عادلًا لمن يقع عليه هذا الاعتداء • واذ كان المشرع في المادة ٣ مكررًا من قانون حالة الطوارىء الصادر بالظانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٧ ــ قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضي من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراته. الاربعة الاولى ــ تنظيما لحق التظلم ــ على أنه « يبلغ فورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا. للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق ألاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقسم والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل مغاملة المعبوس احتياطيا والمعتقل ولمبيره من ذوى المثأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى

ثَلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه • ويكرن التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المسكلة وفقا الأحكام هذا القانون • وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك معد سماع أقرال المتبوض عليه أو المعتقل والا تعين الافراج عنه غورا » • وهو مايتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا القانون الذي ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية آو من يقوم مقامه واحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارى، وبين المعتقل ... أو غيره ... الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباء في المعتقب أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية ب اعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ـ أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل غورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصب الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحسوال يكون لن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ِ ثلاثون يوما من تاريخ رغض التظلم » وذلك لواجهة تغير المطروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه . لما كان ذلك جميعه ، مأن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فبه الى جهة مضاء وفقا لما تقدن به المادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم يكون القرار الذي تصدره محكمة أمن الدولـة العليـــا «طواريء » في هذا التظلم ــ وما يثور في شأنه من نزاع ــ قرارا قضائيا ناغذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه على ما سلف بيــانه •

وحيث أنه يبين معا تقدم أن الشرع اذ كفل المعتقل حق التقامى بما خوله له من التظلم من الأمر الصادر باعتقاله أهام جهة قضائية وذلك فى حدود ما يملكه الشرع \_ وفقا لنص المادة ١٩٧٧ من الدستور \_ من اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من الدستور و ومن جهة أخرى مان محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا من ذوى الشأن \_ الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى» ) أى تحصين لامر الاعتقال \_ وهو قرار ادارى \_ من رقابة القضاء كلا أن المشرع قد جمل التظلم منه أمام جهة قضاء على أى مظالمة لحكم المادة ١٨ من الدمستور . الامر الذى لا ينطوى على أى مظافة لحكم المادة ١٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم لهان الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أنساس سليم وهن ثم يتعين رفضها •

## لهنده الاستعاب

حكمت المحكمة برفض الدعوي ٠

# جلسة اول ديسمار سنة ١٩٨٤ م

برياسسة السيد المستشار جميد على بليسخ ويثير المكنة ويثير المكنة ويثير المكنة ويثير السادة المستشارين : مسطفى جبيل جريس ومجود مسطفى حسن ويثير الميد ورابح لطفى جبعة وقوزى أسعد ورتمن ومجيد كبال محفوظ أعشسساء وحضور السيد المستشار الذكتور أحيد جحيد للحفلى المستسوض وحضور السيد / أحيد على قشال اللسه أبين السسر

# قاعبسدة رقسم ( ١٥ )

# القضية رقم }} لسنة ه قضائية « دستورية » (()

أ -- دعوى دستورية -- حكم -- عجيــة

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام المسادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكافة ، وتأثرم بها جريع جوات القضاء سواء كانت قد انقهت الى عدم دستورية النص الطعون فليه أم الى دستوريته .

انتشاس فلك .

. سر دعوی دسسترریة ــ الصلحة فیهــا .

الشدن بعدم دستورية أس سبل البحكية الاستورية المليا أن تقست بعسدم دستورينة سا انشاء المسلحة في الدعوى سا الره سا عدم قبول الدعوى .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة و١٧ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها المرقابةالقضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا الصادر ونصت المادة ٩٤/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ استة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميم سلطات الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميم سلطات

الدولة والكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فالدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون له حبية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكلفة ويتتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمصوم نصوص المادتين ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ مسن تقانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية المليا دون غيرها هسى رقابة شاملة تمتو الى الحكم بعدم دستورية النص غتلني قوة رقابه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع الميوب وألوجه البطلان ،

٣ ــ الما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانــون رقم ٥٠ اســنة ١٩٨٢ بشــأن بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٥٨ بشــأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهــذه المحكمــة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها فى هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منقضية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولهــا •

## الاجـــراءات

بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ لمسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمسة

القضاء الادارى بجلسة به نوغمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل في مدى دستورية الففرة الثانية من المحادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسينة ١٩٨٦ غيما تضمنه من الحالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة الطيا «طوارى»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الرجه البين بمحضر الجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلسسة اليـوم •

#### الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة . حيث أن الدعوى استولفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتعصل في أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال المدعين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنتوض عليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٥٨ ، عاتم المدعوى رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفي الموضوع بالغائه واذ صدر القانون رقم ١٩٨٠ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٨ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه ، وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » هي التي تختص وحدهسا

بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقسرارات العسادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون هالة الطوارئ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه و وتحال الى هذه المحكمة – بحالتها – جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام أية جهة تضائية أو غير تضائية ، فقد تراى لمحكمة القضاء الادارى بجلسه به نوغمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية المسار اليها لما يعترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل منظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨٠ ، ١٧٧ من المستور ، وأحالت الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليا

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ معل النعي بعدم الدستورية ــ أذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظلمات الشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة المليا «طوارى» » بحالتها عند صدور ذلك القانون ، مقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولسي من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » دون غيرها بنظر كاغة الطعون موالتظلمات من الاوامر والقرارات المينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٧ أسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٨ ، وهي رقم نتحاق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان هالة الطوارى»، ومن ثم فيان المسألة الدستورية الشيارة ــ حسيما جاء بأسياب من القضاء الادارى واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة الطيا «طوارى» » ومدى مخالفة ذلك للمادت بين ١٩٧٨ من المستور» المستور»

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٨ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دســـتورية » برفض

النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ ،

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسينة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعمسوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التسى الهتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل ف مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤه هذا له حجية مطلقه حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالقالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

# الهسده الانسباب 🐇

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى •

# جلسة اول ديسبير سنة ١٩٨٤ م

برياسة السيد المنشار محد على بليسغ دايس المحكة ومحدور السادة المنشارين : مسطلي جبول مرسي ومعدوج مسطلي حسن ومني ابين المساء مدد المجدور المساء ومخور السيد المنشار : المكتور أحبد محبد المخشي المسيوض ومخور السيد ألميد ملي غشل اللسه ومخور السيد ألميد ملي غشل اللسه المهنس المهنسة المه

# قاعىسدة رقسم ( ١٦ )

## القضية رقم ٦٥ لسنة ٥ قضائية (( دستورية ))

ب ولاية المكتة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والأوائح -- المدة عالى من الدستور -- المادة 1/4 من قانون المحكمة .

المكهة الدستورية العليا تستيد ولايتها في الرغابة القضائية على دسستورية القوانين واللوائع من اللاة 170 من الدستور .

نسى المادة 1/43 من قانون المحكمة على أن أحكامها في الدصباوى الدستورية مازمة لجمع سلطات الدولة والكافة لا يخل بما نص عليه الدستور من كفسالة يتكافؤ الفرص والمسلواة بين الواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى ماضيهم الطبيعي .

١ -- وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى فى مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١٩٤٩ من قانون المحكمة الدستورية الحليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى الدغاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى نص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم المتنون الاجراءات التى تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة القانون الاجراءات التى تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى ما الدستورية مازمة لمجميع سلطات الدولة والكافة هو ما تمليمه

الطبيعة العينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ العجية المطلقة على أهكامها التي استوجب الدستور \_ في المادة ١٧٨ منه سـ نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لصفتها الالزامية على نحو ما تقدم ، غانه يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هـذا الصـــد .

## الاجسراءات

بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة القضاء الادارى ببطسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الطقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنته من أحالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جمسة قضائية الى محكمة ألمن الدولة الطيا

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة حيث النزمت عيئة المقوضين رأيها ، وقررت المحكمة أصدار المحكم غيها بجلسسة اليسوم ،

#### المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية •

وهيث أن الوقائع ـ على ما جين من قرار الاعسالة وسائر الاوراق ـ تتعصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال عدد (م ٧ ـ المحكمة الاستورية) من المواطنين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقسم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والى تشرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسينة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخسلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٨ • فأقام المدعى الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦٠ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفي الموضوع بالفائه • واذ صدر القانسون رقم وه لسنة ١٩٨٢ بتعبديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طواريء) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة \_ بحالتها \_ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المثمار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لحكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية الشَّارُ اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الإصيل بنظر دعوى العاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمطلقة للمادتين ٨٠ و ١٧٢ من الدستور ، وأجالت الدعيوي الماثلة إلى المسكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية • His . S. P.

وحيث أن الفقرة الثانية من اللهة أثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ ــ محل النمى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظامات المشار اليها في الفقرة الأولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية التي مجكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيا على ما قررته الفقرة الأولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظاهات

من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٦ المسنة ١٩٥٨ ، وهي التي تتعلق المسنة ١٩٥٨ ، وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارى، و ومن ثم فات المسألة الدستورية المثارة ـ حسيما جاء بأسباب قرار الاحالة ـ هي نزع الاختصاص بدعاوى العاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارى، ) ومدى مخالفة ذلك المادتين ٨٨ و ١٧٧ من الدستور ٠

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دمـــتورية » برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٧ والتى تنص على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا ( طوارىء ) دون عيرها بنظر كاغة الملعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٨ و وتحـال الى هذه المحكمة ــ بحالتها ــ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أهام أيه جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في المصريدة الرسمية الاحكام المادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية « ونصت الدة ١/٤٩ من المسافق المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسسنة المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ومودى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية المطمون عليها المنادرية المطمون عليها المنادرة في الدعاوى التسريمية المطمون عليها

بعيب دستورى ساتكون له حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أشرها على المضوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أتكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم صنتورية النص التشريمي للطعسون فيه ثم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادقين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ١٤/١ من قانون نصوص المادقين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة على دستورية القوائين المتحمة المنار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوائين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفساذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطالان ،

لل كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو المعصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٦ بشأن حالة الطوارى، ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دسستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكا نقضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المضومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مان نظر أي طعن يثور من جديد بشائه ، غان المصلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم تبولها ،

وهيث أنه لا وجه لمسا أثاره المدعى فى مذكرته المؤرخسة ٣٠ أكتوبر سنة ١/٤٨ بشسأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة الدستورية للعليا بمقولة أتها تضل بما نص عليه الدستور عن كفالة تكافؤ للفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم فى العفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى : ذلك أن هذه المحكمة انمسا شخه و لايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح عن المادة عمر من للدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه عن المادة عمر المحكمة هذه

الرقابة على الوجه الجبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الأجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التفويض ، واذ كان ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة هو ما تمليه الطبيعة المبنية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحاكامها التي استوجب الدستور في المادة ١٨٧٨ منه عندرها في المجريدة الرسمية تأكيدا لمعنقها الالزامية على نعو ما تقدم ، غانه يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا الصدد ،

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

#### جلسة ه يناير سسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد السنتمار محمد على بليسسغ ومعدوج مصطفى عصر وبنيس المحكمة ومشور المسادة المستشارين : مصطفى جبيل مرمى ومعدوج مصطفى عصر وبني أبين ميد المهيد وواجع لملنى جمعه ومحمد كمال محاوظ وشريف برهام نوبر أمضساء وحضور السيد المستشار الدكتور / لحبد معد المطنى الملسوطة ومضور السيد المستشار اللسبة المناسلة المناسبة المناسب

### قاعسندة رقسم ( ۱۷ )

# القضية رقسم ٠٤ لسنة ٥ قضائية مستورية

ا سحق النقاض سـ المادة ١٨ من الدسستور سـ ميدا المساواة سـ المسادة . ٢ من الدسستور .

هن التقافى جدا دستورى أصيل ... الملدة ١٨ من الدستور نصبا على كفالة هق المقافى وهنال تحصين أي على كفالة هق المقافى وهنال تحصين أي عمل أو قرار ادارى من رقابة القفساء ترديد لما أترجه الدسائم السلبقة فيها كفات المقافى من المقوق المسابة التي كفات الدسسائم المساواة بين الواطنين فيها حديث منظة بشواء عن المدارك بنيا بدوران طاقة مسيلة من هذا المقى مع تدفق منظمة بشوى على اهدار المساواة بينهم وبين فيهم من المواطنين الذين لم يحرروا من هذا المقى .

٢ ــ قرار ادارى ــ حقار اقطعن فيه جفاف للتستهر ــ المسادين ٦٨ ، ٤ من الدستور .

استبعاد القرارات الادارية التهائية الخاصية بترتيب انديية اعضياء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوى على مصادرة لدق التقافي والخلال بجدا المسلواة بين المواطنين في هذا الحق مما إخالف المادتين ه ك ١٨ من الانتسادون و

۱ سان المادة ۱۸ من الدستور تنص على أن « التقاضى هق ممون ومكفول للناس كلفة ولكل مواطن حق الالتجاء الى تاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » و وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كلفة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم البدأ الاولى الذي يقرر حق التقاضي الناس كافة وذلك رغبة من الشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشار الله ما أقرته الدساتير السابقة صمنا من كفالة حق التقاضي المغراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا المق باعتباره الوسسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المعدوان عليها ، وباعتباره من المقوق المامة بالنظر الي ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه و وهو المنازعة في حق من حقوق أغرادها سين اهدار لمبدة قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها سين اهدار لمبدة المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المدة الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سينة ١٩٥٨ والمادة ٤٢ من دستور سينة ١٩٥٨ والمادة ٤٢ من دستور المنتور القائم ه

٣ ــ لا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقــم الاسمنة ١٩٩٩ اذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ب وهو قــرار اداري على ما سلف بيانه بـ يعتبر يفائيا وغير قابل المطمن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار بـ في خصوص ترتيب الاقدمية بـ من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واضلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الدق مما يضالف المادتين ٤٠ ، ٨٠ من الدبستور الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة غيما نضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية المادن بايم وجه من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية المادن بايم وجه من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية المادن بايم وجه من الوجوه » ...

## الاجسراءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المسكمة ملف الدعوى رقم ١٩٠٩ لسسنة ٣٣ قضائية بعد الل قضت عمكمة القضاء الادارى ببطسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المسكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية المادة المخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر المجلسة حيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسسة اليسوم .

#### 

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩١ السينة ٣٣ قضائية أمام محكمـة القفساء الادارى طالبين المحكم بارجاع ترتيب أقدميـة كل منهما الى ما كانت عليه قبل صحدور القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية المربية المتحدة والقرار الجمهوري رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٥٩ اللحق به ـ مم ما يترتب على ذلك من ترقيات وآثار وغروق مالية واذ تراى للمحكمة عدم دستورية المادة الناهسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ لشار اليه غيمـا نصت عليه من أن ترتيب

الاقدمية الذي يتضمنه القسرار الجمهوري باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوء ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادة ١٠٨ من الدستور ، عقد قضت بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتها .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خلص لوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص في هادته الاولى على أن « يصدر قرار جمهورى بناء على عرض وزير الضارجية باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى العالميين ما المسوريين والمصريين ماه » وفي ماهته الخاصة على أن « يتضمن القسرار الجمهورى باعسادة تعيين أعضاء السلكين المدبلوماسى والقنصلى ترتيب أقدميتهم ويعتبر هذا للترتيب نهائيا وغير قابل للطمن بأى وجه من الوجوه ، ويكون تحديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وفقسا لمتاريخ القرار الجمهورى المسادر بتعيينهمأو ترقيتهم ٥٠٠ » •

وحيث أن القرار الجمهورى باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المسادر تنفيذا للعادة الاولى من القسرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب القدميتهم يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ٠

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى على مصون ومكتول الناس كاغة ولكل مواطن حق الأالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو

قرار اداري من رقابة القضاءي» • وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند عد تقرير هي التقامي للناس كلفة كمبدأ دستورى أصيل ؛ بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على. تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كالهة وذلك رغبة من الشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما ال ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر بعق الطعن في هذه القرارات، وقد ردد النص الدستوري، الشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك هين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هدذا المق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من المقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائقة معينة منه مع تحقق مناطه ــ وهو قيام المنازعة في حق من مقوق أفرادها ... من اهدار ابدأ الساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين الم يحرموا من هذا الصف وهو البسد الذي كفاتة المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٧ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القسائم مين من من المستور القسائم مين

لأكان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقسم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ أذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القسرار الجمهوري بأعادة تسيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي و وهقرار اداري على ما سلف بيأنه و يعتبر نهائيا وغير قابل للطمن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار في خموص ترتيب الاقدمية من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لمق التقاضي واخلال بمبدأ الساواة بين المواطنين في هذا المقان مما بخالف المادتين ٤٠ ١٨٠ من الدستور « الامر الذي يتعين

معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجسوه » •

# الهدف الإسجاب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الضارجية للجمهورية المربية المتحدة غيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الموجوه » •

### . جلسة ه ينساير سنة ١٩٨٥.م

برياسة السيد المستشار جميد على بليغ رئيس المحكة ودغسور السيدة المستشارين بمسطنى جميسال مرمى ومبدوح مصطفى حسن ومنسياء أبين عبد المجيد ورابع لطنى جمعه وغوزى اسعد مرئس وحميد كمال محفوظ اعفسياء وحضور السيد المستشار الدكتور أحيد محيد المعنى وحضور السيد المستسار الدكتور أحيد محيد المعنى وحضور المديد / أحيد على غشال اللسه المسيد

## قاعسىدة رقسم ( ١٨ )

# القضية رقم ٧٤ لسنة ٥ قضائبة (( دستورية )) (١)

- ا دعوى دمستورية حكم حجيسة . الدعاوى الدستورية عبنية بطبيعتها - الإحكام المسافرة نبها لها حجية مطققة قبل الكافة > وتقرم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انقهت الى عدم دستورية الذهن المطمون عليه أم الى دستورية ... اساس ذلك .
- ٢ .. دعوى دسستورية .. المسلحة فيها . الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية العليا أن تفست بصدم دستوريته ... اتفاد الصلحة في الدعوى ... الره ... عدم قبول الدعوى .
- ١ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية الطيادون غير هاالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تتشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصافرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية العليا ونصت المادة ١٤٩٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٤٨٨ السنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسيم ملزمة لجميع سلطات الدولة والمكافة » ومؤدى ذلك ان الاحكام المصادرة في الدعاوي الدستورية وهي بطبيعتها المحكام المحكام

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة أحكاما مماثلة في الدعساوي الدستورية ارتسام: ٤٩ ، ٧٥ ، ٥٩ ، ٢٢ مر ٢٤ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ لسنة ٥ تضائية.

دعاوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى سد تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هدذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١٤٩/ من قانون المحكمة الشسار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص فتلمي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع المعيوب وأوجه البطلان ،

٧ ــ لا كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانسون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن حالة بتعديل بعض أهكام القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعسوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المسلمة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبولهسا ،

## الاجـــراءات

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المدعوى رقم ١٩٠٣ اسنة ٣٠ قطائية بعد أن قضت فيها محكمة. القضاء الادارى بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للقصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظسورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم ه

### الحكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • هيث أن الذعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع – على ما بيين من قرار الاحبالة وسائر الاوراق – تتحصل فى أن وزير الداغلية أصدر قرارا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قسرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداغليسة فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٥٨ محكمة القضاء الادارى طالها المحكم بصفة مستعجلة بوقف تتغيذ أمام محكمة القضاء الادارى طالها المحكم بصفة مستعجلة بوقف تتغيذ ماهم محكمة العندر باعتقاله وفى الموضوع بالمفائد و واد صدر القانون رقم ١٩٥٨ القرار الصادر باعتقاله وفى الموضوع بالمفائد و واد صدر القانون رقم ١٩٥٨ الشار اليه ، وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا ( طوارى، ) هى التى تختص وحدها بنظر كالمة أمن الدولة العليا ( طوارى، ) الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض والمتعرب والتنظامات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض والمتعرب والتنظامات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض ألوري

الاعتقال وفقا لقانون حالة العلوازئ ، ثم نصت الفقرة الثانية منصا على أنه « وتصال الى هذه المحكمة بحالتها بحميع الدعاوى والطعون والمتظلمات المساز اليها والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية » عقد تراءى لحكمة القضاء الادارى بجلسة به توغمبر سنة ١٩٨٦ عدم دستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى العامة قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨ و ١٧٧ من الدستورية والمالت الدعوى المالة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسالة الدستورية العليا للفصل في المسالة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المدة الثالثة من القانون رقم هه السنة ١٩٨٢ ـ مجل النعى بعدم الدستورية \_ اذ قضت باهالة المعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الأولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى، ) بحالتها عند صدور ذلك المقانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى من لختصاص محكمة أمن الدولة العليبا (طوارى، ) دون غيرها بنظر كلفة المطعون أمن الدولة العليبا (طوارى، المبية بالمادة ٣٠ مكررا من القانون رقم ١٩٨٧ اسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٧ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاجتقال استنادا الى اعلن حالة الطوارى، و ومن شم غان المسألة الدستورية المثارة حصيما جاء بأسياب قرار الاحالة شم غان المسألة الدستورية المثارة حصيما جاء بأسياب قرار الاحالة الادارى واسبناد هذا الاجتماص الى محكمة أمن الدولة المطينا الادارى، و وجدى منالغة ذلك المائنين محكمة أمن الدولة المطينا (طوارى،) و وجدى منالغة ذلك المائنين محكمة أمن الدولة المطينا

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن تضت بتاريخ ١٦ يونيسة سبة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ أسنة ٥ تضائية « دستورية » برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتي تنص

على أن « تنخص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) عون غيرهما بنظر كانمة الطعون والتنظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليهما بالمادة ٣ مكورا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، وتحال الى همنده المحكمة مد بعالتها مد جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المسسار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » و ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ •

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادونغيرهاالرقابةالقضائيةعلى دســـتورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ ﴾ كمــا قضت المــادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأعكام الصادرة من المعكمة العستورية العليا في الدعاوي الدستورية ، ونصت الحادة ٢/٤٩ من تنانون المعكمة العستورية العليا الصادر بالقانون رغم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحتكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة ، \_ ومؤدى ذلك أن الاعسكام الصادرة في الدعاوى الدستورية سروهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لمها حجية مطلقسة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصــوم في الدعاوى التي محرت نجها ، وانما ينصرف عذا الاثر الى الكانمة وتلكزم به جميع سلطات التولة ، سواء أكانت هذه الاعتكام قد انتهت الى عدم دستوريّة النص التشريعي المطعون غيه أم الى دســــتوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وفائك لمصحوم نصوص الماتبتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والملدة ١/٤٩ من قانون المعكمة المشار اليها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية الغوانين التي اغتصت بهما المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم تستورية المنص عَتَلْغي قوة مَفَاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سالامته من جميع العيوب وأوجه البطالان .

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعموى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ بشأن حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجيمة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطما مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالمتالى يتمين المكم بعدم قبولهما ه

لهدده الأسبياب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوي، •

#### جلسة ه ينهر سنة ١٩٨٥ م.

برياسة السيد المنشار مجيد على بليسغ ويبدوح مصطفى عدس ومنسر الحكة وحضور السادة المنشارين : مصطفى جبيل مرمق ومبدوح مصطفى عدس ومنسياء المن عبد المجيد ورابح الحلقى جمع ومجيد كبال محفوظ وامريت برهام نور امتسساء ومضور السيد المنشار الدكتور احيد محيد المحقق المنسوض وحضور السيد / أحيد على نشل الله المنسر

# قاعسسدة رقسم ( ١٩ )

### المُضية رقم ١٥٠ لسنة ٥ قضائية ﴿ دستورية ﴾ (١)

إ - دعوى دستورية - اوضاعها الإجرائية المتمقة بطريقة رغمها وبيعاد رفعها تتمال بالنظام العام - حقائقة هذه الأوضاح - اثره - عدم تجهل الدعوى . الطريق الذي رسمه المشرع قرفع الدعرى النستورية والما المشرع المتحدد بها المتحدد المتحدد

٢ - دعوى دسستورية - البعاد القرر ارفعها ميدا التصوى الدستورية ميدا القلالة أشهر الذي غرضه المشرع كند أقمى ارفع الدسورية طبقا لنص الفقرة (ب) من الملاة ٢٩ من المؤون المحكمة بمتبر ميمادا هتميا بقيد محكمة المؤضوع والمضموم على هد مسواء .

۱ ، ۲ - أن مؤدى هذا النص - نص المادة ۲۹/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا وعلى ما جسرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرغم الدعوى الدستورية التي أتاج للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فسدل بذلك على أنه اعتبر هنين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغم الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بجلست ۲ نبرابر سنة ۱۹۸۰ احسكاما في الدعاوى أرقام ۱۹۲۰ ۱۳۳ لسنة ۶ ق تستورية ، ۳۵ لسنة ۵ ق دستورية ، ۳۵ لسنة ۵ ق دستورية ، وبجلسة ۱۳ قبرابر سنة ۱۹۸۰ حكمين في اللعوبين رقمي ۲۰٪ لسنة ۵ ق دستورية ، وبجلسة ۲ مارس سنة ۱۹۸۰ حكما في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ۶ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكام ذات المداين المذكورين .

محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رخمت خالل الاجال الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية اسواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ستتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في المتقاضي تغيا به المشرع مصلصة عامة حتى ينتظم المتداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو تصدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقمى ، يعتبر معادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم معادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة

# الاجستراءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية محيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة المحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليسوم •

# المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • حيث أن الوقائع ــ على ما بيبين من صحيفة الدعوى وســــائر الأوراق منتصل فى أن الدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها فى حقار خضع لاجراءات الحراسة • غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون ١٤٩١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧ لسنة ٢ ق قيسم حيث دفعت المديسة بعلسة ١٥٠ اكتوبر سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية القرار بقانون رقسم بعلسة ١٩٨١ المشار اليه فأمهاتها المسكمة شهرا المغم الدعوى الدستورية فأقامت الدعوى المائلة بطلب الحسكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر، ه

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المكمسة الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى ( أ ) • • • • • • (ب ) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أهام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بحدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لن أثار الدفع ميسادا لا يماوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى ، وحددت لن أثار الدفع ميسادا لا يماوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعات اعتبر الدفع كان لم يكن » •

وحيث أن مسؤدى هذا النص — وعلى ما جسرى به تقساء هذه المحكمة … أن الشرع رسم طريقا ارفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميماد الذى حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة للوضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خلال الاجل الخياف عناط المشرع بمحكمة الموضوع تصديده . بحيث لا يجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ـ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميماد رفعها ـ تتعلق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا في التقاضي تعيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها، وفي الموعد الذي عدده ، وبالتالي غان ميماد الثلاثة أشمر الذي غرضه المسرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى فرفع الدعوى الدستورية أو الميماد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقمى، يعتبر معيادا حتميا يتمين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كانت الدعية قد أبدت الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مضمحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى في ١٥ نوفهبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لسم تودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فأن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد ارفعها خلاله ، ومن شميع الحكم بعدم تبولها ،

# لهذه الاسجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعية المصروفات ومبلغ الاثين جنيها مقسابل أتعساب ااحاماة ،

#### جسلـــة ۲ قبراير سـنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار مسطعي جبيل مرسى

وحضور السدة المستشارين معدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد الجيد ورابسح لطفى جمعيسة وبحيد كبال محفسوظ وشريف برهسام لمسور وواعسسل عسلاء المنسساء

المُسوشن أبين السر وهضور المديد / المستثمار الدكتور أحيد محيد الحفقي وحضور السيد / احيد على غضلُ اللب

#### قاعىسىدة رقسم (٢٠)

## القضية رقم ١٢٤ لسنة ٤ قضائية « دستورية » (١)

- 1 ـــ دعوى دستورية ــ اجراءاتهـــا .

ولاية المحكمة الدستورية المعليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ ب من قانون المحكمة .

۲ ـ دموی دستوریة ـ نطاقهـا .

نطلق الدعوى التستورية بنحند بثطاق الدفع بعتم التستورية الجسدى أمام محكمة الوضــوع .

١ ٢ - وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقيم ١٩٧٨ استنة ١٩٩٤ المانه لما كانت ولاية المحكمية الدستورية العليا فى الدعياوى الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتمالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩٠١ المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقيم الا المنة ١٩٨١ ، المن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من المطابات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع القررة قانونا .

 <sup>(</sup>۱) أصلرت المحكمة بنفس الجلسة حكما مصائلا في الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ٤ ق « يستورية » تضمن ذات الداين المذكورين .

#### الاجسراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين المحكم بعدم دستورية القسرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غسرض المراسة والمادة الماشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض المراسة الصادر بالمقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجلسة اليــــوم ٠

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن الدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقـم ١٩٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بأحقيتهم لكامل أرض وبناء عقار خضع لاجراءات العراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار و غير أن محكمة جنوب القاهـرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها العمالا القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض العراسة ، وقيدت الدعوى برقم ٢٠ لسنة ١٥ لسنة ١٤ فبراير سفاتون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المدعود وقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ السنة ١٩٨١ السنة ١٨ السنة ١٨١ المسلة ١٨١ المسلم المواصفة ١٨٠ المسلم المواصفة ١٨١ المسلم المواصفة المواصفة المواصفة ١٨١ المسلم المواصفة القرار بقانون رقم ١٤١ المسلم المواصفة المواصفة

المشار اليه فأمهاتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا دعواهم المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ولمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع النائسئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٤ ٠

وحيث أن الفقرة ( ب ) من المسادة ٢٩ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانيزو اللوائح على الوجه التالى: ( أ ) ٠٠٠٠ ( ب ) اذا دغم أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المصاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص المقضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدغم جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر ارفسع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى في المعاد اعتبر الدفس كأن لم يكسن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص ـ وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة ـ أن الشرع رسم طريقا ازغم الدعوى الدستورية التى أتاح للفصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين المعاد الذى حدده ارغمها غدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغم الا بعد ابداء دغم بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رغمت خال الاجل الذى ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ـ سواء ما اتصل منها برغم الدعوى الدستورية أو بميعاد رغمها ـ تتعالى بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في المتقلى تعيا به الشرع مصلحة عامة متى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها، حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها، هتى ينتظم الذي حدده ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشسهر الذي

غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعوى الدستورية، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفسم الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان الدعون قد أبدوا الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ غبراير سنة ١٩٨٢ ، غمرحت لهم برغم الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى في ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أضطس سنة ١٩٨٢ ، فإن الدعوى المدون قد رفعت بعد انقضاء الإجل المحدد لرفعها خلاله ،

وحيث أنه بالنسبة للطمن بعدم دسستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الجراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، فأنه لم كانت ولاية المسكمة الدسستورية العليا فى الدعاوى الدستورية \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ لا يتقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، غان الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للوضاع المقررة قانونا •

وحيث أنه ترتبيا علي ما تقدم يتسين المكم بعدم قبول الدعوى برمتهـــــا •

# لهذه الاسباب

حكمت المحكمة معدم هبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المسرونيات ومبلغ ثلاثين جنبها مقابل أتعاب المحاماة .

#### جلسة ٢ فيرايز سنة ١٩٨٥ م

برتاسة الديد المستثدار محيد على بليغ من ومدوح مصطفى حسن وبنير المحكة ويني المحكة المستثدارين : مصطفى جبيل مرسى ومدوح مصطفى حسن وبني المن عبد المجيد ورابع لطفى جبعة وغوزى اسسمعد مرتس وشريف برهام نسسور ومشور المديد / المستثمار الدكتور الحيد جدد المطفى الملاوم ومشور المديد / المعتشار الدكتور الحيد حدد المطفى الملاوم ومشور المديد / المهد على غشل اللبه

#### قاعسدة رقبم (٢١)

### القضية رقم ٧٧ لسنة ٤ قضائية (( دستورية »

 ١ ــ تاجيم \_ بمسئولية المشروعات المؤومة \_ القانون رقم ٧٧ لمسئة ١٩٦٣ بتاهيسم بعض الشركـــات والمشـــات .

قاميم المشروعات بنقل جاكيتها الى الدولسة لا يترقب عليه تصغيتها أو المنشاء الشخاصيتها الذي كانت أبها قبل التلميم . ينقل قيده المشروعات نظامها القانوني وشباتها المالية مستقلمين عن شهيهة وفية الدولة 6 وتكسون مسئولة وحدما مسئولة كاجلة عن جميع التراماتها قبل التلجيم .

#### ٢ ــ تابيــم ... بمناولية الدولة .

المُشرع قرر مسئولية الدولة عن التزامات المُشروعات الرّبهة في هسدود ما آل اليها من اموالها ومقوقها في تاريخ التاجهم ، وذلك لاستقلال فمسسة المساهم عن فية المُشروعات الرّبهة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصنية وفي حدود قيسسية اسهمه .

٣ - الملكية المفاصة — نزع الملكية — التابيم — المسادرة العابة والمفاصة . مطرت الدسائي نزع الملكية المفاصة الا للبنغمة العارة وبقابل تعويض . نص الدستور القائم على هنار الكتابيم الا لإعتبارات المسائح العام وبقائون وبقائون وبقسابل تعسدويض .

حقار الدستور الصادرة الماية حقارا عطلةا ، ولم يجز الصادرة القاصة الا بحكسم تفسساتي .

#### 

تحميل جمع أموال الترجات والاولاد بشنمان الوفاة بالمتزامات الشركسات المؤمنة الزائدة على أصولها تعال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجسه لمسئوليتهم منها بختفي نص الفقرة الفاتية بن المائة الرابعة بن القرار بقانون رقسم ۷۲ لسفة ۱۹۲۳ بشسكل اعتداء على الملكيسة الخاصة بالمضاففة للمسادة ۲۶ من الدسسستور .

ه - السلطة القديرية للبشرع - الرقابة القضائية على دستورية الشرعات .

الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تضيية > والرئسابة المقصاتية على دستورية التشريعات لا تبعد التي يلامية اصدارها > الا أن هسذا لا يمنى اطسائل هذه السلطة في سن القولنين دون النقيد بالمحود والفءوابط التي نمي عليها الدستور — خضوع هناه التشريعات الم تنولاه هذه المستدة من رقساتورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشات وقوانين التأمسيم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها محبث تنقض تععا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ... جميما أو جزء منها بحسب نطاق التأميم ... الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمـــة الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فأن الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت \_ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٣ سالف البيان ... قرر مسئولية الدولة عن الترامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شان استقلال ذمة الساهم عن ذمة الشروعات المؤممة ، وعدم

مستوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة أسهمه ، ثم جاوز الشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة به الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب الشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على اصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا بوهو محل الطمن في الدعوى المائلة بأجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اخالم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اخالم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على تلك الاموال ادا لم تكن اصول المشروعات الرجوع على المتزاماته مسئولية كاملة بكله المؤلمة المستول المنا عن المتزاماته مسئولية كاملة بكله الموال المائه المهدول ا

٣ ــ أن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون اللكية الخاصة ، وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيسود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي، وهافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والمفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجهل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وغقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ٢ كما نص الدستور القائم صراحة على عظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض \_ ( المادة ٣٥ ) \_ وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الا بحكم قضائم, (المادة ٣٦).

٤ — وحيث أنه لما كان مقتضى نمس الفقرة الثانية من الادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ حسيما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالترامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه المحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الامسوال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من تبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، غان النص التشريعي المطهون عليه يشكل اعتداء على الملكية المفاصة بما لملكور التي تقضى بأن الملكية المفاصة مصونة ،

ه ــ أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم المحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ــ هذا غضلا عن أن تنظيم الشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض الملكية الفاصة التى صانها الدستور ووضح عليه ، اذ تعرض الملكية الفاصة التى صانها الدستور ووضح

لحمايتها هدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم المضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

# الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٢ ورد الى تلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٣٦ لسنة ٩٨ قضائية بعد ان قضت غيها محكمة استثناف القاهرة ف ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المالية قد الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واهتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة ، حيث النترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٩٨٥/١/١٥ وفي هذه للجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليـوم ،

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن المستأنف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٩٨٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنف عليهما الاول والثاني مستهما فى مواجهة المستأنف عليه الثالث ببراءة ذمته من الديون

المستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية سالجزار الخوان سوالغاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية المملوكة له والموضحة الحدود والمالم بصحيفة الدعوى ؛ واعتباره كأن لم يكن و وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برغض الدعوى؛ تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من القرار بقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممة وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة عن أصول الشركة مطمن المستأنف على هذا المحكم بالاستئناف رقم ١٩٨٣ لسسنة ٨٨ فصلى التقاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استئناف القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة استئناف القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة المستئناف القاهرة و بوجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة المستئناف القاهرة و بوجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ قضت محكمة المستقورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بعاميم بعض الشركات والمنشات ،

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى آن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور الدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه بيين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دمستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبيئة بالمادة ، تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها لمظلفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه المساس بملكيتهم لهذه الامهوال ه

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العايا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن

القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية الطيا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطمون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة سد فكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبىء من بعدية الدعوى الدستورية ، ويتحدد به موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة أن يتبينوا كافسة جوانبها ، ويتحكنوا على ضوء ذلك من أبداء مالحظائهم وردوده عليها ، بعديث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة ، وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد في قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص المستوري المدعى بمخالفته وأوجه المثالفة بعدم النحو الذي يتحقق به ما تعياه الشرع في الملادة (٣٠) من قانون على النحو الذي يتحقق به ما تعياه الشرع في المدة (٣٠) من قانون يكون في غير محله متعينا رفضيه ،

# وهيت أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميسم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاولسي على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المينة بالجدول المرافق لهذا القانسون وتؤول المكيتها الى الدولة ٥٠٠٠٠ وفي مادته النانية على أن « تتحول السهم الشركات ورؤس آموال المنشآت المسار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة غ / سنويا ، وتكون السندات المالة للتداول في البورصة ٥٠٠٠ وفي المادة الثالثة على أن « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب الفر اقفال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد عضى على آخر تعامل عليها أكثر عن سستة شهور ، غيثولي تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء ٥٠٠٠٠ كما

متولى هذه اللجان تقييم المنسآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة » في المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنسآت المسار اليها في المادة الإولى الا في عدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم • فاذا لم تكن أسهم هذه الشركات والمنسآت متداولة في البورصة ، أو كان قد هضي على آخر تعامل عليها أكثر من سنة أشهر ، أو كانت هذه المنسآت غير متخذة شسكل شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة الوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنسآت ، ويكون ضامئة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنسآت ، ويكون للدائنين عق امتياز على هذه الاموال » ،

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسسنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن الشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم الشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصغيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ... جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم \_ اللي الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر فى مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالترامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى غان الشرع رغبة منه في تنظيم هقوق دائني هذه الشركسات والمنشآت \_ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحسول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ــ قرر مستولية الدولة عن الترامات هذه المشروعات في حدود ما آل أليها من أموالها وهقوقها في تاريخ صدور التأميــم مرددا بذلك حكــم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المسروعــات (م ٩ - المحكمة العستورية)

المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي هدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مضى على الفر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير التخذة شكل شركة مساهمة الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ذامنة للوغاء بالنزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا ... هو محل الطعن في الدعوى المائلة ... اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الامدوال اذا لم تكافية للوغاء بها ه

وهيث أن الدساتير المرية المتعاقبة قد هرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الشروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في غدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٥٣ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٠ ، والمادة ٥ من دستور المتأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض للتأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض المادة من ) ـ وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجسز المادرة الخاصة الا بحكم قضائي ( المادة ٣٠ ) .

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ حسما يبين من عبارتها المطلقة تحميل آموال الزوجات والاولاد بضمان الوماء بالترامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه المفترة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، لفضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبته الصلة بالشركة أر بأصطلها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أهوال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد هرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية المنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصوبة ،

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه المحومة من أن النص ممل الطعن يبرره ويسانده ما قرره المسرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشسات أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية المناصة التي لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاعمات التي يراها محققا للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الي ملاعمة اصدارها الا أن هذا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القدوانين دون التقيد بالمحدود والضوابط التي نص عليها الدستور حدذا هضلاعن أن تنظيم الشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطمون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لعمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين المسكم بعدم دستورية النص المطون عليه .

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لمسئة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنسآت ، فيما تضمنته من النص على أن تكون أماوال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنسآت المبينة بها ضامناة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنسآت ،

# جلســة ٢: غبراير ســنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المنتشار بحبد على بابسغ وايس المكبة

وحضور السادة المستشارين : مسطفى جبيل مرسى ومبدوح مسطنى حسن ومنسر أبين عبد المجيد ورابســح لطنى جبعـــة وقوزى أمســعد مرتس وشريف برهــغم نــــود

ومضور المبيد / المستشار الدكور لعبد محبد المطنى الملسون المرف وحضور المبيد / أحبد على فضل اللـه أحد الم

# لــه أبين المر

# قاعســـة رقــم ( ۲۲ ) القضية رقم ۹۱ أسنة ؟ قضائية « دستورية »

1 - تأديم -- مسئولية الشروعات الجومة -- القانون رقم ١١٨ أسنة ١٩٦١ بالبيم
 بعض الشركات والقشات --

تثبيم الشروعات بنقـل جاكيتها الى النولـة لا يترتب عليه تصنيتها او انتشاء شخصيتها التي كانت لها قبل التلبيم . يظل لهذه الشروعات نظلهها القاتوني وذباتها اللهة مستقلين من شخصية وذبة الدولة ، وتكون مسلولة وحدها مسئولية كليلة عن ججيع التزاملتها قبل التلبيم .

#### ٢ - تأجم - مسلولية الدولية .

الشرع قرر مسلولية الدولة من القرامات الشروعات الرّبية في هسدود ما آل الها من ليوالها وحقوقها في تتريخ الثلجم ، وذلك لاستقلال لمسلة المساهم من ثمة الشروعات الرّبية ، وعدم مسلوليته من القراماتها الا عد المسلمية وفي مدود توسسية اسهيه .

٧ - المكية المُاصة - ترع المكية - التلجم - المسادرة العابة أو المُفاصحة نصى الدسنور المقام على حظر الملاجم الا لاعتبارات المسالح العام ويقادون الدسائي ترع المكية المُلصة إلا المنتمة العابة ويقد إلى تعويض وبقد المابة وسيدن تحديث بي

مثار الاستور الصادرة العامة مثارا مثلقا لا ولم يجز المدادرة الخاصة الا بمكم تنشسستاني .

#### الأركات والمشات الزبية .

تميل جميع أجوال الأوجات والأولاد بضيان الوااء بالتزايات الشركات المشركات المركات المسلولية المراكبة المراكبة المسلولية المناب بتقدى المسلولية المناب بالمائة الثانية بن المتراز بقانون رقام 114 أسلة 1471 بشكل اعتداء على الملكمة المناسسية بالمناطقة المهادة ؟؟ من المناسسية بالمناطقة المهادة ؟؟ من المناسسية بالمناطقة المهادة ؟؟ من المناسسية بالمناطقة المهادة ؟؟

م. السلطة التعديرية للبشرع ما الرقابة القضائية على دستورية التشريعات,
 الإصل في سلطة التشريع عند تنظيم المقوق أنها سلطة تقديرية ، والرقابة الفضائية على دستورية التشريعات لا تبعد الى بالدعبة اصدارها . ألا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه المسلطة في من القوانين دون التقيد بالمسسدود والضوابط الذي نمي عليها المستورية .
 هذه المحكمة من رقابة دمسستورية .

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١٧ السنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقة ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المسروعات \_ جزئيا أو كليا \_ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبما لذلك شخصيتها الاعتبارية التهر كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ــ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم ــ الى الدولة مم الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتم بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصة وذمسة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئواية كاملة عن جميع الالنزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية ألخرى فان الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت \_ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١ سالف البيان ... قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العامـة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم مستوليته عن التزاماتها الا عند التصفية في حدود قنمة اسهمه ثم جاوز الشرع ذلك - بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضي على آخر تعامل عليها

آكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة الله النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها، أنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا — هو محل الطعن في الدعوى الماثلة — اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم نكن أصول المشروع — السئول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة — كافية للوفاء بها •

٣ ... أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وفي المدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية الني يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور ١٩٧٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظــر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصـة الا بمكم قضائي (المادة ٣٦) •

ع \_\_ وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ السنة ١٩٦١ \_\_ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٠١ لسينة ١٩٦٢ \_ حسيما بيين من عبارتها

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالنزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة — الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجسه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منيتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستتنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وماء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استعراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة المامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، غان المنص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية المفاصة بالمفالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة ،

ه – أنه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم المعقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالمدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن أن تنظيم المشرع لحــق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا المحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الفاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها عدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتــم الخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

### الاجسىراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٧ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٩٨٤ لسنة ٩٨ قضائية بعد أن قضت محكمة استثناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الفقرة الخاصمة من المدادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٩١ بتقرير مساهمة المحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقسم ١٥٠٨ لسنة ١٩٩٢ و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم تنبول الدعسوى واحتياطيا برغضها •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت على الوجه الجين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة ه يناير سنة ١٩٨٥ و وفى هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم الى جلسة اليسوم و

#### المكسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق \_ تتحصل فى أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا لشركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط « سليم نخلة وشركاه » الفاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٢٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنفة والمستأنف عليهما المانى والثالث بصفتيهما طالبا الحكم بأحقيته فى اقتضاء مبسلغ

التي الموقع تحت يد الستأنفة وبصحة اجراءات حجر ما للمدين الدى المير الموقع تحت يد الستأنف عليه الثانى بصفته المثل القانونى لجهاز تصفية المراسات على صاغى ثمن حصة الستأنفة في المقار الذي تقرر التطلى لها عنه بعد رفع المراسة عن أموالها ، وذلك استنادا الى ما أسفر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حدده التقرير يلتزم به الشريك المتضامن ٥٠٠ ويستخلص من أمواله الخاصة وأموال زوجته ٥٠٠ وابنته ( المستأنفة ) ٠٠

وبجاسة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ قضت مجكمة جنوب القاهرة الابتدائية باجابة المصفى ( الستأنف عليه الاول ) الى طلباته تأسيسا على ما ثبت لها من قرار لجنة التقديم وعلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ – المحلة بالقرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ – المحلة بالقرار المنافزة من العراك المنافزة على أمول أموال أوجاتهم واولادهم الشركات والمنشآت الخاصعة لاحكامه وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوغاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت سفطعنت المستأنفة على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١١٤ سنة ٨٨ قضائية و وبجلسة ٢٥ لبريل سنة ١٩٨٧ قضت محكمة استئناف القامرة بقبول الاستئناف شكلا وبوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المعلى المنفرية المقسرة الخامسة من القرار بقانون رقم ١١٥ المسنة ١٩٨٢ المحلة بالقرار بقانون رقم ١٥١ المسنة ١٩٨١ المحلة بالقرار بقانون رقم ١٥١ المسنة ١٩٨١ المحلة بالقرار

وحيث أن الحكومة دغمت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجيه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمـة تراءى لها عـدم دستورية نص الفقرة المخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨ لسنة ٦٩٦ المحلة بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أمولها ، لمخالفته نص المادة ٣٤ من الدسـتور مشيرة بذلك الى أن تحميـل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه الماس بملكيتهم لهذه الامـوال ،

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمفالفته وأوجه المظلفة ، انما تطلبت \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المكمة \_ ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن خيها \_ ومن بينهم الحكومة \_ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودوهم عليها بحيث تتولى هيئة المغوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد فى قرار الاحالة واضح الدلالة فى بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمظلفته وأوجه المظلفة ـ على النحو الذي يتحقق به ما تغياه ااشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليه ، غان الدفع بعدم قبول الدعوى مكون في غير معله متعينا رخضه ٠

وحيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية • وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في المادة الأولى منه على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ( ومن بينها شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط سليم نخلة وشركاه ) شكل شركة مساهمة عربيسة وأن تساهم فديها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠/ مـن رأس المال ، ، وأوجب فى المادة الثانية على الشركات والمنشآت الشار اليها أن توغق أوضاعها مع أحكام هذا القانسون خلال المهلة التي حددها وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تجدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم فى الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التى لم تكن متداولة فى البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور وكذلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة. ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخسيرة من المادة المذكسورة ــ والتي أضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ــ على الآتي : الفقرة الرابعة : « ولا تسأل الدولة عن النزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقهـــا فى تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت الشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفساء بالالتسزامات الزائدة على أمسول هذه الشركات والمنشآت » • الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الامــوال ، •

يحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانسون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقسة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات \_ جزئيا أو كليا \_ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصغيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وأنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها \_ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم ــ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة وهدها مسئولية كاملة عن جميع الالنزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت \_ وهتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ قرر مسئولية الدولة عن الترامات هذه الشروعات ف حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة الساهم عن همة المشروعات المؤممة وعدم مسئوليته عن النزاماتها الاعند التصفية وفي حدود تيمة اسهمه ثم جاوز المشرع ذلك ـ بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورسة والتي ممي على آخر تمامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة ... الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالنزاماتهما الزائمدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا ... هو محل الطعن في الدعوى الماثلة ـ أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول الشروع ــ المسئول أصلا عن التر اماته مسئولية كاملة \_ كاخية الوغاء بها •

وحيث أن الدسائير المصرية المتعاقبة قد هرصت جميعها منسذ

دستور سنة ١٩٢٧ على النص على مبدأ صون المكية الخاصة وعدم الساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيسود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التني يجب تنمتيها والحفاظ عليها لتوّدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي و ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكيسة الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقال المنافعة بعدرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقال المنافعة ومقابل تعويض وفقال المنافعة ومقابل تعويض وفقال المنافقة ١٩٥١ والمادة ٢٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٧٠ و دالمادة ٢١ من دستور سنة ١٩٧١ و دالمادة ١١ من دستور سنة ١٩٧١ و دالمادة ١٩٥٠ و دالمادة ١١ من دستور التأميس وحظر المادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المادرة الخاصسة وحظر المادرة الخاصسة الا بحكم قضائي (المادة ٢٠٠) ،

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من المترار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١ سـ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١ سـ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٠ سـ حسيما يبين من عبارتها الطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت سـ المشار اليها في هذه الفقرة سـ الزائسدة على أحسولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها ،

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغله لديون لا شأن لهم بها مؤداه المحتمي تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها المتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى هد

هرمانهم منها جميما عند استعراق الديون لقيمة الاموال و واد كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المسروعات ، غان النص المتشريعي المطعون عليه يشتكل اعتداء عنى الملكية المفاصة بالمفالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى مأن الملكية المفاصية مصونة •

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن ييرره ويسانده ما قدره الشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات والاولاد أصحابها وذلك في أطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة ألتي لا يحون دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وغق الملاءمات التي يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدسستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشرير معند تنظيم الحقوق أنها. سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريطت لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التتيد بالمدود والضوابط التي نص عليها الدســــتور ، هذا فضلا عن أن تنظيم الشرع لحق الملكية فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لعمايتها هدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم أخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ٠

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين المكم بعدم دستورية النص المطمون عليمه .

# لهنقه الاستياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة المخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة المحكومة في بعض الأشركات والمنشآت ... المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ اسنة ١٩٦١ ... فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة الموفاء بالالترامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

### جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستثمار محيد على بليسيغ وينسى المحكمة وحشور السادة المستثمارين: مسمدوح مصطفى حسن وينسي أدين عبد الجيد ورابح لنانى جمعسة وشريف برحسمام نمسور والتكوير عوض محيد الم وواسسات المستثمار الدكور أحيد محيد الدكنى المستثمار الدكور أحيد محيد الدكنى المسيئم

### قاعىسىدة رقسم ( ۲۳ )

### القضية رقم ٧٧ لسنة ٧ قضائية ﴿ يستورية ﴾

#### ا ... لجان اداریة ... قرارات اداریمسة .

لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرار بقائسون رقم 119 أسنة 1971 بتغرير بعض الاحكام الخاصة بيعض الشركات القائمة فصحان ادارية --فراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضائي------- .

#### ٢ ... على التقافي ... المادة ١٨ من المسسبور ..

هل التقافي بدأ يستوري اسيل سحظر الأمن في القوانين على تحسين أي عبل أو قرار اداري من رقابة القضاء ... أساس للك حد نص المادة 14 من التستور وما أقرته الدسائع السابقة ضمنا من تطاقة على التقافي للانسترار .

#### ٢ ... مبعدا المسعاواة ... هل التقساضي .

حق القتائص من المقوق العامة التي كفات الدسائم المسسلواة بين الواطنين فيها حدرمان طائفة جعينة من هذا الحق ينطوى على اهسدار لبسدة المسسلواة ،

#### ٤ ــ لجــان التقــويم :

المنس على تحصين قراراتهما من رقساية القفساء مخالف العستور سـ أوجمه مضالفته الدسماور .

 ١ ـ أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرار بقافون رقم ١١٩ اسنة ١٩٦١ سالفه البيان حد ولايث الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمه طبقا (م ١٠ ـ المحكمة الاستورية) لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمشول أما يما لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دغاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الإجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية ،

٢ ــ أن المادة ٦٨ من الدستور تنس على أن « التقاضي حسق مصون ومكفول للناس كلفة ولكل مواطن حق الالتسجاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كالفة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقسابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المسار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافسراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان غليها ٠٠٠٠

- ٣ أن الدساتير سالفة الذكسر قد تفسيمن كل منها. نصا على ان المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون فى المقسوق والمواجبات العامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النص ف المادة ٥٠ منه ٠ ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين غيها . غان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ... وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أغرادها ... ينطوى على اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق، بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق،
- ٤ ـ أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٩١ اسنة ١٩٩١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ــ الشكلة طبقا لاحكامه ــ قرارات نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى وجه من أوجه الطمن، وهي قرارات ادارية ــ على ما سلف بيانه ــ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحسق التقاشي واخلال بمبدأ الساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٨٠ من الدستور ٠

### الاجــــرادات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكة ملف الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم الشكلة طبقاً لاحكامه للفائية وغير قابلة للطعن غيها بأي وجه من أوجه الطحان و

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

#### المحكمية

بعد الأطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • هيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونيسة •

وحيث أن الوتائع - على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الدغى بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا المحكم أصليا بالفاء قرار لجنة تقويم شركة سجاير نسطور جناكليس التى شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٦١ مع ما يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون عليها و واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية الملاة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ اسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الفاصة ببعض الشركات القائمة فيما نمت عليه من أن قرارات لجان التقويم الشركات القائمة فيما نمت عليه من أن قرارات لجان التقويم من أوجه الطمن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ٨٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للغصل فى مدى وحستوريتها ه

وحيث أن القرار بتانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريح صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى المحدول المرافق

لهذا القانون ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠ جنيه • وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ٢٠٠٠٠ ، وفي مادته الثانية على أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ٢٠٠٠ بسبعر المفال آخر يوم تم هيه التمال في بورصة الاوراق الماليسة بالمقاهرة قبل صدور هذا القانون • هاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة، أو كان قد مضى على آخر تمامل هيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، هتقوم بتحديد سعرها لجان من ثالاته أغساء يصدر بتشكيلها وتحديد المتصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستثناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنسة شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنسة نعائية وغير قابلة للطعن هيها بأى وجه من أوجه الطعن » ، كما تقضي مادته الثالثة بأن « تصدد المكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة • » •

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبع على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لأجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسمار أسهم بعض الشركات الخاضمة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قاتونا لاسمابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها اسماع أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها اسماع ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجسراءات القضائية التي متحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تتكون مجرد لجان ادارية وتحتير قراراتها قرارات الدارية والهست تقرن مجرد لجان ادارية وتحتير قراراتها قرارات الدارية والهست

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كاغة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ٥٠٠ ويحظر النص فى القوائين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستورى لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى الناس كاغة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوائين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المدة الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المسرع الدستورى فى توكيد حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المسرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خسلاف فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد ، وذلك حين خولتهم حقسوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدوان عليها ه

وحيث أنه من ناحية أخرى فان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ه؛ منه ، ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة مينة من هذا الحق من تحقق مناطه \_ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أغرادها \_ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ،

لما كان ذلك ، غان المادة الثانية من القرار بقانسون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ــ الشكلة طبقا لاحكامه ــ قرارات نهائية وغير قابلة المطمن غيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات ادارية ــ على ما سلف بيانه ــ تكــون قد مصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى هذا المق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٨٨ من الدستور ، الامــر الذى يتعين معه المكــم

بعدم دسستوريتها ٠

### لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة غيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة البينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع الراغعة وهضرالداولة ووقع مسودة هذا المحكم غقد جلس بدله عند تلاوته السسيد المستشار الدكتسور عوض محمد المر •

### جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار محبد على بليســـغ رئيس المحكة ومشور السادة المستشارين : مجدوح مصطبي حسن وبغير أبهن عبد الجهـــد وفوزي اســـــعد مرشى وثريف برهـــــام نور والدكتــور محبد ابراهيم أبو المينين ووامســـال علاء اللهــــن المنشئر / الدكتور أحبد محبد الدنتي المهــــن المهـــنـــاء المهـــنـــن المهـــنــن المهــنــن

وحضور السيد المستثار / التكور احبد محبد الحلنى المسوهي وحضور السيد / أحيد على غضل اللسه أبين السر

#### قاعسسدة رقسم ( ۲۶ )

القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية ((دستورية)) والقضيتان الضبومتان اليها رقبي ٥٤ لسنة ٥ ٥٣٠ لسنة ٢ قضائية (١)

۱ ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ هجیسة .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام المسادرة ميها لها هجية وطاقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جديع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية الذهن المطمون عليه أم الى دستوريته ... أساس قلك .

٢ ... ددوي نستورية ... السلتة فيهــــا .

١ — أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرهــــا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ » كمـا قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في المريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ونصت المادة ١٧/٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ على أن « آحكام المحكمة الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٧ على أن « آحكام المحكمة

 <sup>(</sup>١٥ أصدرت المحكمة بجاسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ أحكاما مبائلة
 في الدعاوى أرقام ٥٠ ٢٠ (١٠ ٢٠ لسيئة ٥ ق دستورية تضيئت ذات المبدأين المنكسورين .

فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ... وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومية غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وإنها ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سسواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على التسريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القرانين التي اختصتها المحكمة السرورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته، وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان و

٢ ـــ لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصلة في مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٥٨ بشـــأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهدف المحكمــة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقــة حدمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من عديد بشأنه ، غان المملحة في الدعاوى الماثلة تكون منتقية وبالتالى يتنفين المحكم بعدم قبــولها .

### الاجسىزاءات

بتاريخ ١٠ نبراير سنة ١٩٨٧ ، ٢ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٥ أغسطس سنة ١٩٨٨ وردت الى تلم كتاب المحكمة تباعا ملغات الدعاوى أرقام سنة ١٩٨٧ ، ٢٧٥٥ ، ٢٧٩٥ لسنة ٣٦ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ١٩٠٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى ، ٥٠

وبعد تحضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها فى كل منها ه

ونظرت الدعاوى على الوجه البين بمحاضر الجلسة حيث الترمت هيئة المغوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمى ٥٤ السنة ٥ ، ٩٦ لسنة ٦ الى الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية « دســـتورية » واصدار المحكم غيها بجلسة اليوم ٥

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاهات والداولة • وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وعيث أن الوقائع على ما يبين من قرارات الاحالة وسائر الاوراق على تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارات باعتقال المدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان

حالة الطواري والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطواريء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، غأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القررارات المدادرة باعتقالهم ، وفي الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولسة العليا « طـواريء » هي التي تختص وحدها بنظر كافـة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة \_ بحالتها \_ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية ألو غير قضائية » ، فقـــد تراءى لمحكمة القضاء الاداري بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصليل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في المسائلة الدستورية •

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم •ه السنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات الشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أهام آية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » بحالتها عند صدور ذلك القانسون • فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقسرارات المينة بالمادة ( ٣ أ مكررا من

القانون رقم ١٩٦٢ اسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارى، و ومن ثم ، فأن المالة الدستورية المثارة حسبما جاء بأسباب قرارات الاحالة ، هي نازع الاختصاص بدعاوى الغاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة الطيا «طوارى، » ، ومدى مظالفة ذلك للمادتين ١٨٧٠ من الدستور ٠

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٨ يونية سسنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برقض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتى تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة العليا طوارى، دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاوامر والقزارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة بدائنها بدعيع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ،

وهيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقساية القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، « ونصت المادة المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتشير ملزمة لمجمع سلطات الدولة والكامة » ومؤدى وقراراتها بالتشير ملزمة لمجمع سلطات الدولة والكامة » ومؤدى ذلك أن الاحكام المصومة فيها الى النصوص التشريعية الملعون دعاوى عينية توجه المصومة فيها الى النصوص التشريعية الملعون

عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الفصوم في الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المدتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى توة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالى سلامته من جميسع المعوب وأوجه المطلان ،

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقسم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بتسان حالة الطوارى، وقد سبق لهذه المحكمة أن تصت برغض الدعسوى بعدم حمية النص المشار الله على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصودة بسأن دستورية هذا النص حسما قاطعا ماضا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، قأن الملحة فى الدعاوى المثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبوله ،

### لهنده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فى القضية رقم ١٦ لسنة ٥ قضائية والقضيتين المضمومتين اليها ٠

صدر هذا الحكم من الهيئة المينة بصدره أما السيد الستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد السنشار الدكتور محمد أبراهيم أبو الحينين •

#### جلســة ١٦ غبراير سـنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسمسغ درنيس المعكبة ودنيس المعكبة وحضور السادة المستشارين : مبدوح مسطعي حسن ومتع أمين عبد المجيسسة ورابح لطفي جمسسة وشريف برهام نساور والدكتساور محمد ابراهم ابر المنسسان وواسلم علم المناسبة المنسسان المنسسان المنسسان المنسسان المنسسان المنسسان المنسسان المنسسان المنسان المنسا

وحضور المديد المستثمار / الفكتور أهبد محبد الطفي المسوض وحضور المديد / أهبد على فضل اللسبه أمين المس

#### قاعىسىدة رقسم ( ۲۵ )

### القضية رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية «دستورية» (١)

۱ مدوى دستورية مستولها مسعيفة الدسوى . يجب أن ينضن قرار الاحالة أو صعيفة الدعوى الدستورية البيسانات التى نصت عليها المادة ٢٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا مسكهة ذلك . اغفال دذه الميانات من قرد عدم قرسول الدعوى .

ا ــ أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحسالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطون بعدم دستوريته والنص الدستوري المحالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المسرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو حجوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمملحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة ــ الذين أوجبت المادة من من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة ــ أن يتبينوا

 <sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مماثلا في الدعوى رقم ٧٢
 مدسفة ٢ قضائمة بمسستورية .

جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظ انهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتصديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به الملاة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

### الاجــــزاءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكيسة بحد أن قضت محكمة الازبكية الجرزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المتساء الفوائسد ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض المدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضيين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

#### التسكمة

بعد الالهلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق ــ تتعصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المعسى عليهما متصامنين بأن يدغعا لها مبلغ ١١٨٠٠ ونيها والفوائد بواقع /٧ من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقضت محكمة الاربكية الجزئية بجلسة ٣٥ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دسستورية اقتضاء المواشد ،

وحيث أن المادة ٣٠ من غانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقائدون رقم ٤٨ لمندنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المظلفة » ، ومؤدى ذلك آن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمملحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المكومة ــ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهــم بالقرار أو الصحيفة ـ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونيسة المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الشار اليه •

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد فى قرارها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « هيما يتعلق بطلب الفرائد من تاريخ الاستحقاق لفاية تمام السداد، هانه لما كانت المحكمة امتثالا منها لامر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية العراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الغوائد وتمنعها وتحظرها » ، ومن ثم غان قرار الاحالة ... وقد خلا من بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعسي بمخالفته وأوجه هذه المخالفة ... يكون قد جاء قاسرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالسي تكون الدعوى الدستورية غير مقبسولة .

## لهده الامسياب

حكمت المحكمة بغدم قبول الدغسوى .

صدر هذا المحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المنتشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع الرافعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا المحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابر اهيم أبو المبينين •

إ م 11: يـ المحكمة القسيتورية يا -

### جلسة ۲ مارس سنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار محمد على بلينسخ ويوس المحكة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جديل درمي ومعدوج مصطفى جدين ودرمي ومعدوج مصطفى جدين ودرمي عبد المجيد ويرابع المغنى جمعه وتوزى السعد درتس وشريف برهام نوو اعتسساء وحضور السيد المستشار / التكتوي أهمد نحيد المعنى المسوض وحضور المبيد / لحيد على تشل اللسه لبين المس

### قاعسدة رقيم (٢٦)

### القضية رقم 1 اسنة 1 قضائية « دستورية » (١)

- ١ سـ تابيم ــ تمـويض ــ الاترم الشرع في توانين التابيم التي تعاقد بها احسكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بان يكون التعويض السنجق لاصحــاب الشروعات الزمية حمادلا الكليل القهــة الحقيقية لحصصهم وانصبتهم في ذلك المشروعــات بر
- ٢ ــ تاجم ــ تعويض ــ لم يقصد الشرح بن القرار بقانون رقم ١٩٤ أسنة ١٩٢٤ تعديل أسمى أو قيبة التعويفي التي صبق أن أرمـــاها في قوانين التأميــم جيمهــــا .
- ٧ هل المكية هرمت الدمائي المسرية المعاقبة على جدا مسون المكية الخاصة وعدم المسلس بها الا على مبيل الاستثناء وفي المصدود وبالقيد التي أوردتها .
  لا يجز الدستور تحديد هذا أقدى لما يلكه القرد الا بالأسبة للبلكة الإراضية.
- المستدات بالكية خاصة اعتداء طبها بمسادرة بالكية المستدات الاسجة التي تحولت الجها الشيخة الكليلة لاسهم ورؤوس أبوال الشركسات والمشات المؤمة استقرارها لاصحابها بهوجب قواتين المتليسم مشتشى تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقتون رقم ١٩٦٤ استة ١٩٦٤ من وضع حد أقمى للتمويض لا بجاوز ما ألف جنيه هو اسستهاده الدول دون جقابل على السندات الاسبعة الآدمية الدون على المستدارة المناسخة ومصادرة لها بالمكالمة لمكتم المدتين ٢٣ و ٣٣ من الدستور.
- الحكية الدستورية العليا رقابتها القضائية الدستورية لا تتقيد بالوصف الذى يخلمه الشرع على القوامد التي يسنها بني كانت بطبيعتها تتفاق مع هذا الوصف وتطوى على اهدار هن من العقوق التي كفلها الدستور – مثال ذلك .

 <sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مماثلين في الدعويين رقمى
 (۲) لسنة ۲ ق و ۲۲ لسنة ۳ ق دستورية .

 ٦ ــ دعوى دستورية ــ الحكم فيها ... قسلون ــ ارتباط نصوصه بعضها ببعض ...
 عدم دستورية أحد نصوصه ... بستيم بحكم هذا الارتباط أبطال باقى نصوصه و الحكم بحدم دستوريته برياسه .

١ — يبين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها احكام القرار بقانون رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٤ المسار - ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقسم ١٢٣ السنة ١٩٦٦ - ان الشرع الترم فيها جميعا - يالنسبه لتقدير التعويض المستحق لاصحاب الشروعات المؤممة كليا أو جزئيا - نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك الشروعات ، بعد تقويمها وفقا القواعد المحددة بالقوانين الذكورة ،

آ السبيل الذي ارتآه الشرع معققا المدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان ــ بوجة مضطرد وبغير استثناء ــ من أن يكون التعويض المستحق الاصحاب أسهم ورؤوس أموال الشروعات المؤممة ممادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميمها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض بوهو البحأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم بعض الشركات والمنشآت الذي أصدره بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بتانون رقم ١٩٦٤ السنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما مما في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد القول بأن الشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل السمس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم جميمها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٣ السنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون رقم ١٩٦٣ السنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه ه.

٣ ــ أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد هرصت جميعها منذ دسستور
 ١٠٠٠ سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم

الساس بها الا على سبيل الاستفتاء ، وفي المعدود وبالقيدد التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الإصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنمينها والخفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك هفارت الدساتير مزع الملكية الخاصة جبسرا عن أضاحيها لا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة به من حل مستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من المسالح العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادة ١٩٥١ ) ، وحظر الصادرة العام ويقانون ومقابل تعويض ( المادرة الفاصة الا بمكم المسادرة العام حظرا مطلقاً ولم يجز المسادرة الفاصة الا بمكم شخائي ( المادة ٢٠٠) ،

ع المحمد التناف الاسمية التي تحولت النها القيمة الكاملة الاسهم ورؤوس أهوال الشركات والمشات المؤممة قد استقرت الاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لها ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف فيها بالبيع بتذاولها في البورصة أو كوسيلة الوغاء بالنز أماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع بما تفله من ربيع ، فأن مقتضي تطبيق الفقرة والأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١١٤٤ السنة ١٩٤١ المطمون عليه من وضع حد أقصي للتعويض المستحق الاصحاب الشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ الف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المؤكة لهم والزائدة على هذا المدور وتجريدهم بالتالى من ملكيتها ، الأمر الذي يشكل اعتداء على الكية الخاصة ومصادرة المحبورة المؤلفة المحمد المتحور المتي تصدورة على المنافة المحكم المادة ٢٩ من المستور المتي تلمن على أن الملكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٩ من المستور المتي تلمن على أن الملكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٩٠٨ الدستور المتي تلمن على أن الملكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٩٠٨ الدستور المتي تلمن على أن الملكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٩٠٨ الدستور المتي تلمن على أن الماكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٩٠٨ الدستور المتي تلمن على أن الماكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٠٠٨ المنافقة المتوردة على الدستور المتي تلم الماكية الخاصة مماونة ، والمادة ٢٠٠٨ المنافقة الم

منه التى تحظر المصادرة المامة ولا تجيز المسادرة الفاصة الا بحكم قضائى و فضلاعن أن النص التشريعي ــ محل الطعن ــ بوضعه حدا أقضى لا يملكه أصحاب الشروعات المؤممة من السندات الاسمية التى تحولت اليها هصصهم وأنصبتهم في هذه المشروعات ــ وأن تعددت ــ يكون قد انطوى على مخالفة لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٠ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا باللكية الفاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٠ من الدستور

ه ـ أن الحكمة لا تتقيد ـ وهي بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات ـ بالوصف الذي يخلعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتناغى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كظها الدستور ، واذ كانت الحكمة قد انتهت ـ على ما سلف بيانه ـ الى أن النص التشريعي المطمون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عسن التأميم ، وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة المحماب الشهروعات والتي تزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه فيه ، فأنه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صلنها الدستور ووضع لحمايتها شوابط وقواعد محددة ، الأمر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دسستورية •

### . الاجــــراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى تلم كتاب المحكمة طالبا المحكم بعدم دستورية المادة الثالثة هن القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ باشافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق القانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت غيما تضمنته من العمل بأحكامه بأنسر رجعي ، وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التي الدولة وفقاً لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ ماكينها الى الدولة وفقاً لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ اسنة ١٩٦١ الماليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم معدم قبول الدعوى في شقها الاول وبرغضها في الشنق الثاني •

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها ه

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة حيث التزمت حيثة المفرضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجامسة اليسوم

#### المستمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٧٧٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليا من حصصه فى الشركات التى أضاغها القرار بقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة العبدات والتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الاستيلاء على أمواله بغير مقابل و ودفع المدعى فى صحيفة دعواه بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر وكذلك القرار بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤمة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١٧١ و ١١٩ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ تعويض أحماليا و وبتاريسخ أرقام ١٩٧١ و ١٩١٨ قصت المحكمة بوقف الدعوى ليرفع المدعواء الدستورية ، فأقام دعدواه المائلة و

وحيث أن الحكومة دغمت بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على انتقاء مصلحة المدعى في هذا الشق من الدعوى بعد العاء ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر رجعى \_ وهو محل الطعن عليها \_ بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ مأشاغة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول الرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالثية منه كانت تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المسار المهية ، ثم استبدل بهذا النص النص الآتى : « وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » و وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضت مادته الالحية بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ بأثر مباشر من تاريخ نشره \_ بعد العاء الآثر الرجعى الذى كانت تنص طيه المادة الثالثة منه وكان يرتد بتاريخ تأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة المادة ومن ثم تكون مصلحة المدعى فى الطمن بعدم دستورية هذه المادة \_ بعد تعديلها على الوجه المتقدم \_ غير قائمة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى فى هذا الشق ه

وحيث أنه عن الطمن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٦٤ ، فأن المدعى ينعى على المادة الاولى منه أنها أذ قضت بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أعوال الشركات والمنسآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٩٧ه (١٩ ١٩١ لسنة ١٩٦١) والقوانين التالية لها بتعويض إحمالي لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيا كان مجموع ما يملكونه فيها ، بعد أن كان قد تم تعويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين التأميم الشار اليها بما يساوى القيصة الفعلية لحصصهم فى تلك المشروعات بموجب سندات مستحقة فى ذمة الدولة وقابلة المتداول، هن سندات تريد على العد الاقصى من التعويض الاجمالي المشار من سندات تزيد على العد الاقصى من التعويض الاجمالي المشار اليه ، الأمر الذي يخالف ما تقضى به المادة الخاصة من دسستور سنة من أن المادرة الغاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٣٦ من دستور سسنة المخاصة من أن المادرة العامة للاموال معظورة ، وأنه لا تجسوز المادرة الغاصة الاجمام تغسيائي ،

 و ۱۹۹۸ اسنة ۱۹۹۱ المسار اليها واحكام القوانين التالية لها ، يعوض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميسح هذه الشركات والمنشآت بتعويض اجمالي قدره ۱۸ الف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع و وفي فقرتها الثانية على أن « وتستثنى البنوك وشركات المتأمين وأجهزة الادغار والتأمين والمائسات وصناديق القوضي والتأمين بالشركات وبالهيئات المختلفة من الحد الاقصى للتعبويض المشار اليه بالفقرة السابقة » و وتنص المادة الثانية منسه على أن « يتم المتعويض المسار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا الاحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » و كما تنص مادته الثالثة والاخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل والإخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل

وحيث أنه يبين من تقصى قوانين التأميم التى تطقت بها آحكام القرار بقانون رقم ١٩٣٤ اسنة ١٩٦٤ الشار اليه بد ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانسون رقم ١٢٣ سنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانسون لتقسدير التعويض المستحق الاصحاب المسروعات المؤممة كليا أو جزئيا سنهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة المقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين الذكورة ويستفاد ذلك مما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميسم بعض الشركات والمنشآت من أن « تتحول أسهم الشركات ورؤوس بعض المشركات والمنشآت المشار اليها الي سندات أسمية على الدولة أدة خمس عشرة سينة بقائدة ٤ بر سنويا وتكون السندات قابلة للتداول في المهربة بناهرا بقانون عليه المادة الرابعة من القرار بقانون المهركات في بعض الشركات عليه المادة الرابعة من القرار بقانون المدادة في بعض الشركات

والمنشآت من أن « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بعوجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤/ سنويا لدة خمس عشر قسنة وتكون السندات قابلة المتداول ٥٠٠ وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض اللسركات القائمة من أن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التى التحاكيتها اليها بموجب سندات على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/سنويا وتكون السندات قابلة للتداول ٥٠٠ » وقد رددت الحكم الوارد فى هذه النصوص جميع قوانين التأميم الاساسسية التالية ومن بينها القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٤ ) ورقم ٢٧ لسسنة ١٩٦٣ ( مادة ٤ ) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٤ ) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ ( مادة ٢ ) ورقم ٢٠ السنة ١٩٦٣ ( مادة ٢ ) ورقم ٢٠ السنة ١٩٦٣ ( مادة ٢ ) ورقم ٢٠ السنة

وقد أنسح الشرع صراحة عن هذا النهاج الذي الترمه في تصديد التعويض المستحق الاصحاب الشروعات المؤممة في مفتلف تقوانين التأميم بما أورده في المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقسم بقوانين اللاحقة عليه به من أن « هذا التأميم اتخذ صورته المادلة بقوانين اللاحقة عليه به من أن « هذا التأميم اتخذ صورته المادلة علم تؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الى الدولة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا أذ الترمت الدولة شملها التأميم في شكل سندات اسمية على الدولة تدويض أموال المنشآت التي شملها التأميم في شكل سندات اسمية على الدولة ٥٠٠ وبذلك تكون وأنصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمشآت على نصو وأنصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نصو روعيت عيد المدالة المطلقة ٥٠ ) كما استطردت تلك الذكرة الى القول طبيعتها كسندات تدفع عنها غائدة قدرها ٤ / وتكفل ثبات قيمتها طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة التنيرات التي تطرأ عادة على قيمة الاسهم ورؤوس الاموال تبعيا

المتيارات الاقتصادية التي تسود المشروعات المستمرة هيها تلك الاموال ٥٠٠ » وهو ما يكشف عن وجه اخر لما رآه من رعاية لاصحاب الاسهم ورؤوس الاموال في الشروعات المؤممة ــ الى جانب تعويضهم الكامل عنها ــ بما ينم عن حرصه على التأى بسندات التعويض عن كل ما من شأنه انتقاص قيمتها أو المساس بها ٠

وحيث أن مفاد ما تقدم أن السبيل الذي ارتاه الشرع محققا المعدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان بوجه مضطرد وبغير استثناء بمن أن يكون التعويض المستحق الأصحاب أسسهم ورؤوس أموال المسروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وآيا ما بلغ مقدار هذا التعويض وهو المبدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذي أصدره بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٣٠٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المعون عليه تعديل أسس أو هيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المناصر في صدوره للقرار بينا الماسر في صدوره للقرار بينا الماسر في صدوره القرار بينا الماسر في صدوره المناب بينه القانون المطمون عليه حسيما سلف بيانه و

وضيث أن الدساتير المرية المتعلقية قد مرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاسستثناء ، وفي الحسدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وهافرة التي الانطالات والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك حظرت الدساتير سرع

الكية الخاصة جبرا على صاحبها الا للمنفعة الغامة ومقابل تعويض وغقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سسنة ١٩٣٥ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٥٥ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٥٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧٨ ) ، كما نص الدستور المقائم صراحة على حظر التأميم الالاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٠٠) ، وخظر المادرة العامة حظراً مطلقاً ولم يجز المصادرة الخاصة الابتحاد بعد عشائى ( المادة ٣٠٠) ،

. لما كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الأسمية التي تحوات اليها القيمة الكاملة لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت لاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لهم ملكية هذه السندات من هقوق كالتصرف فيها بالبيع بتداولها في البورمسة أو كوسيلة للوغاء بالتزاماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، أو الانتفاع بما تعله من ربيع يقلق معتضى تطبيق الفترة الاولى من المادة الاولى من القيرار بقانون رقم ١٣٤ اسنة ١٩٩٤ الطعون عليه من وضع حد أتبصى للتعويض المستحق لاهنهاب الشروعات الؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه و استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الفاصة ومصددرة للاموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدسستور التي تنص على أن الملكيسة الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر الممادرة العامة ولا تجير المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، فضلا عن أن النص التشريعي \_ مصل الطعن ... بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب الشروعات الؤمعة من المندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وانصبتهم في هذه الشروعات \_ وأن تعددت \_ يكون قد أنطوى على مطالفة لاحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أتمى الا بالنسبة الملكية الزراعية طبقا المسادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا

ما الكية الخاصة بالخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان و وحيثُ أنه لا ينال مما تقدم ما ذهبت إليه المحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والنشات التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكلم القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ السنة ١٩٦١ والقوانين التاليب لَعا تعويضا اجماليا إ، قصد به تعديل التعويض الستحق الصحاب الشروعات المؤممة وأن تقدير التعويض ابتداء أو تعبيديله يعد من الملاعمات السياسية التي يستقل بها الشرع دون تعقيب ، ذلك ان المحكمة لا تتقيد \_ وهي بصدد أعمال رقابتها على دسستورية التشريعات \_ بالوصف الذي يخلعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور ، وأذ كانت المحكمة تسد أنتهت ب على ما سلف بيانه \_ الى ان النَّص التشريعي الطَّعُونَ عليه لا يقوم على تعديل التعويض الستجق عن التأميم ، وأنما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب الشروعات والتي تزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه غيه ، فانه يكون قد تعرض للملكية أأخاصة إلتى صانعا الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد مصددة ، الأمسر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه الحكمة من رقاسة دستورية ٠٠٠٠٠٠٠ parallel and a second

وحيث أنه لا وجه أيضا لما اثارته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المطبور عليه حيما تضمنه من إضافة القيم رقم ١٩٦٤ المطبور عليه حيما تضمنه من المتعيض الاجمالي عن المتاهم الن ملكية الشعب قد سعى الى الحد من تضخم شروات الاخراد وجاء استحلية لما يقرره الدستور من مباديء في شيان التصامن الاجتماعي وتحقيق كناية الانتاج وحدالة التوزيم وتذويب الفوارق بين الطبقات و ذلك أنه فضلا عن أن ما ذهبت الله المكومة في دغاعها ح تبيانا لقصد المشرع من اصدار القرار بقانون المطمون

عليه يؤكد ما خلصت اليه المكمة من أن هذا التشريع قد تغيا أساسا استيلاء الدولة ... بغير مقابل ... على ما زاد من سيندات التعويض على الحد الاقصى اللقرر به ، غان الترام المسرع بالمعمل على تحقيق تلك المبادىء لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادىء الدستور الاخرى ومنها مسون الملكية المفاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وفى المدود وبالقيسود التي أوردتها نصوصه • وفضلا عن ذلك فان المشرع الدستورى قد عنى ... في التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - عند تحديد الاساس الاقتصادي للدولة في المادة الرابعة من الدستور ، بأن يستبدل بعبارة « ويعدف الى تذويب الفروق بين الطبقات » عبارة « ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة ، • وهي ذات العبارة التي أوردها في المادة ٣٣ منه والتي تنصُّ على أن « ينظم الاقتصاد القومي ونقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ، ورغم مستوى الميشة ، والقضماء على البطالة ، وزيادة غرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الغروق بين الدخول ».

وحيث أنه لما تقدم يتمين المكم بعدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من المقرار بقانون رقم ١٣٦٤ السنة ١٩٦٤ و ولما كانت باقى أحكام هذا القانون مترتبة على المكم الوارد بالفقرة المسار اليها ، بما مؤداء الرتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم غان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال بمدما بنصوص القرار بقانون المطمون عليه ، بما يستوجب المكم بمدم ستورية برمته ،

## لهنده الاسباب

### حكمت المحكمة:

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ باضافة بعض الشركات والمنشات الى الجدول الرافق للقانون رقام ١١٧ لسنة ١٩٦١ ،

ثانيا: بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أمحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا والزمت المكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعساب

#### جلسبة ٢ أيريل سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار بحيد على بلهــــغ رنيس المحكة ومشور السادة المستشارين : مسطقى جييل مرمى ومبدوح مصطفى حسن وبني المضاء أبين عبد المجيد وبحيد كبال بمضوط وشريف برهام نـــوز وواسل ملاء الدين امضاء ومشور اللمبيد المستشار / السيد ميد الحبيد عبـــارة المنـوض وحنــور المبيد / احبد على نضل اللــه المنافق المستشار المبيد المستدر المبيد المنافق المستشار المبيد المستدر المبيد المبيد المستقال المستشار المبيد المستشار المستدر المبيد المستشار المستشارة المستشار المست

#### قاعسدة رقيم ( ۲۷ )

#### القضية رقم ١٠١٤ لسنة ه قضائية « دستورية »

بمقتضاء كلار قانونية بالنسبة له . وبالنائي توافرت له مصلحة شــَحْصية في الطعن بعدم دستوريته .

ا متريخ سريان القرائين — المعتوى الكتسبة — الصالح الجام . الجدا المستورى الذى يقض بعدم مريان احكام القوائين الا على جا يقسع من تاريخ العمل بها ولا يجت لها اثرا على جا وقع قبلها يبعثه اللى اهتسرام المقوق الكتسبة وجراعة الاستقرار الراهب للممايلات .

اجازت اقدسائير المشرع استثناء من هذا الميدا أن يقرر الاتم الرجعسسى للقوانين ساق غير المواد الجنقية سابشروط محدة سافرضت الدسسائير أن يؤدى هذا الاستثناء التي الساس بالمحتوق المكتسبة واثرت عليها ما بحقسيق المسللج العام المجلسمة .

- الدستور ... جدأ المساواة ... المائة .) حن الدستور .
   القصود بالمساواة التي نصت عليها المائة .) حن الدستور هو هدم اللتجيز بين أفراد الطائفة الواهدة اذا تباثلات مراكزهم القانونيــــة .
- م جدا التضاين الاجتهاعي ــ المادة السابعة بن الدستور .
   عهد الدستور الى الشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتهاعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات ــ قيام المشرع بهذا التنظيم لا يضائف وبدا التضاين الاجتهاعـــــى .

١ - انه وان كانت المادان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التامين الاجتماعي السادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند ( د ) من المادة ١٩٠٥ من القانون وقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ . قد عدلت أولاهما والغيت الثانية بموجب المادتين الخامسة والعاشرة من القانون رقم ١٩٠٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالماء لا يصولان دون قبول الطعن بعدم الدستورية من الدعيين الملذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية فالملمن الماثل ،

٢٠٤٠ ــ المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا اعلى ما يقم من تاريخ المعلىها ولا يرتب أثرا على ما وقم القبلها ، وإن كان يستهدف أساسا المترام المقدوق المكتسبة . ومراعاة الاستقرار الواجب المعلملات ، الا أن الدسلتير المرية المتعلقية: منذ . دستور . سنة ب ١٩٣٣ حتى الدستور . الحالى اذ أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ إن يقرر الاثر الرجمي القوانين ... في غير الواد الجنائية ... وذلك بشروط معددة ، . تكون قد الفترضت بداهة العتمال إن يؤدى هذا الاستثناء الى الساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع عولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين الدور الانعقاد والاول للغمل التشريعي بالثالث الجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم غيها الاقتراع على مشروع التقانون رقم-٩٣ لسنة ٢٩٨٠ محل الطعن بعد مناتشة المُكامَه ، أنه قد توافَّوت الهذا؛ القانون .... وهو تشريم في غير المواد المعناقية ... ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسعة الماضي ، وأذركان القانون زقام ٩٣ لسَّمة ١٩٨٠ قسد قضي في (م ١٢ ـ اللحكمة الدستورية)

الفقرة الثانية من البند ( د ) من اللادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكرر ا اعتبار ا من أول سيتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة ان أنتهت خدمته لمير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك المسالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هــذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم سبعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب ـ للوضع السابق الذي قصد عذا المشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ــ ويكون ما ينعاه عليسه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولاينال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور ونُفقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور، واذا كان لرئيس الجمهورية واكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، عانه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رغضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام،

ع ــ المتصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أغراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مزاكر هـم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانيية من البند ( ذ ) سالف البيان موجها الى كافـة من تماثلت ظروفهم ومراكز هم القانونية ممن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو العجز

أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واهالته الى مجلس التسعب ، وكان المركز القانوني لهؤلاء معايرا لمركز من انتهت خدمتهم منب هذا التاريخ لاى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاق وكانت هذه المعايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها نعليها المصلحة العامة التي تنهاها المشرع من النص المطعون على هو على الوجه سالف البيان ، ومن ثم غان النعي على هذا النسي مالاخلال بعبدا المساواة يكون غير سديد و سديد و من شعر سديد و النسي المساواة يكون غير سديد و

ه \_ انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور غانه غضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال غانه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعًا ، وذلك وفقًا للقَّانون ﴾ • كما تنص المادة ١٢٢ من الدسستور على أن « يعين القانون قواعد منح الرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة • وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » • وكان القانــون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي \_ فيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه \_ قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحى وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم فان النحر عليه بمخالفة هذا المبدآ بكون في غيير محله •

# الاجستراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه المدعى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في التضمنت من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأميين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا الليه بأثر رجعي بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لمير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول بنامر سنة ١٩٨٠ ٠

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى.

وبعد تتضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

## الخسكنة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة ·

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدفوى وسائر الاوزاق ـ تتحصل فى أن الدعيين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٠٩٨ عمال كلى جنوب القامرة طالبين الحسكم بأحقيتهما فى تسوية مماشهما دون الاعتداد بما أدخله القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ من تحديلات على أخكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وهروق ماليــة ، قولا بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المصرية العامة المنقل البحرى قى ٢٨ غبراير ١٩٨٠ وتمت تسـوية مماشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز معاطيقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي، وبتاريخ ٣ مايو ،سنة ١٩٨٠ صدر ونشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ متضمنا تعديل المادة ١٩٠ من قانون التأمين الاختماعي واضاغة المادة ٣٠ مكرر ا اليه بما يوجب تسوية المعاش على الساس احتساب مدة الاستراك عن بكل من الاجر، والحوافز ، على حدم ، وبارتداد ، أثر . هذا التعديل بالنسبة بأن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول منساس سنة ١٩٨٠ وذلك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ منه ، ٤ الأمسر الذي أدى الى كففن معاشهما السابق تسمويته وصرفه لهما ، ودفع الدعيان في صحيفة دعواهما بعسدم مستورية الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣٠ السنة ١٩٨٠ المشار اليه قيما انطوت عليه من سريان تعديل السادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠٠ مكررا اليه بأثر رجعي برتد الي أول سيتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير مسنة ١٩٨٠ - ويجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٧ رخصت محكمة جنوب القاهرة للمدعيين برغع دعواهما الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وأن كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتعلق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت اولاهما والميت الثانية بموجب المادتين الخامسة والماشرة من القانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بمض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالماء لا يحولان دون قبول الطمن بمدم الدستورية من المدعين الماذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قاتونية بالنسبة لهما ، بحيث نتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطمن الماثل ،

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القائدنية ه

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتحديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقسم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٥ سالذي صدر ونشر ف ٣ مايو سنة ١٩٨٠ سالت على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم على أن «ينشر مذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) ٠٠٠٠ (٢) يعمل بالاحكام من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : (١) ٥٠٠ (ب) ٥٠ (ج. ٥٠ من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : (١) ٥٠ (ب) ٥٠ (ج. ٥٠ من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ : (١) معمر المضافة بالمادة الثالثة وذلك مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم بجهات تطبق نظام العمل بالانتاج أو العمولة أو الوهبة أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءا أو الوهبة أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج جزءا أمن أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي و ولا يسرى الاستثناء من أجر المجز أو الوهاة اعتبارا من انتهت خدمته لمير بلوغ سن المتعاعد أو المجز أو الوهاة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ و (ه)

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنصى في البند (٣) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يراعى في حساب المتوسط بالنسبة للمؤمن عليهم غير المفاصعين في تحديد أجورهم لقوانين أو لوائح توظف أو لاتفاقيات جماعية الايجاوز الفرق زيادة أو نقصا ، بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الاخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، أو بين أجره في نهاية مدة اشتراكه في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأجره في بدايتها عن ١٠٠٠ / ، غاذا زاد الفرق عن هذا الحد ، غلا تدخل الزيادة في متوسط الاجر الذي يسوى على أساسه المائس ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق المائس المنصوص عليها بكل من البندين الحكم على حالات استحقاق المائس المنصوص عليها بكل من البندين ٩ و ٤ من المادة ١٨ أو بالمادة ٥ والمادة ٥٠ » ٠

ثم أصبح البند ( ٣ ) الشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٠

اسنة ١٩٨٠ ينص على أنه « بالنسبة المؤمن عليهم ممن تنتهى مدة اشتراكهم في التآمين مجهات غير خاصعة في تحديد أجور العاملين فيها وترقياتهم الوائح توظف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا الاتفاق جماعي وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاحور والعالوات والترقيات المنصوص عليها فيه فيراعي الا يجابيز متوسط الاجر الذي يربط عليه المعاش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨/ عن كل سنة • ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق المعاش الهجز أو الوفاة » •

كما أضيف التي الفقرة الرابعة من المادة 19 البند ( ٤ ) الذي ينس على أنه « بالنسبة المؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند السابق يراعي في حساب متوسط أجورهـم المحسوبة بالانتـاج أو العمولة أو الوهبة الا يزيد على 10/ من أجر السنة السابقة متـى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوهباة ، فاذا كان انتهاء الخدمة لمعير هذه الاسباب حسب متوسط الاحـور الشار اليها على أساس الاجور التي سددت عنها الاشتراكات خلال الخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين أو المخبة الشيراكة عن ذلك » •

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي المنافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يصب الماش أو تعويض الدغمة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين البند ( ٣ ) من المادة ( ١٩ ) الذين يتقاضون أجورهم بالمدة وبالانتاج أو المعولة أو الوهبة وفقا للاتني: ( أ ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجسر مصبوبا بالمدة قائما بذاته • ( ب ) يصب المحاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجسر مصبوبا بالانتاج أو الهمولة أو الوهبة قائما بذاته • ( ب ) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع الماتسين أو التعويضين المسار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعباة حكم الفقرة الاخيرة من المادة ( ٧٠) .

ويسرى حكم المفقرة السابقة في حالة اعتبار البدلات جزءا من أجر الاستراك في هذا القانون .

ولا يسرى حكم هذه المادة ف شأن المؤمن عليه من الماملسين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو الوحدات لاقتصادية للقطاع العام اذا انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة أو صدور حكم نهائى بفصله متى كانت له مدة اشستراك في التأمين أدى عنها اشتراكا عن الاجر المحسوب بالانتاج أو العمولة أو الوهبة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ أو تاريخ انتهساء خدمته إيهما أقسرب » •

وهيث أن المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٩٢٠ السسفة ١٩٨٠ الأسباب عاصلها أن ما تضمنه هذا النص من سريان تعديدا المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ١٩٠٠ مكروا الميد باثر رجعي سالنسبة لن انتهت خدمتهم اعتبارا من أول يناير سنة مشروع المني بلوغ سن التقاعد أو المجزز أو الوفاة سرعم ثبوت خلو مشروع القانون المقمم من الحكومة وكذلك المشروع الذي أقسرته لمبنة القوى العاملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الاثر على الاطلاق عيما أن ما استحدثه مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطعبون على أن ما استحدثه مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطعبون من بينهم المدعيان وليس تحقيق الملخة العامة التي تشتها المحكومة أصلا من نبينهم المدعيان وليس تحقيق الملخة العامة التي تشتها المحكومة أصلا من ذلك القانون وهي حماية صناديق التأمين الالمتعلم من المومقور من أن لجوء المسرع الى الاثر الرجعي وفقا المادة الما من المومقور من أن لجوء الشرع الى الاثر الرجعي وفقا المادة الما من المستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العم ، بالإضافة الى أخال النص المطعون عليه معبداً المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة وي من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة أن انتهت خدمتهم لاى سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ في تسوية معاشهم وفقا الاحتكام عانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ اسنة المحكم عانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ اسنة التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين احسك هذا الحق عمن انتهت عدمتهم لمير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور واعمل في شانهم دون سواهم الاثر الرجمي المنصوص عليه في المند (د) من المادة ١٢ الشار اليها وغرق بذلك بينهم في الماملة القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل ظروفهم ومراكزهم المقانونية وأمثالهما من المائس الذي استحق لهم وحرف اليهم مما الدعيين وأمثالهما من المائس الذي استحق لهم وحرف اليهم مما الدسبتور والمداهم الانتصامن الاجتماعي الذي نصت عليه المادة السابعة من الدسبتور والمداهدة السابعة الدسبتور والمداهدة السابعة الدسبتور والمداهدة السابعة الدسبتور والدسبتور والمداهدة السابعة الدسبتور والمداهدة المائية الدسبتور والمداهدة المائية الدسبتور والمداهدة المدسبتور والمداهم المداهدة المدسبتور والمداهدة المدسبتور والمداهدة المدسبة المدسبة المدسبة المداهدة المدسبة المداهدة المدسبة المدسبة المدسبة المداهدة المدسبة المدسبة المدسبة المدسبة المداهدة المداهدة المدسبة المداهدة المدسبة المداهدة المدسبة المدسبة المداهدة المدسبة المداهدة المدا

وهيث أنه عن الوجه الاول من أوجسه النعي غان المسدد الدستوري الذي يقضي بعدم سريان أحكام القوانين الاعلى ما يقع من ياريخ العمليبها ولا يربت لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق الكتسبة ومراعاة الاسستقرار الواجب المعاملات ، الا أن الدساتير المحرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٣٣ حتى الدستور العالي اذ اجازت المشرع استثناء من هذا البدأ أن يقرر الاثر الرجعي للقوانين في غير المولد المناشة وذاك بشروط معددة ، تكون قد المترضت بداهة احتمال أن يؤدي وذاك بشروط معددة ، تكون قد المترضت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الاستثناء الى الساس بالحقوق الكتسبة وآثرت عليها ما يمقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطه الملسة السادينة والستين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشسب والستورة عبلها المناسبة والسنين لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشسب والستورة عبلها الاتقدار عليها منا الاتقداد عبلها الاتقدار عليها الاتقدار عليها المناسبة المناسبة عبلها الاتقدار عليها الاتقدار عليها المناسبة المناسبة المناسبة عبلها الاتقدار عليها الاتقدار عبلها الاتقدار المناسبة عبلها الاتقدادة عبلها الاتقدار المناسبة عبلها الاتقدار المناسبة عبلها الاتقدار المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة عبلها الاتقدار المناسبة عبلها المناسبة ا

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ مدل الطمن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون \_ وهو تشريع في غير المواد الجنائية ... ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، واذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند ( د ) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وأضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنسة '١٩٧٥ وذلك بالنسبة لن انتهت خدمته لفير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوغاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تَجنبُ استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم ــ بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب \_ للوضع السابق الذي قصد هــذا الشروع تلافيه حماية اصاديق التأمين ومن شم لا يكون النص الطعون عليه قد خالف البدأ الدسستورى الذي يجيز على سسبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوائين ... ويكون ما ينعام عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص الطعون عليه تدليلاً على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا باحكام الدستور ، واذا كان رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق المتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، فأنه يظل دائمًا لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح المام •

وحيث أنه عن الوجه الثاني من النعي غأن المقصود بالساواة

التى نصت عليها المادة عن من الدستور هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كلفة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بعير بلوغ سسن التتاعد أو المجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع المقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته انى مجلس الشعب ، وكان المركز القانوني لهؤلاء معابرا لمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لاى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لاي سبب كان ، ولمركز من انتهت وكانت هذه المايرة البنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تعليها المسلحة المامة التي تعياها المشرع من النص المطعون عليه على المجلدة الليان ، ومن ثم غان النعي على هذا النص بالافسلال المساواة يكون غير سديد ،

وحيث أنه عن دعوى الاخسلال بعبداً التضامن الاجتماعى المنصوص عليه فى المادة السابعة من الدستور غانه غضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال ، غانه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومماشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » • كما تنص المادة ١١٦ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والماشات والتعويضات والاعانات والمكانآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون والاعانات والكافات التى تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون مالات الاستثناء منها والجهات التى التولى تطبيقها » • وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بتمديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٩٣ لسنة منها ألم مقررها النص المعون عليه ــ قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين الماتين عهدتا الى المشرع وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى المشرع الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعى الذي يقوم عليه الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعى الذي يقوم عليه المناسة والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعى الذي يقوم عليه المناسة والتعويضات بها يحقق التضامن الاجتماعى الذي يقوم عليه الدين المورة المناسفة والمورة عليه الدين يقوم عليه الدين يقوم عليه الدين و المورة المناسفة والمورة المورة المورة عليه الدين يقوم عليه الدين و المورة المو

المجتمع ، ومِن ثم فان النعى عليه بمظالفة حذا اللبدأ يكون في غير معله ،

وهيث أنه لما تقدم يتعين رفض الدعسوى .

## لهدئه الأنسبات

حكمت المحكمة مرفض الدغوى ومصادرة الكفسالة والزمت الدعيين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المعاماة ٠

## حماسة الباريل سنة م١٩٨٠م،

برياسة السيد المسشار محيد على بليسيغ رئيس المحكة ومضور السادة المستشفارين "تبسطني خيول موسى ويندوع المسطني حسن ويني المناب على الدين عبد المجيد ورابح الماني جيمة بشرية برمام نور يواسل عالم الدين المستشار / السيد عبد المبية عبسارة المسادة من المسادة المستشار / السيد عبد المبية عبسارة المسادة ا

# قاعسندة رقسم ( ۲۸ )

القصية رجّم ٢٣ لسنة ٥ قضائية ((دستورية » والقضايا المجمومة اليها ارقام ٧٧ ٠ ١ ٥ ٠ ٥ ٥ / ٩٠ ٠ ٧٠ ٠ ٧٧ ٠ ٧٩ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ ــ دعوى دستورية ــ حكم ــ حجيــة ، الدعاوى الدستورية ميئية بلبيمتها ــ الإحكام الصادرة بنها لها حجـــة مطلقة قبل الكافة ، وتلزم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى غدم دستورية اللس الطعون عابة الم الن دستورية ــ انساس ذلك :

٢ ... دعوى دستورية ... المسلمة فيها . الطعن بعدم دستورية نص مبق للمكلة الكشتورية المليا أن تضح بمسحم دستوريت ... انتهاء بالمهلمة في الدموى ......اثرة ... مدم قبل الدهوى . . .

ا \_ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور، قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليبا دون غيرها الرقابة المقضائية على دستورية الموانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الحريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكسمة الدستورية العليبا في الدعساوى الدستورية العليا المادر بالقانسون رقم ٨٤ أسنة ١٩٧٩ على أن « احكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتقسير مازمة الجميع سلطات الدولة والكافة وومودى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادري الخصومة فيها إلى المصوص ومي بطبيعتها دعاوى عنية توجه الخصومة فيها إلى المصوص التشريعية المعون عليها بعيب دستوري \_ تكون لها حجيسة التشريعية المعون عليها بعيب دستوري \_ تكون لها حجيسة

مطلقة بعيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع بملطات الدولة ، سسواء أكانت هذه الاعكام قد انتهت الى عدم دستورية النص البشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١٩٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية الطياد دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيدوب وأوجه البطالان ،

٢ ــ الما كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعاوى هو الفصسال في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل يعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء وقد سبق لهذه المحكمة أن تضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حبية مطلقة حسمت الخصومة بشان دستورية هذا النص جسما قاطما مانما من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة في الدعاوى المائلة تكون منتقية ، وبالتالي يتعين الحكم بعسدم قبولها ،

### الاجسيراءات

بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٨٣ وردت الى قلم كتاب المحكمة ملفات المدعاوى أرقام ١٩٥٨ و ١٩٠١ و ١٠٧٥ و ١٥٠٥ و ١٥٠٩ و ٢٢٤٤ و ١٩٥٨ و ١٩٠٨ و تفصيل منط بجلسة ٤ نوفهبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعسوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدسستورية العليا للفصل في مدى

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامسر الاعتقال المنظورة أمام أيه جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طسوارىء) ٠

وبعد تتحمير الدعاوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايهما . في كل منهما . .

ونظرت الدعاوى على الوجه المبين بمحاضر الجلسة حيث النتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة خسم الدعاوى من الثانية الى التاسعة الى الدعوى الأولى واصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم.

### المسكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة . حيث أن الدعوى استوقت أوضاعها القانونيية .

وهيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن وزير الداخلية اصدر قرارات باعتمال المدعيين فى القضايا أرقام ١٣٥٨ و ١٩٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٥٠ و ١٠٠٠ المناد اللي قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٠٠١ باعدان خالة الطوارىء والى قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٠٠١ المناد المائين الداخلية فى الفتصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٠٠٠ المسنة ١٩٥٨ م فاتام المحكمة القضاء الاداري طالبين المحكم بصفة مستحطة بوقف المنفيذ القرارات الصادرة باعتقالهم وفى المخصوص بالعائم والد صدر القانون رقسم الصادرة باعتقالهم وفى المخصوص بالعائم والد صدر القانون رقسم

ه لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القلنون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٥٨ المثار اليه وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (خطواريء) هي التي تختص وحدها بنظر كالمسة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطواريء ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة بطالتها سد جميع الدعاوي والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أهام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراى لحكمة القضاء الاداري سبطسة ٩ نوفهبر سنة ١٩٨٧ سعدم حستورية الفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوي عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوي والمات الدعاوي المائلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسائلة الدستورية العليا للفصل في المسائلة الدستورية العليا للفصل في المائلة الدستورية العليا للفصل في

وهيث إن الغقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ استة ١٩٨٧ — مصل النعي بعسدم الدستورية — اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والثظامات الشار اليها في الفقرة الأولى من ذات المادة والمنظورة المام أبه جهة قضائية وغير قضائية الى محكمة أمن الدولة العلية (طواريء) بحالتها عند صدور ذلك القانون فقف جاة الدولة العلية (طواريء) بحالتها عند صدور ذلك القانون فقف جاة الدولة العلية (طواريء) بدون غيرها بنظر كافة الطعون والتظامات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من المقانون رقم ١٩٨٧ استة ١٩٥٨ وهي التي تتبلق بالقبض أو الاعتقال استنادا التي اعلان حالة الملاواريء مرومن ثم بالمنالة الدستورية الثانة تسميما بعادة بالمناتبة المنالة الدستورية الثانية سميما بعادة بالمناتبة الدستورية الاعالة عن المنالة الدستورية الاعالة من المنالة الداري واستغلام هذا الشياسة على المناتبة المناتبة هذا المناتبة المناتبة المناتبة المناتبة المناتبة هذا المناتبة المناتبة المناتبة المناتبة هذا المناتبة الم

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن غضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ غضائية (دستورية) برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على أنه م وتختص محكمة أمن الدولة العليا (طواريء) دون غيرها بنظر كلفة الطعون والتظلمات من الاولمر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ و وتحال الى هذه المحكمة ـ بحائتها ـ جميع الدعاوى والطعرون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام آية جمة قضائية أو غير قضائية ٥ و ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسدية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ٠

. . وهيئ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكسام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة 1/49 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحسكام المحكمة في الدعساوي الدسستورية وقر اراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى \_ تكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكالفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء آكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس، وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها . ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها مي (م ١٣ ـ المحكمة النستورية)

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص متلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى؛ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النمو المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانما من نظر أى طعن بثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

# لهدنه الاسباب

مكمت المحكمة بمدم قبول الدعوى في القضية رقم ٢٣ لسسئة ه قضائية والقضايا المضمومة اليها ه

### جلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشاق معيد على بليسغ وينيس المتكة وحضور المسلدة المستشاوين : مصلفى جبيل مرسى ومعدوح مصلفى عسن وينير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة ومحيد كمال مختوط وشريف برهام نور اعضاء وحضور المسيد المستشاء / الدكتور احيد محيد المنتى المسوض وحضور المسيد / أحيد على نشل اللسه أمين المس

### قاعسدة رقيم ( ٢٩ )

### القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

- ا -- دستور -- نظام المكــــو .
- نصوص الدستور تبال القراهد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها حقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها باعتبارها أسسسمى التراعد الأمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات .
- ٧ الحدكة الدستورية العليا دسسستور . المرقابة المقاسلية التي عهد بها الدستور الى المدكة الدستورية العليا هدفها المخاطة على مبادله وسون احكامه من الشورج عليها .
- ٣ -- من القوانين -- الهبئة التشريعية -- المادة ٨٦ من الدستور . سن القوانين عمل تشريعي فختص به الهبئة التشريعية التي تتبال في مجلس الشحب طبقاً للبادة ٨٦ من النستور .
- ٤ مجلس الشحب رئيس الجمهورية اللاة ١٤٧ من الدستور .. الاستور .. الاستور .. الاستور .. الإسل أن يتولى مجلس الشحب سلطة التشريع المجاز الدستور .. المجهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء اواجهة التلـــروة .. الظارئة هال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بللك وفقا المنســـوابط والشهد التصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدســــور .
- م رخصة التشريع الاستثقابة شروط مهارستها ب الرقابة الدستورية .
   أوجب الشمطور لاعجال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشميع غائبا ، وأن تتجيا خلال الفيهة ظروف تسوغ فرئيس الجمهورية مرعة جواجهتها بتدايي لا تحتيل التأخير لحين المقاد مجلس الشمعه .
   رقابة للمكية الدستورية العلما تجت للتمثق من شيام هذين الشرطين .
- ٦ -- تشسريع استقالى -- القرار بقانون رتم )؛ لسنة ١٩٧٩ .
   القرار بقانون رقم )؛ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض اهكام قوانين الاحسوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع القررة في اللادة ١٤٧٧ من الدستور بشوبا

- بمخالفة الدستور لان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب تغيد لغه لم يطرا خلال الغبية ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة تلتشريع الاستثنافية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمتشى المادة 117 من الدستور .
- ٧ المحكمة الدستورية العليا -- المرقابة الدستورية -- القرارات بقوانين . تشيير الضرورة الدامية لاصدار القرارات بقوانين ميلا بالمئة ١٤٧ من الدستور مزوك نرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشحب -- لا يعنى ذلك اطلاق داد المسلطة في اصدار قرارات بقرانين دون النقيد بالددود والضوابط التي نص عليها الدستور -- خضوع هذه الغرارات بقوانين لما تقولاه المصاحبة من رقساية دسستورية .
- ٨ ــ اقرار مجلس المشعب المقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ لا يترعب عليه سوى
   مجرد استبرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كاثرار بقانون دون تطهيم من
   المسوار الدستورى الذى لائم مسحوره .
- ١ ، ٢ أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يتسوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين الترامها ومراعاتها باعتبارها اسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات ، وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخسري المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها ، واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجور على الشوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينقذ تجور على الشوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينقذ مذالفة دستورية تخضع متى انصبت على قانون أو لائحة الدستورية العليا دون غيرها ، بعية الصفاط على مبادئه وصون الدستورية العليا دون غيرها ، بعية الصفاط على مبادئه وصون
  - ٣ ، ٤ ـــ أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية
     التي نتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد بطرا في غيبة محلس الشعب من ظهروف توحب سرعة مواحهتها بتداسس لا تحتمل التأخير ؛ غقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن مصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون • وقد حرص الشرع الدستوري على أن يضم لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها \_ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقها بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل ببن السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخدوبل رئيس الجمهورية رخصة التشريع \_ على سبيل الاستثناء \_ لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك ، من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غييسة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخساذ تدابير لا تعتمل التأذير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائمًا ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته 4 فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها منقوة القائرن الا اذا رأى الجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة اوتسوية ما ترتب على آثارها بوجة آخر » •

 م أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اغتصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاغتصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها خليمته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه • فأوجب الاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتهيأ خلال هذه العيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناطهذه الرخصة وعلة تقريرها • واذ كان الدسستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا تعتد اليهما للتحقق من قيامهما، باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شانهما في ذلك شأن الشروط الاخسري التي مددتها المادة الاهارة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو عسلاج التارهيا و

" - أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصدار القرار بقانون رقم \$\$ لسنة ١٩٧٩ في غيبة مجلس الشعب، تتمثل غيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ الفامين ببعض أحكام الاهروال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة ضعسين عاما طرأ غيها على المجتمع كثير من التعيير المادى والادبى التي انعكست آثارها على العلقات الاجتماعية الامر الذي حمل القضاة عبا كبيرا في تخريج أحكام الموادث التي تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع المرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقرر بدليل قطعي لاي غرد من أغراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه المحقوق ٠٠٠ » \*

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان و وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العمال بها رغم ما استجد من تغييرات فى نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والاهداف التى تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى المقترة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى الادق الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى الادق القررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور ، على خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور ،

٧- ان تقدير الضرورة الداعة لاصدار القرارات بقوانين عمالا المادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستخنائية طبقا المادة المشار اليها مرفق ما تمليه المفاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالمعدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ في غيام مجلس الشعب حظرف من شأنه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة القرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اغضاعه لما تتولاه القرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اغضاعه لما تتولاه

## هذه المحكمة من رقسابة دستورية •

٨ ـــ اقرار مجلس الشعب القرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار فى ذاته أن ينقلب به القسرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل فى زمرة القوانين التي يتمين أن يتبع فى كيفية اقتراحها والموافقة عليها وأصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور فى هذا المسدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون •

## الاجسر أءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلسم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ، بعد أن قضت محكمة البدارى الجزئية للاحوال الشخصية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ • بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية .

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت نيبها المكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تتحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكمة مع الجلسة مردت المحكمة مد آجل النطق بالمسكم الى جلسة البوم ،

### المسكعة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقمائع - على ما يبين من قرار الاحالة وساقر الاوراق - تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ لمسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ضد زوجها الدعى عليه طالبة المحكم لها عليه سنفقة شرعية اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ ، وبجلسة بستمبر سسنة ١٩٨٠ قضت محكمة البدارى الجزئية للاحسوال الشخصية بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستوزية المليا الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ لمحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ،

وحيث أن الحكومة دغمت بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن قرار الأحالة جاء خلوا من بيان النص الدستورى المدعى بمضائفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا •

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة استظهرت المصين الواجب تطبيقهما على واقعة الدعوى وهما المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسمية ١٩٧٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسمية ١٩٧٩ المدلتين بمعقتفى المادتين الثانية والثالثة من القرار بعانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أهكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقسد ترافى للمحكمة عدم دستورية هذا التشريع فى جملته لمظالمته المادتين الى تغويض من معبلس الشعب يفوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر المدارة فى عبية مجلس الشعب يفوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر عدايي لا تحتمل المائي و ١٤٧ ما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الإحالة تدايير لا تحتمل المائي النص الشعب الموين بعسدم دستوريته والنص الدلالة فى بيان النص الشعب عالمون بعسدم دستوريته والنص الدناتة فى بيان النص الشعيمى المعلون بعسدم دستوريته والنص الدناتة وي الدعلة عنية المناس الناس الشعب المناسفة وأوجه المخالفية حالى النص

الذى يتحقق به ما تعياه المشرع في المسادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ، فأن الدفع بعدم قبول الدعوى يكسون في غير محله متعينا رفضية .

## وحيت أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أنسه يبين من الاطلاع على القرار بقانون رقم ٤٤ استة ١٩٧٩ المظعون عليه ، أنه استهدت معالجة الاوضاع المتعلقة بالاسرة وتنظيم استعمال الحقوق المقررة شرغا لافرادها ، فكسان قوامه والباعث عليه ما يتصل بمسائل الاحوال الشخصية التي تدور جميعها في غلك واحد هو تنظيم شئون الاسرة غيما يتعلق بالزواج والطلاق والتفقة والحضانة ، فقد تُصت مادشه الاولشق عليَّ آن لا تضاف الى القانون رقم ٢٥ است ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام ﴿ ه مَكْرِدا ﴾ ، ﴿ ٣ مَكْرِدا ﴾ ، ﴿ ٣ مَكْرِدا ثَانِيا ﴾ ، ﴿ ١٨ مَكْرِدا ﴾ ، ( ٢٣ مكررا ) » وتتضمن هذه المواد الاحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والاعلام بوتوعه وما يترتب على ذلك من آتسار ( ٥ مكرراً ) وأنه يعتبر اضرارا بالزوجة المتران زوجها بأخرى بمير رضاها واخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متروج بسواها (٦٠ مكرر ) وبيسان الآثار المترتبة على نشوز الزوجــة ( ٢ مكررا ثانيا ) وتقرير نفقـــة متعة النزوجة عند طلاقها بدون رضاها (١٨٠ مكررا) واستحقاق نفقة الصغير على أبيه ( ١٨ مكررا ثانيا ) وفرض عقوبات جنائية لمالغة بعض أحكام هذا القانون ( ٣٣ مكررة) ونصت المادة الثانية من القرار: بقانون الطعون عليه على أن يستبدل بنص اللدة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ نص جديد يتضمن الاحكام الفاصلة بشروط استحقاق نفقة الزوجية وأحوال سقوطها و وتقضى المادة الثالثة منه فِأَنْ يُشْتَدِدُكُ بِنصوصَ لَلْسُوادَ ٧٥ ٨ ٨ ٨ ٢ ٥ ١٥ ١٨ ١٨ ٨ ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التصوص المحددة في هذه السادة والتى تشتمل على الامكام التعلقة باجراءات التحكيم عند وقسوع الشقاق بين الزوجين ( ٧ ، ٨ ، ٧ ) وام ابا) وبما يفرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته ( ١٩ ) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها ( ٢٠) و ثم نص القرار بقانون المسار اليه فى مامدته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة فى الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالفصل فى المطلبات المتعلق به والمنازعات التى تشور فى شأنه و وأوجب فى الملاة المخامسة على المحاكم الجزئية أن تحيل المى المحاكم الابتدائية الدعاوى التى أصبحت من اختصاصها بمقتضى المحاكم وقضى فى المادة السادسة بالماء كل ما يخالف هذه الاحكام، وانتهى فى المادة السابعة والاخيرة الى النص على نشر هذا القرار فى المجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره ه

وحيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام المام التى يتعينالتزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يظالفها من تشريعات و وهذه القواعد والاصول هى التى يرد اليها الامر فى تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذى يقفى بانحصار نشاطها فى المجال الذى يتفق مع طبيعة وظيفتها و ذ كانت هذه الإعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل المحصر والتحديد غلا يجسوز لاى من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عطها خيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عطها للرقابة التضائية التى عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا للرقابة القضائية التى عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية المفاط على مبادئه وصون أهاكمه من الخروج طلها ا

وحيث أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور • والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى المقواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، غقد أتجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون ، وقد حرص المشرع الدستورى على أن يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها ــ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موغقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تفويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع \_ على سبيل الاستثناء \_ لمواجهة تلك الظروف الطارئة هال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك • من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شانها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقى رة الثانية على انه: « ويجبه عرض هـ ذه القـ رارات على مجلس الشعب خـ الل خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها أذا كان المحلس قائما ، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى الجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر ، •

وحيث أن المستفاد من هذا النص أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاغتصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

معارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة النشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتهيأ خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها مالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هى مناط هذه الرخصة وعسلة تقويرها وواذ كان الدستور يتطلب هنين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المحكمة الدستورية اللختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المحكمة الدستورية في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات : شانهما في ذلك شسان في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات : شانهما في ذلك شسان الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها خرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو عسلاج آثارها و

وهيث أنه يبين من الاعمال التحضيية القرار بقانون رقم 33 لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه أن الاسباب التى استندت اليها المكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاهية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المفاصين ببعض المكام الاحوال الشخصية قد مفي على مدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير الملادي والادبي التي انعكست آثارها على الملاقات الاجتماعية الامر الذي حمل القضاء عبقًا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أعكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع بدليل قطعي لاي فرد من أفسراد الاسرة بل الهدف من المسروع هو بتنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ... » كما انه عند عرض القرار بتنظيم استعمال بعض هذه الحقوق ... » كما انه عند عرض القرار وزير الدولة الشكون منجلس الشعب النظر في اقراره ، أهمسح وزير الدولة الشكون منجلس الشعب النظر في اقراره ، أهمسح

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية ٥٠٠ وقد طال الامد على استصدار هذه القوانين، وطول الامد واستطالة المدة هي حالة الضرورة ، بل هي حالة المضورة فالاسرة المصرية تنتظر هذا الاصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تنعقد وتتعشر أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٥ ورقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٥ ورقم عمل ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٥ كلاهما يحتاج الى تعديل منذ صدورهما ، أي منذ عمى ١٩٢٠ و ١٩٢٩ و اليس في هذا كله مدعاة لضرورة يقدرها ولى علمي ١٩٢٠ و و١٩٨ و المسرة بالصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح قرار بقانون أو لشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين فأين هي الحاجة التي تدعو الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار ثوري مثل القرار بقانون المعروض » ٠

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قواتين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في نواحي المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجي الا أنب لا تتحقق بها المسوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب تغيد أنه لم يطرأ حضالال غيبة مجلس الشعب ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تصل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتفى المتدر المثار القانون رقم ٤٤ اسبنة المادرة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدرة ، وعلى خلاف الاوضاع المقررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما أثارته المكومة من أن تقدير

الضرورة الداعية الاصدار القرارات بقوانين عسالا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس البخمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريسية التي لا تمتد اليها الرقسابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريسيع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة غلى قيام ظروف طارقة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا أن ذلك الا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالعدود والضوابط التي نص عليها المدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ — في غيبة مجلس الشعب سظرف من شأنه توفر المحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسبة للقرار بقانون المطنون عليه الامر الذي يحتم المضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دسستورية ،

وهيث أنه - من ناهيا أخرى - فان اقدرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من الموار الدستورى الذى لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبح في كينية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي عددها الدستور في هذا الصدد والا ترتب على مظافتها عدم دستورية القانون •

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقدم ؟ السنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف

- T.A -

بيانه ، وكان العيب الدستورى الذي شابه قد عمه بتمامه نتخلف سند اصداره ، غانه يتعين الحكم بعدم دستوريته برمشة ٠

# الهناله الاستياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحبوال الشضية .

### جاسسة ٤ مايسو بسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستقدان جميد على بليغ ومشور السيد المستقدان جميد على بليغ ومشور السيدة المستقدان و مسائم حسن ومسير الميد ورابع لعلاي الدين أحمساء المن المستقدان الدين أحمساء وحميد المقنى المستقدان المكور المدد جميد المقنى وحميد المقنى ومشير السيد المستقدان المكور المدد جميد المقنى ومشيل اللسه ومشير السيد أراحيد على عفسيل اللسه

### قاعبسدة رقسم ( ٣٠ )

### القضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » ( ٧ لسسنة ٩ ق عليسا )

- المحكومة السلطة التغيية دستور المحكومة بنا نسبة المحكومة بنا نص عليه في المادة ١٥٢ منه .
- ٧ ... المحكمة الدستورية العليا ب اختصاص بد الدعوى الدستورية المحكمة الدستورية العليا هي المنتصة وحدهبا بنظر الدعاوى الدسستورية اساس غلاء نص المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانونها .
- ب جابعة الرّهبر لل اهلية التقافي للمعنف في الدوري
   القافون أسند ارتبي الجابعة صبيغة النيابة عنها في جبيع صلاعها بالهيالات التضافية عنها في جبيع صلاعها بالهيالات التضافية ، وما يشرع عن هذه النيابة بن اهلية التقافي فيمسا يتعلق بثلاث المسالات ،
- الرقابة القضائية على دستورية القرانين واللوائح ... هدهها وسبيلها هدفها صور الدستور القائم وتلكيد احترامه ومعاينه من الخروج على احكامه، وسبيلها التحقق من القرام سلطة التشريخ بما يورده الدستور من مسوابط مقدمة
- المادة القائمية من الدستور بعد تحديلها في ۲۲ مايو سنة ،۱۹۸ مايومهما بهن من مبيعة المهارة الاخرة من المادة القائمية من الدساور بعد تعديلها ان الشرع التي يقد على معلمة التشريع قوامــه الزامها وهي يصدد وضحح التشريعات بالانتجام الى مياديء الشرعة الاستجاد الاحكام المنطقة التسادية لاستجاد الاحكام المنطقة التسادية لاستجاد الاحكام المنطقة
- ٢ جادى، للشريعة الإسلامية ساطة الشريع اسباحة الشريع إستهارا من بقريغ الميارة الاشياة من المساحة التشريع إستهارا من بقريغ الميارة الاشياة فيها تسبسنه من الكليمة مستخدلة أو مصحلة للشريعات مابقة على هذا التاريخ بعراعات أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مجاديء الشريعة الاسلامية ، ولا تضرح ( م 12 المحكمة الاسساورية )

أن الوقت ذاته عن الضوابط والقيسود التي تفرضها القصوص الدسستورية
 الإخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة النشريعية

الزام المشرع باتخاذ جهادى، المشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدير بعد التاريخ اللى فرض فيده الالزام بحيث أذا انطسوى أى منها على ما يتعدارض مع جبدادى، الشردعة الإسلامة نكون قد وقع في حوية المخالفة الدسدةورية .

### ٧ ــ المشرع العستورى ــ مبادىء الشريمة الاسلامية

لو اراد الشرح الدستورى جعل مبادىء القريعة الاسلامية من بين القواعدد الدرجة في الدستور على وجب التصود > او قصد ان يجرى امسال نلك المرحة في المستقل المستور > المراحة المستور > المراحة المستور > المراحة المستور > المراحة المستور > المست

#### ٨ - مسلطة التشريع - جيادىء الشريمة الاسلامية

الزام المشرع باتفلا جادىء المشرعة الاسسلاجية المصدر الرئيس لما يفسمه من تشريعات بعد المتريخ الذى غرض فيه الالزام لا يعنى اعتساء المشرع من تبعة الابتساء على المشريعات السابقة رغسم جا قد يشويها من تعسارض جم جهاديء المشريعة الإسلاجية ، وانها ينقى على علقه من القلعية السياسسية مسئولية الجادرة الى تنقية نصوص هذه المشريعات من أيد جفالفة للبسادىء سالفة الذكر تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاهقة في وجوب انفاقها جيما بم هذه الماديء وحسد المفروج علهها .

#### ٩ ... المسادة ٢٢٦ من القانون المسدني

المادة ٢٢٦ من القانون العنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها اى تعديل بصدد التاريخ المشار الله سـ التمي عليها ببخالفة حكم المادة الثانية من الدسستور وأيا كان وجه الرآى في تعارضسها مع الشريعة الإسلامية في غير محله .

- الدستور بين على وجه التحديد المتصود بالحكومة بما نص عليه
   المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والسوزراء ونوابهسم » •
- لحكمة الدستورية العليا هي المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية المائلة أعمالا اللمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العلما المشار المه ب اللتين عقدتا

لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسج .

٣ ــ أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم تبول الدعوى لرفعها من غير ذي صغة تأسيسا على أن شيخ الازهر هو الذي يملك وحده تتمثيل جامعة الازهر باعتيارها من الهيئات التي يشملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فأنه اذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الازهر : ١ ) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧) ٢) مجلس الجامعة » • كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٠٠٠٠ » غأن مؤدى ذلك ، ان القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها ف جميم صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القنائية 4 وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضى هيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية 4 وهو الحال الذي المتضى اختصام المدعسي بصفته في المدعسوي الموضوعية ــ وترتب على اثارة الدفع بعدم الدسلتورية نيها ــ اقامة المدعى بصفته للدعوى الماثلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى ارفعها من غير ذي صفة يكون على غير ألساس .

٤ — أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلا صون الدسستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الضروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة الاشريع بما يورده

الدستور فى محتلف نصوصه من صوابط وقيود ومن ثم فانسه يتمين \_ عند الفصل غيما يثار فى شان هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية \_ استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للقعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها •

- م أنه يبين من صيغة العبارة الاخبرة من المادة الثانية من المستور . - بعد تعديلها على نحو ما سلف بأن المشرع الدستورى اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات \_ بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام النظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سمنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس غناقشه ووانق عليه بجلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « بالزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بعيته غيها مع الزامل بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتمادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تتخالف الاصول والمباديء العامة للشريمـــة ••••• ي. و .
- ٣ أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيما بسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سيايقة على هذا التاريخ ، يمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبدى الشريعة الاسلامية وبحيث

لا تخرج \_ في الوقت ذاته \_ عن الضوابط والقيود التسى تغرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها ... مع ذلك القيد المستحدث \_ النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات • لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لاينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية بكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم . الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، غان هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق طيه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ آلول دستور في تاريخنا الحديث ينص مراهة على أن الشريعة الاستلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هسى الصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في الستقبل يظالف الحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القواتين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن ﴿ الانتقال مِن النظام القانوني المقائم حالية في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائةٌ سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضي الاناه والتدقيق العملي ، ومن هنا ؛ مَأْن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

ألتى لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المتاسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمسة والعلمساء ٥٠٠٠٠٠٠

٧ ... أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادىء الشريعة الاسلامية قواعد قاتونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن غورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بها يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك البادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استمدئه الدستور على سلطة الشرع فى شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاهقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاهه من أن المنوط به أعمال القيد الشمار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى أن الشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المبادى، بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما! حاجة الى اغراغها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما اعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا غضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعسى من الاعمسال المباشرة لمبادىء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المباديء من التشريعات السابقة

المنظمة المختلف المنواحى الدنية والجنائية والاجتماعة والاجتماعة والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقمى المحاكم للقواعد غير المتننة التى يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك دن تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاسستقرار •

- ٨ أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على ما متقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبدد الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض غيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخلفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابتقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تمارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقة من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للعبادئ سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها .
- به \_ ولما كان مبنى الطعن مغالفة المادة ٢٢٦ من القانون الدنسى المادة الثانية من الدسستور تأسيسا على أن غوائد التأخسير الستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبسقا لمادى الشريمة الاسلامية التى ملتها المادة الثانية من الدسستور المسدر الرئيسى للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة \_ بعد تعديلها متاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعسدم مخالفة مبادىء الشريعة الاسسلامية \_

لا يتأتى أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٩٢ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ الشار اليه ، ومن ثم ، غأن النعى عليها ، وحالتها هذه \_ بمخالفة حكم المادة الثانية مسن الدستور وايا كان وجه الزأى فى تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية \_ يكون فى غير محله ، الامر الذى يتعين معه الحكم برغض الدعسوى ،

# الاجسراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من المقاسون المدنى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طابت غيها اصليا الحكم بعدم اختصاص الحكمة بنظر الدعوى واحتياظيا بعدم قبولها وفي الموضوع برفضها •

وبعد تتحضير الدعوى أودعت هيئة المفوظيين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر البهلسة ، حيث الترمت هيئة المغوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ وفى هذه الجاسنة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم الى جلسة اليوم .

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل في أن الدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٤٦٦

لسنة ٢٣ قضائية أمام المحكمة الادارية العلية طالبا الماء المحسم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٥ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعميد كلية الطب بصفاتهم بأن يدفعوا لورث المدعى عليه الرابع مبلغ ٢٩٢٦١١٢ جنيه بلقى ثمن آلات جراحية لتم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر والموائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤/ من تاريسخ الطالبة المقضائية و واثناء نظر الطعسن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى و مقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة المريل سنة ١٩٧٨ موقف المفصل فى الطعن ليرفع المدعى دعسواه الدستورية فأقام الدعسوى المائلة و

وحيث أن المكرمة دفعت بعدم اختصاص المككنة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذي يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالى فهي من جهات المكومة التي اعتبرها المشرع من ذوى الشأن في القضايا الدستورية ، فلا يجوز الها الطمن بعدم دستورية التشريعات على أساس أنها تشارك في وضعها وعليها الدفاع عن مسلامتها م هذا بالاضافة الى أن المنازعة المائلة ــ وهي تقدوم بين جهتين مكوميتين ــ تندرج تحت المنازعات التي تختص الجمعية المعمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ــ دون غيرها ــ بايداء الرأى المازم للجانبين غيها عملا بالمادة ٢٦ فقرة (د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧

وهيث أن هذا الدفسع مردود بأن الدستور بين على وجه التحديد القصدود بالمكومة بما نص عليه فى المادة ١٥٣ من أن المكومة هي الهيئة التنقيذية والادارية المليا للدولة وقتكون المكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » واذا كان هذا التعييد لا يدخل فى مدلولة الازهز باعتباره الهيئة العلمية الاسلامية المكورة المعينة بما نص

عليه صراحة فى المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها من أن « يكسون للازهر شخصية معنوية عربية الجنس » ••• ومن ثم ، فأن جامعة الازهر سخصية معنوية عربية الجنس عليها معنى الحكومة على النحو الذى عناه المشرع فى المادة ٣٥٠ من قانون المحكمة الدستورية المايا المايا المادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذى نص فيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية » مستهدفا « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية الى التشريحات بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها فى الطعون الموجهة الى التشريحات التى تكون قد اصدرتها أو شاركت فى وضعها •

لا كان ذلك و وكانت هذه المحكمة ... من ناحية أخرى ... هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية المائلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ... اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التى تختص بها الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ... ومن ثم ، فأن الدفع بعدم الاختصاص يكون في شقيه على غير أساس متعين الرفض ،

وهيث أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لمن لمن غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الأزهر هو الذى يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الأزهر ، وأن القانون رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الأزهر لم يضف على جامعة الأزهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضى وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، غأنه أذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ الشار اليه تنص على أن «يتولى ادارة جامعة الأزهر : ١ ) مدير جامعة الأزهر (رئيس

الجامعة » • كما تنص المادة ٤٣ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى • • • هأن مؤدى ذلك إه أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من اهلية الاتقاضي غيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات تضائية ، وهو الحال الذي اقتضى اختصام المدعى بصفته في الدعوى الموضوعية سوترتب على اثارة الدغع بعدم الدستورية غيها القامة المدعى بصفته للدعوى المائلة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير أساس •

# وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القاتونية .

وحيث أن الدعى بصفته ينعى على نص المادة ٢٣٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق فوائد محددة القسدر عن مجسرد التأخر فى الوفاء بالالاترام النقدى تكون قد انطوت على مخالفة لبادىء المسرد الرئيسى للتشريم » و وذلك باعتبار ان تلك الدستور « المسدر الرئيسى للتشريم » و وذلك باعتبار ان تلك الفوائد تمشل زيادة فى الدين بغير مقابل ، فهى الربا المتفق على الإحكام الشرعية المقطوع بها شبوتا ودلالة واللتى أصبحت بموجب المحكام الشرعية المقطوع بها شبوتا ودلالة واللتى أصبحت بموجب المادة الثانية من الدستور فى مصاف القواعد القانونية الوضعية التى من شائنها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها ،

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٤٨ في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ والمعول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سسنة 1989 ينص فى المادة ٢٢٦ منه ... محل الطعن ... على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من المنقود ، وكان محلوم القدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل المتعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل المتبارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ الطالبة المتشائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف المتجارى تاريخا تضر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ،

وحيث أنه يبين من تعديل الاستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايسو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لختها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للشريع » و بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي المتشريع » والمعارة الاغيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعلقية ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ وحتى دستور سنة ١٩٣٣ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا ... تستجدف أصلا مسون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من الترام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مفتلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غأنه يتعين ... عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تسستهدف نقض قرينة الدستورية ... استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك المتعرف على مدى مفالفة تلك التشريعات لها ه

وحيث أنه يبين من صيغة المبارة الاخيرة من المادة الثانية من المدستور عبد تعديلها على نحو ما سلف .. أن المشرع الدسستوري

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشارت الله اللجت المخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يوليسة سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي اعمت مشروع التعديل وتدبته الى المجلس فناتشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقلصد تعديل المستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تارم على المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها المسلمية حكما صريحا ، فأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتادية في الشريعة الاسلامية من المسادر اللاجتهادية في الشريعة تمكن المشرع من المسادر اللاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من المسادر اللاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى العامة المشريعة » الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى العامة المشريعة »

ولما كان مقاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريسخ الممل بتعديل العبارة الاغيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٣ مايو سنة ١٩٨٠ ــ أصبحت مقيدة غيما تسنه من تشريمات مستحدثة أو معدلة لتشريمات سلبقة على هذا المتاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج ــ فى الوقت ذاته ــ عن الضوابط والقيود التى تقرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد المارسة التشريعية فى التي يتحدد بها ــ مع ذلك القيد المستحدث ــ النطاق الذي في التشريع من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على نباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على الشريعة الاسلامية المحدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه الشريعة الاسلامية المدر الرئيسي التشريع على ما سلف بيانه غيه الالترام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادىء غيه الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما

التسريعات انسابقة على ذلك التاريخ ، فلا متانى انفاذ حكم الالرام الشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشمب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبهمبر سنة ١٨٨٨ والذي والفق عليه المجلس من أنه «كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور ف تاريخنا المديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للنتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريمة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعني ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الأسلامي المتكامل يقتضى الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتفيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا، ومن ثم غأن تعيير النظام القانوني جميعه ينبعي أن يتاح لواضعيه والقاتمين عليه الغترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هــذه القوانين متكاملة فى اطار القــرآن والســـنة وأحكام المجتهدين من الائمــة والعلمساء ٠٠٠ ١٠) ١٠

وحيث ان ما ذهب اليه المدعى من أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادئ الشريعة الاسلامية قواعد تقانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن قورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك

البادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المسادر التي يستقى منها أحكامه - التشريعية وأنب لا يمكن أعماله الا بالنسببة للتشريعات اللاحقة على فرضب دون التشريعات السبابقة ، كما ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضائه من ان المنوط به أعمال التنيد الشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضاغة الى ان المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجه القحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادىء بواسطة المحاكم التى تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى المراغها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور عالما أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا غضلا عن أن مؤدى ما يقول به الدعى من الاعمال المباشر لياديء الشريعة الاسلامية عن طريعة تلك المماكم لا يقف عند مجرد أهدار ما قد يتعارض مع هذه البادىء من التشريعات السمابقة المنظمة لمختلف النسواحي الدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقمى المحاكم للقواعد غير المقننة التى يلزم نطبيقها فى المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار ٠

وهيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدسستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانما

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة المبادىء سالفة الذكر ، تعقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب التفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم الضروح عليها ه

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مظلفة المادة ٢٣٦ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادى الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من المستور المسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادى الشريعة الأسلامية — لا يتأتى أعماله بالنسبة التشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، غان النعى عليها ، وحالتها هذه — بمخالفة عكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرآى في تعارضها مع مبادى الشريعة الإسلامية — يكون في غير محله ، الأمر الذي يتعين معه المحكم برقش الدعوى ،

# لهدنه الاسببات

هكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفسالة والزمت المدعى بصفته المصروفات ومبلخ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المعاماة .

### جلسة اول يونية سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستدار حجد على بليسنغ ويهدو وحملتي حسن وبني وجشوق المسادة المستدارين : مسطقي جهال مورس ويمدوح حصلتي حسن وبني امين عبد المجيد فهامع الحلمي جمعة وشريف بوهلم تور وواصل علاء الدين اعتساء وحشور المسيد المستشار الصيد عبد الحبيد مبسسارة المسوض وعشور المسيد / لحيد على غضل اللسه ابين المس

#### قاعبسدة رقسم ( ۲۱ )

### القضية رقم ٥٠ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

#### ۱ ــ دعسموی دستوریة ــ تبولها .

يجب أن يتضين غرار الإهالة أو صفيفة الدعوى الدستورية البيانات اللـي
نصت عليها للادة ( ٣٠ ) بن قانون المحكمة الدستورية العليا ــ حكمة ذلك : اغفال
هذه الديانات ــ أثره ــ عدم تبـــول الدعوى .

ا — ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصاور بالمقانون رقم 64 لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطمون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته ولوجه للخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ ساللفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء من جدية هذه الدعادى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية المحكمة المادة ٣٠ سالمكومة — الذين أوجبت المادة ٣٠ من هانون فيها ومن بينهم المحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٠ من هانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا جميع جوانبها

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكنة الدستورية للطبا بدأت للجاسعة أحكاما مناتلة في الدعاوى البسستورية أرقام : ۲٬٬۲۲٬٬۲۲۱٬۵۲۵٬۵۸۵۵۵۵۵ (۷۲٬۰۲۲٬۲۲۲) ۲۷٬۰۸۸ لمسسنة ٦ قضسائية ،

<sup>(</sup>م 10 كِالمُحكمة اللمستورية)

ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعد التى صددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تهولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وغقا لما تقضى به المادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العالما المسائر اليه ٥٠

# الأهسراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جسزئى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القوائد ٠

وقدمت أدارة تخماليا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم برخض الدعوى •

وبعد تتمضير الدعوى أودعت هئية المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

# المقسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من قسرار الاحسالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن الدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الاربكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ستين جنيها والفوائد بواقع ٧/ من تاريخ الاستمقاق حتى تمسام السداد ، مُقضَّف محكمة الاربكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوتف الدعوى واحسالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية انتضاء الفوائد .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه د يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صعيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النبس التشريعي الملعون بعدم دستوريته والنص الدستورى الدعى بمذالفته وأوجه المذالفة»، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاهالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء عن جسدية هذه الدعساوي ويقصدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة \_ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة ... أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ظوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة الفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الشار اليسه ٠

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية لم تورد فى قراراها باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « غيما يتعلق بطلبه الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد، غانه لما كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريمة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحسكام الشريمة الاسلامية المدراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وجمنعها وتحظرها ٥٠٠٠ » ومن ثم غان

قرار الاحالة ـ وقد خلا من بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري الدعي بمخالفته وأوجه هذه المخالفة ـ يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من تنافون المجكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة •

# الهدده الاسجاب

حكمت المحكمة بعدم تعبول الدعسوى •

#### جاسبة ٢٩ يونيـة سنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار منب على بليسيغ وحضور المدادة المستشارين: مصطفى چيل مرسى ومنسى امين عبد الجيسد ورابع لطنى جمسة ومحمد كبال محنوظ والدكتور عوشى محمد عوض الم وواصدا عسلام المعمسة

وحضور المديد / أحبد على غشل اللسه أميون السر

القسوشن

### قاعـسدة رقبتم ( ۳۲ )

#### القضية رقم ١٠٦ لسسنة ٦ تضافية « دستورية »

#### 1 - المحكية العستورية الطيا - اختصاص .

قرارات الجلس الاعلى للجابعات باستقاد حدد من ابنساء الحافظات والقاطل التائية ومعافقات العدود من شرط الجمسموع عند الالتحال بالكاليات تضمن أمكاما عامة مجردة وتدفق في عموم التشريعات القاضمة ارقابة المحكرة الدستورية العايا .

### ٢ ــ حق الثمليم ــ الدستور ــ بيدا؛ تكافئ الفرس ــ بهدا المسسسارة ،

التمن في التحليم الذي تهمي الدسميتور أصله هو أن يكون الل موافل الهميل في أن يكون الل موافل الهميل في أن ينقل موافل الهميل في أن ينقل المسود التعليم الذي يواه اكثر المتلق عن من من من القريد الله يتوانى وضمها المتناب المائل المتناب المناب المتناب والمتناب المتناب والمناب المتناب والمناب المتناب والمناب المتناب والمناب المتناب والمناب المتناب المتناب

#### 7 ـ التعليم العالى ـ الكليات والماهـ العالية .

التمليم المالى يمد الركيزة الرئيسية الزويد المجتسمين والقنيين والقبراء القين نقع على عواثقهم مسئولية المبل في مخطف مجالاته فيلسن أن يرتبط في اهدافه وأسمى تطليبه بمطبعات المجتمع وانتاجه .

#### التُعليم العالى ... غرض الالتحاق به ... الشروط المحصومية .

الارص التي تقترم الدولة بأن تتبديا الرافيين في الانتجاق بالنصام المالسسي 
مشهة باسكاتهائها القمالية التي قد خصر هن استيجابهم جديما في كاباته ومحاهسه، 
الاختلفة ، والسبيل الى غفر تراهيهم نبيا بينهم وفق شروط موضوعة تركد في اساسها 
الا يتجديد بستحقها وتراييهم نبيا بينهم وفق شروط موضوعة تركد في اساسها 
الان تقييمت هذا المشقم واحداثه ويتالياته القراصة فيه > ويتحاق بها ومن خلالها 
المتكافق في القرص والمساورات الذي المقاتون ، خلال استقر تلاي خهم المهل في الاقتمال 
باشدى الكفات أو الماهد المالية وفق هذه الشروط كلا يجوز أن يفضل عليه من 
باشدى الكفات أو الماهد المالية وفق هذه الشروط كلا يجوز أن يفضل عليه من

الثمة التغيية لقالون تنظيم الجامعات ب مغيار: الفاشلة بين التقديين للتعليم الجامعي .

تقلت اللائمة بييان ما الباته من شروط موضوعية منطقة لتكافير الفسير من المساين على شبهادة اللاتوية المائة أو ما يوساد لهساء واتساويهم أدى المقاون أن هين ربطت القبلول في التعليم الجامعي بترقيب درجات النجاح بينهم في اجتماز الله الشهادة .

- ١- الماملة الاستغالية في القبول بالتعليم ... جداى خافق القرص والساواه . الماملة الاستغالية في القبول بالتعليم المسائلي التي تضمئتها بعض التمسووس التشريعية تستنبع ان يحل آفراد اللغات المستغاة محل من يقضمونهم في درجات النجاح في المانوية أو ملهماد لمها في الإنشاع بحق التعليم في مرحلته المائية المائية أنهائي وأهدامه ومتطلبات المحدودة شرصها . الاحر الذي يضارض مع طبيعة المتعليم المائية المثاني وأهدامه ومتطلبات الديامية بنه ، ويشاوى على المساس بحق المقديين في درجات النجاح في هسذا التعليم ، والإخلال بعبداى خافظ القرص والمساؤاه لدى المقانون ، وبشكل مخالفه المواد الم ، ١٨ ١٨ ٥٠ من الشحساؤيز ،
- ا ـ أن المكومة دغمت بعدم اختصص العسكمة بنظر الدعـوى بالنسبة لقرارات المجلس الإعلى للجامعات الخاصة باسـتثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها على القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تعاقدية بخضمنها عقد ادارى قوامه الالتحاق بالدراسـة الجامعية لن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات التائية ومحافظات الترمد مقابل الترامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التي يتمها ، والا امتنم قبوله في هذه الدراسة ،

وحيث أن هذا الدفيع مردود بأن القرارات الشار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجسردة لا تتعلق بالشفاص بذواتهم ولا بوقائم بعينها سائمة تدخل في عمسوم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه أن يلتزم الطالب الستفيد بأحكامها بالعمل في المحلفة التي يتبعها بعد تخسرجه، ذلك أن هذا الالتزام لا يعمدوا أن يكون أحسد الشروط التي

تطلبتها تلك القرارات لاغادة أبناء المناطق النائيسة من المعاملة الاستثنائية اللمى قررتها ، ومن ثم يكون الدمع بعدم الهتصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه ه

٢ - أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفيله الدولة ، وهو الزامي في الرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كلـ ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كلمه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » · وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انط الاتا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمى في النشيء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعدم الحياة أغضل يتوافق غيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آغاق المعرفة وألوانها المختلفة ، والحق في التعليم \_ الذي أرسى الدستور أصله \_ همواه أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يفتار نوع التعليم الذي يراه أكثر التفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها الشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والساواة لدى القانون اللذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة الكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفي المادة 4 من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب المنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، •

٣ ، ٤ \_ ان التعليم العالى \_ بجميع كلياته ومعاهده \_ يشكل الركيزة
 الرئيسية لنزويد المجتمع بالتخصصين والفنيين والخبراء الفين

تقع على عواتقهم مستولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار بقانون رقم 14 السيئة ١٩٧٢ عند تخديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم غيها موجها لنحدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان الزود بأصول المرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرغيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وعاجات المجتمع والانتاج • لما كان ذلك وكانت الدولة مستولة عن كفالة هـــذا التطيم الذي يخضع لأشرافها حسيما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الغرص التي تلتزم بأن تقيمها للراعبين في الالتماق بالتعليم المالي مقيده بامكانياتها الفعلية القي قد تقصر عن استيمابهم جميعا في كلياته ومعاهده المقتلفة ، هـــان السبيل الى غض تراحمهم وتناقسهم على هذه الفرص المحددة لا يتأتى الا بقحديد مستحقيها وترتيبهم غيما بينهم وغق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هــذا التطيم واهدامه ومتطلبات الدراسة غيه ، ويتنعقق بها ومن خلالها التكاغؤ في الغرص ، والساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقيلة والتفضيل بين المتراحمين في الانتفاع بهده الغرص بحيث اذا استقر لاى منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات او الماهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحمل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره .. الدستور •

٠٠ ان غرض الالتحاق بالتعليم الجامعي ـ وهو يمثل الجانب الرئيسي التعليم العالى ... لانتهيأ لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو مايعاد لها ، وأنما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الامر الذي من شأنه تراحم الناجحين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي • وقد تكفلت المسادة ٧٥ من اللائحة الشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعاد لها ، ولتساويهم لدى القانون ، هين ربطت القبول فى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم فى أمتمان تلك الشهادة ، بأعتبار ان هذا الامتمان يتم فى أطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح غيها الغرص المتكافئة لجميع التقدمين اليها للحمول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في المكات والقدرات الذائية •

٣ سيين من النصوص التشريعية المطحون عليها أن المساملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية المامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبتة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو مقوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامهاء من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامهاء

أو من كان حاملا لوسام ، واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الاقسامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، واما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتملق بالطلبة أنفسهم من اصابة فى العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لا كان ذلك ، وكانت الماملة الاستثنائية في القبول بالتعليم المالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها \_ وأيا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها \_ تستتبع أن يحل أغراد المقات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجسات النجاح في شمادة الثانوية العاملة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسفرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتم بذلك الحق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهداغه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجساح في هذا التعليم ، والإغلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مفاتفة للمواد ٨ ، ٨ ، ٠ و الدستور ،

## الاجـــراءات

بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٥١ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الماية المفسل فى مدى دسستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشسأن تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٧٥ والبند ( به ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٩٣١ من القرار بقانون رقسم

٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الضدمة والترقية لصباط القوات السلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٧ ، ٧٤٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ بشأن أبنساء العاملين بوزارة المتعليم العالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن شول أبناء المحافظات والمجهات النائية بالكليسات دون التقيد بالمجموع ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى فيما يتعلق بقواعد قبول أبناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، وبرهض الدعوى فيما عدا ذلك •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيهما ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم .

#### المقسية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقسائع ــ على ما بيين من قرار الاصالة وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن الدعى بصفته ولياً طبيعيا على ابنته القاصر كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٥١ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا المكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالماق ابنته بكلية العلوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفى الموضوع بالغاء هذا القرار وكذلك الغاء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لمعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات، هن شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات،

أ وَاذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧ ٧من اللائمة التنفيذية

للقرار بقانون رقم 3 لسنة ١٩٧٧ بسأن تنظيم الجامعات الصاهرة بقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والبند (ب) من الققرا رئيس الجمهورية رقسم ١٩٠٩ من القوام بقاغون رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط المخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٤٧٧ و ١٤٧٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقسرار المجلس الاعلى للجامعات بتأريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن البناء العاملين يوزارة المتاهيم العالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء الماغظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير المتناء لبعض فشأت الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالمية بشكل مخالفة للمواد ٨ ، عند الاستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدموى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المليا المفصوص المشار البها،

وهيث أن المكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومطاقظات المدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليسست من قبيل اللوائس التي تضسم لرقابة المسكمة الدستورية الطبيا ، وانعا هي شروط تصاقدية يتضمنها عقد اداري قوامه الالتحاق بالدراسة المجامعية لمن تتواقر لهيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومعافظات العدود مقابل التزامه بالعمل معترجه في المحافظة التي يتبعها ، والا احتنع قبوله في هذه الدراسة و

وحيث أن هذا الدفسع مردود بان القرارات المسار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق باشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها سد انما تدخل في عمدوم التشريعات الخاصعة لرقدابة هذه المحكمة و ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب الستفيد بانحكامها بالحاله في المحافظة التي يتبعها بعد تضريحه ، ذلك أن هذا الالتزام لا يعدوا أن يكون أحد الشروط التى تطلبتها بملك القرارات الانسادة أبناء المتاطق التائية من المعالمة الإستثنائية التي قررتها . ومن شم يكون الدفع بعدم المتماص المحكمة على غير أساس هتمينا رغضه .

وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاعالة عدم دسمةوريتها هي:

أولا: المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لتانون تنظيم المحامعات الصادرة بقرار رئيس المجمهورية برقم ١٩٨٩ اسنة ١٩٧٥ والتي تنص على أنه « يجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول: (١) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من ابناء أغساء هيئة التدريس الحاليين بالمجامعات أو السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الاقل في هيئة القدريس (٢) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من لبناء العالملين من غير أعضاء هيئسة التدريس للحاليين أو السابقين في الجامعات لو أهانة المجلس الاعلى المجلسة عشرسنوات على المجلس الوالمات بشرط أن يكونوا قد قضوا عشرسنوات في خدمة المجامعات أو أمانة المجلس الإعلى للجامعات و أمانة

ثلنيا : الفقرة المثلثة من المادة ١٩٠٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ لمسنة ١٩٥٩ في شسان شروط الخدمة والترقية لضباط للقوات المسلمة المحل بالقلنون برقم ١٩٧٧ لمسنة ١٩٥٠ وذلك غيما تضمنته من الاحللة المي المقترة (ب) من البند ( ٢ ) من ذلت القانون بشأن استحقاق حلط يسام نجمة الشرف مزية « تعليمه وتعليم بوجته (أو ارملته) ولبنائه والخوته الذين يعولهم بالمبال في مسائر عراهما التعليم بجميع المدارس أو الماهد أو الكليات الملوكة المدولة مع اعقائهم عن شروط التهول غيما يتعلق بالمسن ومجموع الدرجات وذلك طبقا المقواعد التي يصدر بها قرار من يشيس الجمهورية » »

ثانثا: المادة الاولى من قزار رشين الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات واخوة الشهداء والمفقودين والصابين من أغراد القوات المسلحة والعاملين المنبين بها بالكليات والمعاهد العالية دون التقيد بالمجموع ــ ونصها الآتي : « يقبل بكل كلية أو معهد من المعاهد العالية أو معاهد اعداد الفنيين والصحيين والمعاهد غوق المتوسطة الحكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الخاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الفئات الآتية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات (١) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية والموتهم الذين كانوا يعولونهم ( ب ) أبناء وزوجات المتوفين من أفراد القوات السلحة بسبب الخدمة (ج) أفراد القوات المسلحة المصابون بسبب العمليات الحسربية وأبناؤهم واذوتهم الذين يعولونهم ( د ) أبناء أفراد القوات السلحة الموجودين بالمحدمة فيها اعتبارا من ٥ يونية ١٩٩٧ ( ه ) أبناء العاملين الدنيين الموجودين بالخدمة في القوات السلحة اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في الناطق التي دارت غيها العسارك المربعة •• » •

رابنا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء واخوة وزوجيات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات العربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكليات والماهد العالية دون التقيد بالمجموع ونصها الآتى : هيتبل في كل كلية أو معهد من الماهد العالية عدد لا يزيد على خصمة طلاب من أبناء واخوة وزوجات المدنيين من غير الماملين بوزارة المسربية والقوات المسلمة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا في حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أهبحوا في خالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين رسمية وذلك دون التقيد بعجموع الدرجات ه

خامسا: قرار المجلس الاعلى للجامعات الصدادر بجاسة ٢١ يوليه ١٩٧٧ بالموافقة على و القبول الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجات لعدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء العاملين الصاليين أو السنابقين بوزارة التعليم العالى • في كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم العالى • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون العامل قد أهضى مدة عشر سنوات على الاقل في خدمة وزارة التعليم العالى أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم العالمي و العيئات التي يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا: قرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلستي ١٢ يوليو ١٩٧٦ و ۲۱ يوليو ۱۹۷۷ غيما قضي به من قبول اعداد معينة من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات ألحدود ( مطروح ــ الوادي الجديد \_ البحر الأحمر \_ سبيناء \_ مدينة وادي النطرون ) وذلك في الكليات الجينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي: « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المنية وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أيناء معافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من احدى مدارس المعافظة ﴾ وفي حالة ما أذا تبقى عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المعافظة المنية ومقيما مها اقامة دائمة لدة عشر سنوات على الاقسال دون النظر الى الدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المطلفظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لدة عشر سينوات على الاقل مع حصوله على شيهادة الثانوية العامة من هذه المالفظة ، على أن يلتزم الطالب الذي يستفيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمعلفظة بعد تخرجه > •

وحيث أن مينى الطعن يقوم على تطرض النصوص النشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ الساواة لدى القانون فى حق التعليم ، بما يخالف المواد ١٨٤ - ٢٠ من الدستور،

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن ﴿ التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يبعق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » · وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة أن التعليم يجد من أهم وظائف العولمة واكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمي في النشيء القيسم الظلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لحياة ألفضل يتولفق فيهما مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتصام الطريق الى أفاق المرفة وألوانها المختلفة • والمق في التعليم ـــ الذي أرسى الدستور أصله مفواه أن يكون لكلمواطن الحق فيأن وتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وإن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق مِما لا يؤدى للي مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المسرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الغرص والمساواة لدى القانسون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدواــة تكافؤ الفرص لجميع الواطنين » وفي المادة ١٠ من ان ﴿ المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغبة أو الدين أو المقبدة ﴾ •

وحيث أن التطيم العالى ــ بجميع كلياته ومعاهده ــ يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالتضحصين والفنيين والفسراء

الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط فى أهداغه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات المسادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند تحديدها ارسالة الجامعات بأن يكون التعليم غيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرغيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كله بمسا يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج ، لما كان ذلك وكانت الدولة مستولة عن كفالة هذا التعاسيم الذي يخفسم لاشراغها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيمها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، غان السبيل الى غض تزاهمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقيها وترتيبهم غيما بينهم وغق شروط موضوعية ترتد فى أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهداغه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في المفرص ، والمساواة لدى القانسون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم المق في الالتماق بأهدى الكليات أو المعاهد العالية وغمق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يغضل عليه من لم تتوافسر فيسه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بعق قيره الدستور .

وهيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من تفسوية (م ١٦ - المحكمة الاستورية) رئيس الجمهورية امدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم المخدمات التي تؤدى اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانسون سالف البيان التي تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ راى مجالس الكليات المختنقة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كليسة أو معهد في العام الجامعي التالى من بين الحاملين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المحسادلة ٥٠٠٠ » •

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائمة على أنه لا يشترط فى قيد الطالب فى الجامعة الحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة المتوزيع الجغرافي وفقا لما يقسرره المجلس الاعلى للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات ٥٠٠ » ،

وهؤدى هذين النصين أن غرص الالتحاق باللتعليم الجامعي ...
وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم العالى ... لا تتهيأ لجميع الناجمين
في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتواغر هذه الفسرص
لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام
جامعي الامر الذي من شأنه تراهـم الناجمين في تلك الشهادة على
الغرص المناحة لهم الالتحاق بالتعليم الجامعي ، وقد تكفلت المادة
الغرص المناحة لهم الالتحاق بالتعليم الجامعي ، وقد تكفلت المادة
محققة لتكافؤ الفرص بين المحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما
يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم

باعتبار أن هذا الامتحان يتم فى اطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاج فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم فى الملكات والقدرات الذاتيسة .

وهيث أنه يبين من النصوص التشريعية الملعـون عليها أن الماملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الماصلين على شهادة الثانوية المامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيـد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه المعاملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية المستفيدين منها قوامها أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو اصيب بسبب اداء مهلمها ، أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو اصيب بسبب اداء مهلمها ، أو من كان عاملا لوسام ، واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب اليلد أو الاقامة أو المصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات المربية أو حصول على وسلم معين ه

لا كان ذلك ، وكانت الماملة الاستنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها ... وإيا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها ... تستتبع أن يمل أفراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحاته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا

الاسس الموحدة التى تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين فى التمتع بذلك الحسق ، الامر الذى يتمارض مع طبيعة التغليم العالى وأهسدانه ومتطلبات الدراسة غيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتحمين فى درجات النجاح فى هذا التعليم ، والاخلال بمبدأى تكافؤ الفرص والمساوات لدى القانون ، ومن ثم يشسكل مخالفة للمواد ٨ ١٨ ١ ٠٠ ،

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النصوص. التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبيغة بها في الكليات والماهد العالية دون التقيد بعجم وع الدرجات في شهادة الثانوية المامة أو ما يعادلها ،

# لهدئه الاستجاب

مكمت المكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات النصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة م٩٨٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣٠ من القرار بقانون رقسم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القسوات المسلمة ، والملدة الأولى من كله من قرازى رئيس الجمهورية رقمي ١٤٧٧ و ١٤٧٧ سنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الأعلى المجامعات بشأن أبناء المحاملين بوزارة التعليم المالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومعاهنات المجينة بها في الكليات أو المحاهد السالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ومجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها والمحدود عود الناهدة المحموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها و

#### جلسة ١٦ تونييز سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد للمنتشار محيد على بليسخ وتيس الحكة وحضور السادة المنشارين : مصالى جديل مرمى وجدوح مصالى عدن وبتي المنساء أجين عبد النجيد ورابح الحلى جدعة وغوزى اسعد مرتس وواصل علاء الدين اعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد التجيد عبداد المستشار / المديد المستشار / المديد على الحدل المديد / أحيد على الحدل اللسه وحضور المديد / أحيد على الحدل اللسه

## قامسىدة رقيم ( 178)

#### القضية رقم ٢ لسنة ٢ قضائية دستورية (١)

۱۰ ــ دعسوی دستوریة ــ هنگم ــ هجینة ،

الدغاؤى المستوربة عينية بطيمتها ... الاحكام الصادرة. فيها لها .هجيسة مطلقة تبل الكافة وتلتزم بها جبع مسلطات الدولة مسبواه كانت قد انتهت الى عسدم دستورية المنص المامون فيه أم الى دستوريت ... أساس ذلك :

#### ٢ -- دمسوى دستورية -- المطعة فيهسا :

الطعن بعدم دستورية نعى مبق للمحكمة الدستورية العابا أن قضت بعسدم دستوريته ــ انتفاء الملحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى ،

١ ... أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٨٧ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية د٠٠٠ » ، ونصت المادة ١٩٧٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لمئة ١٩٧٩ على أن

ساموني

٤٨٠ ٢٦ لسنة ٤ ، ٢٨ ، ١٣٣ المسنة م ،

( أمكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٢٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكلفة » حسومؤدى ذلك أن الامكام الصادرة في الدعاوى الدستورية حسومي بطبيعتها دعاوى عينية توجه المضومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى حستكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المضوم في الدعاوى التي صدرت غيهاء وانما ينصرف هذا الاثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساسيوذلك لمموم نصوص المادتين ١٧٨٥ من الدستور والمادة ١٩٤/ ١ من المقانين التي المتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها القرانين التي المتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع وقية نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البطائن •

٢ ــ ١١ كان ذلك وكان المستهدف من هساء الدعوى هسو الغسل في مدى دستورية المادة ٣٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقــة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حســما قاطعا مانعا من نظر أى طعن بثور من جديد بشأنه ، غان المحلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتقية ، وبالتالى يتمين الحكم بعــدم قسـولها .

# الاجسراءات

بتاريخ ٢٢ بناير سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بعد أن قضت محكمُسة

طوان الجزئية بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية الماده ٢٢٦ من القانون المدنى التي تنص على أنه « اذا كان مصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان مازما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة لمى السائل المدنية وخمسة فى المائة المسائل المدنية المسائلة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا اخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانسون على غيره » ٥

وطلبت ادارة قضايا الحكومة رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجسلة وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

#### المكسلة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعى عليهم بأن يدفعوا اليها مبلغ ١٨٣٦/٨٠ جنيه والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد • فقضت محكمة حلوان الجزئيسة بجلسة ٥ ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى مدى دستورية الله ٢٢٧ من القانون المدتى •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مليو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطمن بعدم دستورية المادم ٢٠ المادية ٢٠ من القانون المدنى • ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايــو سنة ١٩٨٥ •

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ـ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوي عينيسة توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون علبها بعيب دستورى \_ تكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت نعيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكسام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريجي الطعمون غيمه أم الى دستوريته ورنفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادنتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمـــة المسار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العلياء دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بحدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البظلان ٠

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة

أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقــة حسمت الخصومة بمسأن دستورية هذا النص حسما قاطعاً مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعــوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبـولها .

# الهسذه الامسجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعرى .

#### جاسة ١٦ نوفيبر سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسسغ وبليس المحكمة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مردي ومحدوم مصطفى حسن ومني أمين عبد المجيد ورابع لملنى جمعة وشريف برعام نور وواسل علاء الدين اعضساء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبساره المستدر / المبد على نسل اللسه وحسور انسيد / احبد على نسل اللسه الدين انسر

### تاعبسدة رقسم ( ٣٤ )

#### القضية رقم ٣١ لسنة ٢ قضطنة (( نستورية )) (١)

ا ـ دعوى دمسنورية ـ هسكم ـ هجيسة الدعاوى الدستررية عينية بطبيعتها ـ الاحكام الصادرة فها لها هجيسة منافقة قبل الكافة وتلتزم بها جبيع سلطات النولة مسبواء كانت قد التهت الى عدم دستورية المنص الخادون فيه لم الى دستوريته : أساس ذلك :

٢ ــ دخسوى دستورية ... المصطحة فيها :
 التلدن بعدم دستورية أمى سبق للمحكمة الاستورية العليا أن تضت بمسدم
 دستوريته ... أنشاء الصلحة في الدعوى ... أفره ... عدم قبول الدعوى .

الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على
أن « تتولى المحكمسة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة
القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠٠ » كما قضت
المادة ١٨٧ من الدستور بأن « تنشر فى الجريدة الرسمية
الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى
الدستورية ٢٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمسة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدسيتورية ٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » \_ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة ف الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى \_ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المضوم في الدعاوي التي صدرت فيسها ، وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليها ، ولان الرقابة القضائبة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستورينه وبالتألىسلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان -

٧ ... لا كان ذلك وكان المستهدة من هذه الدعــوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ رقم ٢٠ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد ســبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار نصمت الخصومة ... بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص الملحون عليه ــ القرار بقانون من نطر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، مان المسلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبول الدعوى ...

### الاجسىزاءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى تلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٤٢ نوفمبر سسنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا اللفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ غيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقسد زواجها عدم الزواج عليها » •

وقدمت ادارة قضايًا المكومة مذكرة طلبت فيها المكم برفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة وقسروت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوظائع - على ما يبين من قسرار الاحالة وسسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعية كانت قد الخامت الدعوى رقم ؟؟ السنة ١٨٠ كلى أسوان أحوال شخصية ولاية على الفس طالبة المحكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه الاقترائه بأخرى دون رضاها مها يمتبر أضرارا بها طبقا لنص المفقرة الثانية من ألمالدة ٢ مكروا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضلفة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المضلفة بالقرار الشخصية ، واذ تراءى

لمحكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، مقد قضت بجانبة عن نوعمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في مدى دستوريته •

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قفائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكسام قوانين الاحسوال الشخصية ـ في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها المنص المطعون عليه سلمدروه على خسلاف الاوضاع المقررة في المسادة ١٤٧ مايو الدستور ـ ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سسنة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في العريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقسم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكسام المحكمة في الدَّعاوي الدستورية ٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ـ ومؤدى ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية الملحون عليها بعيب دستورى - تكون لها حجيه مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي مدرت فيها ، وأنها ينصرف هذا الاثر الى الكانمة ويتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت - هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريمي المطعون هيه أم اللبي دستوريته ورهض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لَمَعُومُ نَصُوصُ المَّادِثُينُ أَنْهُمُ أَوْ ١٧٨ مِن الدَّسَتُورُ وَالمَّادَةُ ١/٤٩ مِن

قانون المحكمة الشار البها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجب البطاليان .

أ. كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل ى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية القرار بقانون الشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة ... بشان عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه .. حسما قاطما مانما من نظر آى طمن يثور من جديد بشأنه فان المطحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى .

# لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى .

### جلسة ٢١ ديسهبر سنة ١٩٨٥ م

برياسة المسيد المستشار محيد على بليسسغ وثيمن المحكمة وحضور المسادة المستشارين : مصلفى جبيل مرسى ومعدوح مصطفى حسن ومني أمين عبد الجبيد ورابح لملنى جبمة وغوزى اسعد مرتس وواصل علاء الدين أعضاء وحضور المسيد المستشار السيد عبد الحبيد عصاره المهوني الموض ومينور السيد / احيد على تشل اللسه أمين المس

#### قاعـــدة رقـم ( ۲۵ )

### القضية رقم ١١ لسنة ٤ قضائية ((دستورية ١)

#### ۱ ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ حجیه ،

الاعاوى الدسنورية عينية يشتيعنها ... الاحكام التسادرة فيها فها هجيه مطلقة قبل الكافة ، وتلتزم بها جديم سلمانات الدولة سواء كانت قد أنتهت الى عدم دسنورية النص الحلمون فيه أم الى دستوريته ... أساس ذلك :

#### ٢ ــ دعوى دستورية ــ الصاحة فيهـا .

الطمن بعدم دستورية نص سبق للجمكة التستورية المليا أن قصت بعدم دستورينة ... انتفاء المسلحة في الدعوى ... اثره ... عدم غول الدعوى .

١ — ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدسستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواقح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١٩٧٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عنية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها محمية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت غيها ، وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلترم التي صدرت غيها ، وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلترم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ / ١٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من تانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية المليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ه

٧ ــ الما كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ اسسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنسآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الفصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم، بعدم قبول الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم، بعدم قبول الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم، بعدم قبول الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم، بعدم قبول الدعوى .

### الاجسيراءات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ اسسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أهوال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقسا لاحكام القوانسسين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا لجماليا و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رفض الدعوى و وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها يجلسة اليهوم و

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ونسائر الاوراق - تتصل فى أن المدعى كان قد أقام التعوى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم الاربعة الاخيرين متضامنين بأن يدغموا له مبلغ ١٩٨٠ ١٣٩٨ بمتناهنية عليه من حصصه فى الشركات المؤهمة بمقتضى القرارات بقوانين أرقام ١٩٨١ ١١٨٠ ١١٨٠ و وه استة ١٩٩٣ وببطسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٨١ بتعويض أصحاب أسمم ورؤوس بقانون رقم ١٣٨٤ لسمنة ١٩٩٦ بتعويض أصحاب أسمم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ بيما المحكم القوانين أرقام ١١٧ برقم دعواه الدستورية فأقالم الدعى المثلة والمستورية فالمستورية فالمستورية فالمستورية فالمين المثلة والمستورية فالمستورية فروس المستورية في المستورية في المستورية في المستورية فورق المستورية في المستورية المستورية في المستورية في المستورية في المستورية في المستورية المستورية في المستورية المستورية المستورية في المستورية المستورية المستورية المستورية المستورية المستورية المستورية والمستورية المستورية المستورية المستورية المستورية والمستورية والمستورية المستورية المستورية المستورية والمستورية والمستورية المستورية المستورية والمستورية المستورية والمستورية والمستورية والمستورية وال

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ في الدعوى وقم ١٠ اسنة ١ قضائية دستورية « بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٢٤ اسبة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لإحكام القوانين أرقام ١١٧٧ و ١١٨ و ١١٩٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها معويضا اجماليا » و ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٠ مارس سبنة ١٩٨٥ م

وحبيث أن الفقرة الاولني من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « متولى الممكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ ﴾ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن د تنشر ف الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدغاوي الدستورية ٠٠٠٠ » وتصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقيم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن ﴿ أَحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية •••• ملزمة لجميع ســــلطات الدولـــة والمكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه المصومة غيها الى النصوص التشريعية المطمدون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة، بحيث لا يقتمر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاهكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دسستوريته ورنمض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليه دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلمى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطــــلان •

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ السنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا اله حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسسما

قلهلما مانما من نظر أى طمسن يثور من جديد بشأنه - غأن المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسول الدعسوى •

وحيث أن الثابت من وقائم الدعوى أن المدعى أقام دعواء بعدم دستورية القرار بقانون المطون عليه قبل مسدور الحكم ف الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتمين الزام الحكومة بمصروغات الدعوى م

# لهنقه الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمت الحكومة المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

### جلسة ۲۱ دیسبور سینة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشلق بحيد على بلينسغ رئيس المحكمة وحشور المسادة المستشارين : رابح لطفى جمعة وفوزى أسعد بردس ومحبد كبال بحقوظ وشريف برهام نور والدكتور بحيد ابراهم أبو العينين وواصل علاء الدين اعضاء وحضور المديد المستشار / السيد مبد الحيد مبارة المسوض وخضور المديد / أهبد على نشل الله

# قاصسدة رقسم ( ٣٦ )

### القضية رقم ١٨ لسنة ٦ قضائية ﴿ تستورية ﴾ -

- ١ المحكمة الدستورية العلي طبيعة آحكامها وقراراتها .
   احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وفي قابلة للطمن أساس ذلك نص المادة A عن قائسون المحكمة .
- ٧ ـ دعوى دستورية ـ رخصة التصددي . الرخصة الخولة للمحكية الدسبتورية المليا في التصبيدي ادميتورية التواتين والخلواتج ـ بناط اعبالها ـ أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى جتمالا بنزاع جاروح عليها ـ انتفاء شيام النزاع ـ أفره ـ لا يكون الرخصة المتصدى صند يسوغ أمبالهـا .
- ١ المادة ٨٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطمن » قد جانت بمصوم نصها واطلاقه قاطمة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطمن فيها بأي طريق من طرق الطمن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فأن الدعوى بوصفها المسار اليه تكون غير مقيسولة •
- ٧ لا محل لا يطلبه الدعيان من أعمال المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ٤ والتى تنص على أنه : « يجوز المحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة المتصاصها ويتصلل

بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد انباع الاجراءات المقسرة لتصغير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة المحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فساذا انتفى قيام النزاع أهامها \_ كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها \_ فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

# الاجسسراءات

بتاريخ ٢٦ بناير سنة ١٩٨٤ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة يطلبان فيها اعادة النظر في الحسكم الصادر منها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » والذي قضى بعدم قبول الدعوى ، والفصل في موضوعها بالتصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٤ بشان بعض التدابير الخاصسة بأمن الدولة ه

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الفذائية والعطرية ( المدعى عليها الثالثة ) مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعسوى .

وبعد تتضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر المجلسسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسسة اليسوم •

### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الوقائع ــ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسلمر الاوراق ــ تتحصل في أن الدعيين كانا قد أتماما الدعموى رقم ع لسنة ٣ قضائية ( دستورية ) ابتماء العكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وبجلسة ١٨٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم تبسول الدعوى تأسيسا على أن صحيفتها جاءت قاصرة عن بيسان ما أوجبته المادة ٣٠ من تانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، فأقام الدعيان الدعوى المثلة يطلبان فيها اعادة النظر في هذا الحكم لاغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدى لصدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٦٤ المسار اليسه ،

وحيث أن الدعيين يظلبان في دعواهما المائلة وعلى ما أفسط به في صحيفتهما أن تفصل المحكمة في موضوع دعواهما رقسم عن لسنة ٣ قضائية « دستورية » السسابق المحكم بمسدم قبولها على ما سلف بيانه ، ولما كان مقتضى مطلبهما هذا هو المدول عن المحكم السابق ، الامر الذي تعتبر معه الدعوى المائلة في حقيقتها طعنا على ذلك المحكم .

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية المنيا الضادر بالقانون رقم ٨٨ اسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : 
( أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » قد جاحت بمعوم نصها والهلاقه حقاطمة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن غيها بأى طريق من طرق الطعن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم غان الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة ٠

وحيث أنه لا معل لا يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة ارخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتى تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحسالات أن تقطى بعسدم دستورية أي نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتمل بالنزاع

المطروح عليها وذلك بعد أتباع الاجراءات المقررة لتعضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة المحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ؛ فاذا انتفى قيام النزاع أمامها حكما هو الحال في الدعوى الراهنة التي أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها حفلا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ أعمالها •

# لهنده الاسببات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعيين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعات المحاهاه .

#### جلسة ۲۱ ديسمبر ستة ۱۹۸۵ م

بریاسة السید المستشار محمد علی بلیسغ رئیس المحکمه وحضور السادة المستشارین : مصطفی جیل حرسی ومغیر آمین عبد الجید ورابست ادامی جمعة وفوزی اسعد مرقاس والدکتور محمد ابراهیم آبو المینین وواصل علاه الدین اسسام

وحضور السيد الستشار الشيد مد الحبيد عبارة المستشار المسيد / أحبد على غضل اللــه ، أمين البـــر

### قاعــــدة روقــم ( ۲۷۰) . . .

### القضية رقم ٥٠ لسنة ٢ قضائية « دستورية »

١ - دفوى تستورية - اوضاهها الاجرائية التطقة بطريقة رغمها وببيماد رغمها تتملق بالتنظام العلم - مخالفنا هذه الاوضاع - الرء - عدم شول الدموى. الطريق الذي رسمه الشرع لرغم الدموى النستورية وغمًا المشروة ( ب ) من قانون المكبة ، والمحاد المحد لرغمها الذي تحدد محكية المرضوع بحيث لا يجاوز تاثقة اشهر هما من مؤمات الدعوى الدوستورية ، وهي أوضاع اجرائية جوهرية من النظام المسلم .

#### ٢ ... دعوى دستورية ... المعاد المقرر الرفعها .

جيماد الثلاثة أشهر الذي ترضه المشرع كحد أنسى لرفع الدعوى الدسستورية طبقاً لنص الفقرة لا ب ) من المادة ٢٩ من قاتون المحكمة يعتبر جيمادا حتميسا يقيد حكمة الموضوع والمخصوم على حد مسسواد .

۱ : ٢ - أن مؤدى نص المادة ٢٥/ب من تانون المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعائد الذي حدده لرفمها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محمكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا أذا رفمت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الأجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بعياد رفعها - بتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تعيابه الشرع مصلحة علمة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالأجراءات التى رسمها ، وفي الموحد الذي حدده ، وبالتالى غان ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كصد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المسار اليها ، يعتبر مبعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والمصوم على حد سواء ، غان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي مبعاد، تعين على الخصوم أن يلتزموا برغم دعواهم الدستورية قبل انتضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،

### الاجسراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعة صيحة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركرى المصرى والبنوك المقارية الفاصة برغم سعر الفائدة على القروض المنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو المتصادية •

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسسة وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلسة اليوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع \_ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق \_ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك المقارى المصرى طالبة الحكم ببطلان قرار البنك برفع سعر الفائدة من مرد/ الى مره ١٠/ على القرض المنوح لها بموجب عقد قرض مع ترتيب رهن رسمي محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ مقضت المحكمة برغض الدعوى استنادا الى ما دغع به البنك المقارى المحرى من أن البنك المركزى المحرى هو الذي يحدد سعر الفائدة على القروض طبقسا الاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى والجهاز المحرف ، غطمنت المدعية فيهذا المحكم بالاستثناف رقم ٢٣٤٥ اسنة المركزى المصرى برفع سعر الفائدة وبجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجاسة ٢ غبراير سنة ١٩٨٣ المطعن بعدم المستورية قاقامت المدعوى لجاسة ٢ غبراير سنة ١٩٨٣ المطعن بعدم الدستورية فأقامت المدعوا

وحيث أن البنك المقارى المصرى ... المدعى عليه الثانى ... قد دفع بعد دفع بعد مقبول هذه الدعوى استنادا آلى أن المدعية قد رفعتها بعد ميماد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للبند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ٠

وهيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الشار اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دسستورية القوانين واللوائح على الوجه التسالى :

.....(1)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بمدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في المعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وهيث أن مؤدى هذا النص ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أن الشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدسستورية

التي أشاح للخصوم وباشرتها وربسط بينه وبين الميساد الذن هدده ارفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامسرين من مقومات الدعـــوى الدستورية ، غلا ترغم الا بعــد ابـــداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذآ رغمت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية \_ سـواء ما اتمل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها \_ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المسرع مملحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان مبعساد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعموي الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ الشار اليها ، يعتبر ميمادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تصديد أي ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برغع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقمى والا كانت دعواهم غير مقبسولة .

لا كان ذلك ، وكانت محكمة استثناف القاهرة قد قررت بتساريخ A نوفمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعق برفع الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع محصيفة الدعسوى الماثلة الا ف ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد ميساد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، فان دعواها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا ، مما يتمين معه الحكم بعدم قبولها •

## لهثه الاسباب

حكمت المحكمة بعسدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزمت المدعية الصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة،

### جلسة ۲۱ دیسمبر سته ۱۹۸۵ م

برياسة المديد المستشار بحيد على بليسغ ويفس المحكة وحضور المسادة المستشارين : مصطلى جديل مرسي ومجدوح مصطلى حدس ومنسي عبد المجيد ورابح لطنى جمه وشريف برهام نور وواصل علاء الدين أعضسساه وحضور السيد المستشار / المديد عبد الحجيد عبساره المسسوض وحضور السيد / المبد على نقصل اللسه المسسوس

### قاعىسدة رقبم ( ۲۸ )

#### القضية رقم ه لسنة ٣ قضائية ﴿ بستورية ﴾)

#### ١ -- دعوى دستورية -- المسلمية فيها

يشترط لقبول الدعوى المستورية توافر المسلمة نبها ، ومناط هذه المسلمة أن يكون ثبة ارتواط بينها وبين المسلمة القلقية في الدعوى المؤسوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدئ من طلبات في دعسوى المؤسسوع .

#### ٢ ــ دعوى دستورية ... هسكم ــ هجيسة

الدعاوى الدستورية عيشة بطبيعتها ... الإحكام الصادرة فيها لها هجية مطلقــة قبل الكافة وتلازم بها جبع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عــدم دستورية اللمى الطعون فيه أم الى دستوريته : أساس ذلك .

# ٣ -- دعوى دستورية -- الصلعة فيها م

الطعن بعدم تستورية نص سبق فلمحكمة التستورية المثيا ان قضت بمسدم تستوريته انتفاء المسلحة في الدموى .

١ — من القرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومتاط هذه المسلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة ف الدعوى الوضوعية ، وأن يكسون من شان الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وأذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو القصسل في مسدى دستورية أقتضاء الفوائد المنصوص عليها في الواد من ٢٣٣ من القانون الدني ، وكانت طلبات المدعى في الدعوى

الموضوعية « الستأنف » تنصرف الى الحكم بالفوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجب التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المسار الميها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، غان مصلحة المستأنف فى المفصل فى مدى دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٣٢٣ من القانون الدنى تكون متنفية ويتمين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها ،

٢ - ان الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من الحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠٠ »، ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن ﴿ أَحَكَامُ المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة "عومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية \_ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجة الخصومة غيها الى النصوص التشريعة المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت غيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكالمة ، وتلترم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من " قانون المحكمة الشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها. هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفى

س لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المكتمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقية حسمت المصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطما مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة فى الدعوى المائلة برمتها تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبولها ...

### الاحسر أوات

بتاريخ ۱۳ يناير سنة ۱۹۸۱ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹ قضائية مدنى استثناف بنى سويف مأمورية المنيا ، بعد أن قضت محكمة استثناف بنى سويف بجلسة ۷ ديسمبر سنة ۱۹۸۰ بوقف الاستثناف بالنسبة لطلب الفوائد ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا المفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ۲۲۲ الى ۲۳۳ من القانون المدنى،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة غتامية طلبت غيما الحسكم بعدم قبسول الدعوى •

وبعد تنصير الدعوى 4 أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسسة وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفى هذه المجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم لمجلسة اليوم م

#### المكسية

# بعد الاطلاع على الاوراق والمداونة .

حيث أن الوقسائع - على ما يبين من قرار الاحسالة وسسائر الاوراق - تتحصل فى أن المستأنف كان قد أقام الاستثناف رقم ٢٧ لسنة ١٩ قضائية بنى سويف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية عنه بواقع ٤/ ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السسداد ، فقضت محكمة استثناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٦ الى ٣٢٣ من القانون الدنى ٠

وحيث أنه من القرر ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ...
أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر الصلحة فيها ، ومناط هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمية في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة ... التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع ... هو المفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٢٦ الى ٣٢٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى في الدعسوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحسكم بالمفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه في المواد الاخرى المشأر اليها في قرار الاحالة ، والتي لا تتعلق بطلبات المدعى في الدعوى الموضوعية ، ومن شم ، فسان مصلحة المستأنف في المصل في مدى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٢٣ من القانون المدنى تكون منتفيــة ويتمين بالتالى المكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها •

وحيث أنه بالنسبة الطعسن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، غان المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؛ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ، والتي تنص على انه « اذا كان مصل الالترام مبلما من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدغع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ الطالبة في المائلة أن لم يصدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخ الطالبة لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ٠

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠ » كما قضت المادة المهم من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا المسادر ونصت المادة ١٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحاكم المحكمة في الدعاوى الدستورية والكافة » ، ومؤدى الدستورية والكافة » ، ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى المستورية سومي بطبيعتها عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر عليها بعيب دستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على النصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وأنما ينصره هذه الرها على النصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وأنما ينصره هذه الأثرها على النصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وأنما ينصره هذه الأثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع مططات الدولة سواء أكانت هذه

الأحكام عد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوي على هذا الأساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٤٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسلم الله ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمند الى الحكم بعدم دستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمند الى الحكم بعدم دستورية النص فتلمي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطائل و

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى جستورية المادة ٢٢٦ من القانون المجنى : وقد سسبق لهذه المحكمة آن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشسآن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه ، غأن المجلحة فى الدجوى الماثلة برمتها تكون منتفية . وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبسولها .

# لهبقة الاسباب

حكمت الممكمة بعدم تبوال الدعسوى .

#### حلسة ۲۱ دیسیر سنة ۱۹۸۵م

برياسة السيد المستشار مضد على بليسيغ رئيس المكبة ومشور المسلدة المستشارين ، مصطفى جبيل مرمي ومعدوم مصطفى حصن ومثي الميد درايج لطفى جمعة وشريف برهام أور وواصل علاء الدين المنسساء وحضور السيد المستشار / المسيد عبد المبيد صارة المسيد ألم وحضور السيد / لحيد على غضل اللسه.

### قاغسندة رقسمُ ( ٣٩ )

# القضية رقم ٧٤ اسنة ٤ قضائية ﴿ دستورية ﴾

۱ شد دعوی مستوریهٔ استمام استخیاستانی

الدماوى الدستورية عينية بطبيمتها ... الاحكام المسادرة نبها لها منعية مطلقــة قبل الكلفة وتقترم بها اجميع مسلطات النولة سواء كانت قد انتهت الى هدم دستورية النص المطمون نبيه أم الى دستوريته ... اساس ذلك .

۲ ــ دموی دستوریة ــ المسلمة نبهــــا .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الاسستورية العليا أن نضت بعسدم دستوريته سانشاد المسلحة في الدعوى سائره ساعم شول الدعوى ،

- ٣ الرقابة القضائية على دستورية التورانية واللوائع هدنها وسبيلها ... هدنها صون الدستور القائم وناكيد احترامه وحبابته من الدروج على احكامه ، وسبيلها التحقق من التوام سبلطة التشريع بينا يورده الدستور من ضوابط وقبود .
- الدة الثانية بن الدساور بعد تصديلها في ٢٧ جاء سنة ١٩٨٠ جاءوجها بر بيبن من سيفة المهارة الاشية بن المادة الثانية بن الدينتور بعد تطبيلها - ان المشرع أنى بقيد على سلطة المشريع قوامه الزامها وهي بصند وضع المشريمات بالانتجاء الى جادىء الشريعة الاسلامية لاستبداد الاحكام المنظمة المجتمع منها .
  - ه جبادىء الشريعة الاسلامية سلطة التشريع .

سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ المبل بتعديل المبارة الاخية من المادة الملاتية من الدستور في ٢٧ مايو سنة . ١٩٨ أصبحت مقيدة نيبا نسنه من تشريعات مستعدلة أو معدلة انشريعات سابقة على هذا التاريخ بعراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبلدىء الشريعة الإسلامية ، ولا تضرح في الموقت ذاته عن المضوابط المني تغرضها المتصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية .

الزام المشرع بلتفاذ جادىء الشريعة الاسلامية المسسدر الرئيس للتشريسيع لا ينصرف مدى الله التشريسيع لا ينصرف مدى الله الأسرام لا ينصرف الله التأثيرة الذى فرض فيه الأسرام بهديت اذا انطوى اى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسسلامية يكون قد وقع في عومة المذالفسسة الدستورية .

#### ٣ ... المشرع الدستوري ... مباديء الشريعة الاسلامية .

للو اراد المشرع الامتورى جعل جبادى، المشريعة الاسلاجة من بين القواصد الدرجة في النستور على وجه التنصيد ، او قصد أن يجرى أعمال تلك المسادى، واسحة المحادم الذي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حلجة الى اتراغها في تصوص تشريعية محددة مستوفاة اللاجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه المتمي على ظلك صراحسة .

#### ٧ ... سلطة التشريع ... مبادىء الشريعة الاسلامية .

الزام المشرع باتفاق جادى الشريعة الاسسلامية الصدر الرئيس لما يضعه من تشريعات بعد المتاريخ الذى فرض تبه هذا الالزام لا يعنى اعفاه المشرع من تبعـة الالبتاء على المشريعات السلبقة رفع ما قد يشريها من تعارض مع مبادئه المشريعة الاسلامية ، وأنها يقتى على عائقه من التلحية السياسية مسئولية المبادية المشريعات من أية مخالفة المبادىء منافة الذكر تحقيقا الانسسسال بينها وبين المشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جيما مع هذه المبادىء وعسم المساور علمهمسال

#### A ... المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ... شريعة اسسسالهية .

المادة ٢٢٧ من القانون الخنى المسادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ... القدمى عليها بمخالف...ة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع الشريعة الاصلاحية في غير معله .

ا ــ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن ( تتسولى المحكمة الدسستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠ » كما قضت المادة ١٩٨٨ من الدستور بأن ( تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ١٠٠ بالمقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ عليى أن ( أحكام المحكمة في بالمقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ عليى أن ( أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ١٩٧٠ عليى أن المحكمة في الدعاوى الدستورية ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجيسة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصومة في الدعاوى التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواه آكانت هذه الاحكام قد انتهت

الى عدم دستورية النص التشريعي المطون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطائن ،

- ٢ سا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التي سجق لهذه المحكمة أن قضت برخض المدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانما من نظر أي طمن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة في المدعوى الماثلة بالنسبة المطمن على هذه المادة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسولها ،
- ٣ ـ أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع ـ النوطه بالمحكمة الدستورية العليا ـ تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الضروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غأنه يتعين ـ عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية ـ أسـتظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفسه تلك النشريعات لها ه
- إنه يعين من صيغة العبارة الاضيرة من المادة الثانيــة من الدستور ـ بعد تعديلها على نصو ما سلف ـ أن المشرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامت الزام هذه السلطة \_ وهى بصدد وضع التشريعات \_ بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاهكام المنظمة المجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنة المخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في متقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وآكدته اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة المهارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم الشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية المبحد في الشريعة الاسلامية المبحد في الشريعة الاسلامية مكما مريحا فأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن الشرع من المسادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن الشرع من التوصيل الى الاحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشرع من التوصيل الى الاحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشرع من التوصيل الى الاحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشرع من العامة للشريعة هيه اللهرة وائتي لا تخالف الاصول والمبادىء العامة للشريعة مى المادر الاجتهادية في الشريعة التمادة للشريعة الاسلامية تمكن الشرع من العامة للشريعة الاسلامية تمكن الشرع من العامة للشريعة الاسلامية تمكن الشرع والمبادىء العامة للشريعة الاسلامية تمكن الشرع والمبادىء العامة للشريعة الاسلامية على الاحكام اللازمة وائتي لا تخالف الاصول والمبادىء العامة للشريعة الاسلامية اللارمة وائتي لا تخالف الاصول والمبادىء العامة للشريعة والمبادىء العامة لشريعة والمبادىء العامة للشريعة والمبادىء العامة الشريعة والمبادىء العامة الشريعة والمبادىء المبادى ا

- أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ المعل بتعديل العبارة الاغيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مليو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة غيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هدنه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسسلامية وبحيث لا تخرج - في الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التي تغرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستورية النصة على سلطة المتشريعات المستورية المستورية المستورية المستورية المستورية المستورية المستورية الماليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ،

الزام الشرع باتضاد مبادىء الشريعة الاسسلامية المصدر الرئيسى المتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سموى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى غرض فيه الالمزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، غلا يتأتى انفاذ حكم الالزام الشار اليه بالنسبة الها لصدورها فعلا من قبله أى قى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، غان هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمسال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظـر ما أوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي والمق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يمنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أهكام الشريعة الأسلامية ، كما يعنى ضرورة اعسادة النظر في القوانين القائمة تبسل العمل بدسستور سنة ١٩٧١ واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم هاليا في مصر وألذي يرجع الى أكثر من مائة سسنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضي الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقـــات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الغترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمسة والعلمنياء ووووي

٧ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور - بعد نعديلها - على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المسرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض غيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد - الا أن قصر هذا الالسزام على تلك التشريعات لا يعني اعفاء المسرعمن تبعة الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تمارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وأنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية الشريعة الاسلامية ، وأنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة , التي تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادىء سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميما مع هذه المسادىء من المناحية المراحي عليها ،

• ولما كان مبنى الطعن مخالفة المهادة ٢٢٧ من القسانون الدنى المادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الفوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تمني أمن الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع واذ كان القيد المترر بمقتضي هذه المادة بعد تمديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المسرع بعدم مظافة مبادئ الشريعة الاسلامية لل يتأتي أعماله بالمنسبة للتشريعات السابقة عليه حصيما سلف بيانه ، وكانت بالمنسبة للتشريعات السابقة عليه حصيما سلف بيانه ، وكانت تعديل بعد التاريخ المسار اليه ، ومن ثم ، غأن النعي عليها ، وحالتها هذه بمثالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأبا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية بيكون في غير مطه ، الأمر الذي يتبين معه الحكم برغض الدعوى في خذا المنس منها .

### الإجسرادات

بتاريسخ ٨ مارس سنة ١٩٨٦ أودعت الدعيسة صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة النحكم بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ و ٢٢٠ من القانون المدنسي •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيسها الحكم برغض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة ١٦ نوهمبر سنة ١٩٨٥ ، وفى هذه المجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليسوم ،

#### - K-I

# بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتعمل فى أن الدعي عليهم من الثالث الى الاغير كانوا قد استصدروا حكما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى بالزام الشركة الدعية بأن تدخي لهم مبلغ ٥٨٠ ٢٥٧٠ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ الماللية الرسمية و وتأيد هذا الحكم استثنافية فى القضية رقم ١٩٥٤ لسينة ٥٣ ق استثناف الاسكندرية و فاستشكات الشركة المدعة فى التنفيذ بالنسبة لمتجمد الفوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٩٧٣ من القانون الدئي و وبجلسة ١٧ ديس مبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية الشركة الدعية باقامة الدعوى المائلة و

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؟ مليو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن عدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التسى تنس على أنه « اذا كان محل الالترام مبلغا من النقود وكان معلوم المقددار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء به ، كان مازما بأن يدفع المدائن على سبيل التعويض عن المتأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المنابية وخصة في المائة غي المسائل التجارية وتسرى هذه الموائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو المسرف المجارى تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو المسرف على المبارية المرابعة بالموائد على المباريخ ١٦ مايسو

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « نتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة لقضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧/ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة س المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ » ونصت للدة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون قع ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن ﴿ أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ... ومؤدى ذلك أن الاحكام لصادرة في الدعاوي الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه لغصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى - تكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم ف لدعاوى التي صدرت فيها ، واتما ينصرف هذا الاثر الى الكلفسة بتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت لى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته رغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعمــوم نصوص المادتين ١٧١ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص غتلفى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيدوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكانت الدعية تطلب الحكم بعدم دستورية الادة ٢٣٦ من القانون الدنى التي سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسمة قاطعا مانما من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، قأن المسلمة في الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

وحيث أن الدعوى في شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى قد استوفت أوضاعها القانونيسة •

وحيث أن الدعية تنعى على المادة ٢٧٧ من القانون الدعي أنها أذ تقملي بجواز الاتفاق على المتضاء غوائد سواء أكان ذلك في مقابل تأخير الوغاء أم في أية حالة أخرى تشترط غيها الموائد تككون قد الموت على مخالفة لماديء الشريمة الاسلامية التي أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسي التشريع » • وذلك باعتبار أن تلك الموائد تمثل زيادة في الدين بمير مقابل ، فهي من الربا المتفق على تحريمه أخذا بقوله تمالى «وأحل الله البيع وحرم الربا» ،

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١١ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سبنة ١٩٤٨ ينص فى المادة ٢٢٧ منه ــ محل الطعن ــ على أنه (١) يجوز للمتماقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخيير المواء أم فى أية حالة أخرى تشترط غيها الفوائد ، على آلا يزيسد المواء أم أن أية حالة أخرى تشترط غيها الفوائد ، على آلا يزيسد

هذا السعر على سبعة فى المائة ، هاذا اتفقا على غوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة فى المائة وتمين رد ما دغم زائدا على هذا المقدر • (۲) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تمتير غائدة مستترة ، وتكون تابلة للتخفيض ، اذا ما ثبت أن هذا الممولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة » •

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام ديسن الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والمعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ وحتى دستور سنة ١٩٣٣ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المناوطة بالمحكمة الدستورية العليا حسستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسعيل هذه الرقابة التحقق من التزم سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فأنه يتعين عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية حاستظهار هذه الظوابط والقيود وتحديدها وذلك التشريعات على مدى مخالفة تلك التشريعات لها ه

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستورى الدستور ... بعد تعديلها على نحو ما سلف ... أن الشرع الدستورى

أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضح التشريعات حالالتجاء الى مبداىء الشريعة لاستعداد الاحكام المنظمة المجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنسة الفاصة بالاعداد لتعديل الدسستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يوليه سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنسة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس غناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها «تلسزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بجيت فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، غأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتادية في الشريعة الاسلامية من المسادر الاجتادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من المسادر الاحكام اللازمسة والتي لا تخالف الاصسدول والمبادىء المامة للشريعة والتي لا تخالف الاصسدول والمبادىء المامة للشريعة والتي لا تخالف الاصسدول والمبادىء المامة

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ الممل بتعديل العبارة الاغيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ ــ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريمات مستمدئة أو معدلة لتشريمات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريمات متفقة مع مبادىء الشريمة الاسلامية وبحيث لا تخرج ــ فى الوقت ذاته ــ عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد المارسة التشريمية، معى التي يتحدد بها ــ مع ذلك القيد المستحدث ــ النطاق الذى فيما التي من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ، لما كان ذلك وكان الزام المسرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الانزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتحارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالسرام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أى في وقت لم يكسن المقيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقسابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشمب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه «كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا المسديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لمتكون الشريعة الاسلامية هي للصدر الرئيسي التشريع وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية بكما يعنى ضرورة اعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية • « واستطرد تقرير اللجنة الني أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتمى الاناة والتدقيق العملى ، ومن هنـــا ، غـــان تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوغة ، أو معروغة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقات ومعاملات ، كـل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فان تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هده القوانين متكاملة في الهار القران والسنة والحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ٠٠٠٠٠٠ »

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلنا بعد على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المشرع باتفاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض غيه هدذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مفالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك المتيد ، الا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى أعفاء الشرع من تبعه الابقاء على التسريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبدى التسريعة الاسلامية ، وأنما يلقى على عاتقة من الناهية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أيه مخالفة للمبادىء سالفه الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاهقة في وجدوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادىء وعدم المخروج عليها ه

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطمن مخالفة المادة ٢٢٧ من القاتون الدنى للمادة الثانيسة من الدسستور تأسيسا على أن الفوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تحد من الربا المحرم شرعا طبقا لبادىء الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة التي ألثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع واذ كان القيد المقرز بمقتضي هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٧ مايسو سسنة ١٩٨٠ لا يتأتي أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليسه حسبما سسلف لا يتأتي أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليسه حسبما سسلف بيلنه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعدد التاريخ المسار اليه ، ومن ثم ، غان النعي عليها ، وحالتها هذه — بمغالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية — يكون في غير ممله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برغض الدعوى في هذا الشق منها ،

# لهنقه الاستياب

حكمت الحكمـة:

أولا: بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدني •

ثانيا: برغض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المسادة ٢٢٧ من القانسون الدني و وبعضادره الكفالة والزمت الدعيسة المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المعاماه و

## جاسة ۲۱ ديسمبر سنة ۱۹۸۵ م

بوياسة المديد المستشار مجيد على بليسمخ رئيس المكبة ويتهدو المستشارين ، مصطفى جين ومبدوح مصطفى حسن ومنير امين مد المبيد ورابح لطمى جيمة وشريف برهام نور وواصل علاه الدين امنسساء ومضور السيد المستشار / المسيد عبد العبيد مبارة المستشار / المديد عبد العبيد مبارة المسلمة المن المسلمة المناسلة ال

# قاعسسدة رقسم (٠١)

# القضية رقم 10 لسنة ٧ قضائيـة « دستورية »

٣. مد دعرى دستورية. - قبولها - يشترط لذلك تواتر الصلحة نيها - مناط ذلك :

لا حق شخص - المترول منه - اعتباره عبلا قانونيا يتم بالارادة المفردة وينتج الره
 في اســـــقاط الحق .

٣ ــ دعوي دستورية ــ الصلعة فيهسسا .

 " الادالة الى المدكمة الدستورية العليا للقصل في جدى دستورية القوالد الثلنونية المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من القانون العذبي ... شائل المدمى عن طلب القوائد .... الفره ... انشاء المسلحة في الدموى الدستورية .

" ؟ " " " " أنه من المقرر ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحمة ... أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواغر المصلحة غيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباطبينهاوبين الصلحة القائمة فالدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن المحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر غيما أبدى من طلبات فى دعـوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة ... التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع ... هو الفصل فى مدى دستورية المائدة ٢٩٣ من المقانون المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب المؤائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، القراره شخصيا بذلك بجاسة التحضير على ما سلف بيانه بالقراره شخصيا بذلك بجاسة التحضير على ما سلف بيانه ... لا كان ظاف ، وكان النزول عن المق المشخصي الدى به عسلا ... قانوئيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى استقاطة ، فأنه

يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد المقانونية انتفاء مصلحته فى المفصل فى حدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانسون المدنى المفاصسة بالفسوائد القانونية أذ لم يعد ذلك الأزما للفصل فى الدعوى الموضوعية م

# الاجسس اءائت

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٦ يناير سنة ١٩٨٥ باحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٣ من الكانسون المدنى ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسسة وقررت المحكمة اصدار المكم نميها بجلسسة اليوم •

#### الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولــة .

حيث أن الوقائع ... على ما يبين من قدرار الاحلة وسائر الاوراق ... تتحصل في أن الدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٧٩٧٥ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالبا المكسم بالزامه بأن يؤدى اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والمفوائد المقانونيسة من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فقضت محكمة شسمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٩ يناير سنة ١٩٨٥ بالنسبة الحلب الفوائد

باهائة الابراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنسي •

وحيث أن المدعى قرر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٥ ــ أثناء تحصير الدعوى أمام هيئة المفوضين ــ بتنازله عن طلب الفوائد القانونيــة ٠

وحيث أنه من القرر \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة \_ انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها و ومناط ذلك أن يكون ثمـة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعـوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع و واذ كان المستعدف من الدعوى الدستورية المائلة \_ التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع \_ حو الفصل فى مدى دستورية الماذة ٢٢٦ من القانـون المدنى ، وكان الدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد ابداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك ببطسة التحضير على ما سلف بيانه \_ لا كان ذلك ، وكان النول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى اسقاطه ، فأنه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته فى القصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنى الخاصـة فى القصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنى الخاصـة بالمؤائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية ،

لل كان ما تقدم فأنه يتعين الحكم بحدم قبول الدعوى •

الهنذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم تبسول الدعسوى .

(م ١٩ ــ المحكمة الدستورية )

#### جاسة } يناير سنة 1987 م

برناسة السيد المستشار مصطلى جموسال موسى ومنير أمين عبد الجيسدد وحسور المسادة المستشارين : مسدوح مسطلى همين ومنير أمين عبد الجيسد ورابح لطلى جمعة ولوزى اسعد موتس ومحمد كبال محلوظ والدكتور عوشي حمدالر اعضاء وحضور المديد المستشار / السيد عبد العميد عبارة المسوص وحضور السيد / أحبد على نفسل اللسه المين السر:

### قاعسدة رقسم ( ١) )

## القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية « دستورية » (١)

#### ۱ ــ دعوی دستوریة ــ عکم ــ هجیســة .

الدماوى الدستورية مينية بطبيمتها ؟ الاحكام الصادرة فيها قها هجية مطلقــة فيل الكافة ، وتقترم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عـــــدم دستورية القس الملحون فيه ام الى دستوريته . أساس ذلك .

#### ٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلحة غيها ــ تيولها ۾

الطعن بعدم دستورية نعي سبق للبحكية الدستورية الطها ان قشت بهــدم دستوريته ، انتشاء المـلّمة في الدموي ـــ الزه ـــ عدم قبيل الدموي .

١ -- أن الفترة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » • كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريد الرسمية الإحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية إلى ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادن بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وهى الدعاوى الدستورية وهى الدعاوى الدستورية وهى ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة احكاما في الدعاوي ارقام ١٠٧ ، ١١١ ، ١١١ لسنة ٦ ق دستورية ، ويجلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ حكما في الدعوي رقم ١١٢ لسنة ٦ ق دستورية وقد تضيئت هذه الإحكام نفس المبدأين المذكسورين .

بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي الدسستورية التي صحدرت فيسها وانما ينصرف هدا الانسر الى الكافسة وتلتزم بها جميسع ملطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي الطعون هيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والماد مُ ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص اللغي قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميم العيوب وأوجه البطلان • ٧ \_ لما كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الغصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاجالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد النئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد المالية دون التقيد ممجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت المصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها فى ذلك النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد مشانها ، فأن المصلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالي يتمين الحكم بعدم تبولها ٠

# الآجسراءات

يتاريخ ٨ أكتسوير: ١٩٨٤؛ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ١٣٨ قا بعد أن قضت محكمة القضاء الادارئ

ف ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعدوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للغصل في مدى دستورية المادة ٧٦ من اللائحدة المتنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من المقترة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن شروط الخدمة والترقيه لضباط القدوات المسلمة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٤٧ ، ٣٤٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار الملجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢٦ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء الماملين بوزارة التعليم المالى وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشمان قبول أبناء الماملين وقدارة التعليم المالى وقرارات المجلس الاعلى المجامعات بشمان وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت غيها المحكم برغض وقدعت عدى هو المحتم برغض

ويعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجَلســـة وقررت المعكمة اصدار العكم نميها بجلسة اليـــوم

### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسسائر الاوراق — تتحمل في أن الدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر، كان قد أقام الدعوى رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية الماوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها بأحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفي الموضوع بالقات القرارات الصادرة بتقرير استثناء لمعض القالت من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من ألكليات، واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقيه لضباط القوات المسلحة ، وقرار كيس المجمهورية رقمي ٢٤٧ ، ٧٤٧ بسنة ١٩٧٥ : وقرار المجلس الاعلى للجامعات يتاريخ ٢٦ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء المعاملين بوزارة التعليم العالميءوقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبولى أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه النصوص من تقرير استثناء لبعض فئات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالمية ، يشسكل مخالفة المواد ٨ ، ١٨ ، ٠٤ من الدستور ، فقد قضت بجاسة ٢٢ مايو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دسستورية النصوص المسار اليها ،

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٩٠ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ٧٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٥٥ ، والمفترة الثالثة من المادة ١٩٧٦ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط المقوات المسلحة ، والمادة الاولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧ ، ١٣٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء المالمين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود وقلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة يها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الوالية العامة او ما يعاد لها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الوسمية بتاريخ ١١ يولية ١٩٨٥ ،

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية • • • ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافسة وتلتزم بها جميم سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورنمض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصــوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المكمة الشمار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الدكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفـــاذه ، أو الى تقــرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك غيما تضمنته من قبول أفراد الفئات الجينة في الكليات أو المعاهد العالية دونَ التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت النصومة بشأن عدم دستورية النمسوس المطعسون عليها في ذلك - 110 -

النطاق حسما قاطعا مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، غأن الصلحة فى الدعوى اللائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهده الانسجات

حكمت المحكمة بمدم تبول الدعـوى .

#### جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برناسة السيد المستشار مصطفى جبيل مرحم.
وحضور المسادة المستشارين : مدوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المبيد ورامع
لطفى جمعة ومحيد كبال محفوظ فرشيك برهام أور وواصل علاء الدين ... أعضى المالي جميد وحضور المبيد المستشار / المسيد عبد المحيد عبارة الماليد عبد المحيد عبارة الماليد عبد المحيد عالم تشل اللسه البين المر

# قاعسدة رقسم ( ۲۶ )

# القضية رقم ٢١ لسنة ٦ القضائيكة « دستورية » (١)

- ۱۱ سد دعوى دستورية سدكم سدهيسسة . الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الاحكام المسادرة فيها لها هجية مطلقة قبل الكافة ، ونظاتم بها جبيع سلطات الدولة سواء كأنت قد أنتهت إلى عدم دستورية الذمن المطعون فيه أم الى دستهريته ، أساس ذلك :
- ٢ ــ دمرى دستورية ــ المسلحة فيها ــ قبولها . الطمن بعسدم دستورية نص مسبق المحكمة الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته ، انتفاء المسلحة في الدموى ــ الثره ــ عدم قبول الدمسوى .
- ١ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٨٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية فى الدعادي الدستورية ٥٠٠٠ ونصت

المادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقسم ٤٨ لسسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة »٠ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخمسومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى \_ تكون لها حجية مطلقة يحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي مدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٨ ، ١٧٨ مِن الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتالني قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

٢ ــ ال كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو المصل في مدى دستورية المفترة الثانية من المادة ٣ مكررا من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ السسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ السسبق بعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الاشخصية ، وقد سسبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة ــ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه ــ حسسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن الملحة في الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبدول الدعوى ٠

# الاجسراءات

بتاريخ ٢١ غبراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسسة ٢٩٨ بيناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٣ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ فيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجسة اقتسران زوجها باخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقسد زواجها عدم الزواج عليها » •

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برفض الدعوى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعسوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم •

### الحكمسة

بحد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ المنة ١٧٨ كلى دسوق أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة المدكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه لاقترانه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضلفة بالقرار بقانسون رقم ٤٤ السنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، واذ

تراءى لحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المسار اليه لمخالفته للمادة الثانية من الدسستور ، فقد قضت بجلسة ۲۹ يناير سنة ۱۹۸۶ بوقف الدعسوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العلية للفصل فى مدى دستوريته و

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية – في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطمون عليه بد لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور – ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسسمية بتاريخ ١٢ مايسو ١٩٨٥ ه

المادتين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار البيه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانسين التى اختصت بها المحكمة الدستورية المليا دون غيرها هي رقابة شسلملة تمند الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع الحيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ اسسنة ١٩٧٩ المضاغة بالقرار بقانون رقم ٤٤ اسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعسدم ستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة سـ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانسون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه سـ حسما قالحة ماناها من نظر أى طمن يثور من جسديد بشأنه ، هأن المسلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالسى بتمين المكم بعدم تبول الدعوى •

# الهسذء الاسسباني

حكمت الحكمة بعدم تنبول الدعــوى •

#### جلسة ٤ ينساير سينة ١٩٨٦

برناسة الميد المنتشار محيد على بليغ رئيس المكة وحضور المسادة المنتشارين: مصطفى جبيل مرسق ومبدوح مصطفى عدن ومنسي المين عبد المجيد ورابح الحنى جميد ومحيد كيال محقوظ وثريك براهم نور اعتساد وحضور السيد المستشار المسيد عبد المجيد عبساره المسيد أحين المسسوض وحضور المسيد / أحيد على نقبل اللت

## قاعبدة رقيم ( ٤٣ )

## القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية « بستورية » (١)

ا حد دعسوى دمستورية \_ حكم \_ حجية التكام الصادرة فيها كها حججة مطلقة قبل التكام الصادرة فيها كها حججة مطلقة قبل التكام التصادرة فيها كها حججة مطلقة أو التلام بالتلام المستورية المساورية المساورية ، أساس خلك :
ا \_ دعوى دساورية \_ المسلمة فيها \_ قولها .
" \_ دعوى دساورية \_ المسلمة فيها \_ قولها .

الطعن بعدم دستورية - الصححة فهما - عبوتها . الطعن بعدم دستورية نعى سبق للبحكية الدستورية المليا أن قضت بعسدم دستورية ، انتخاء المبلحة في الدعوى - الره ما عدم قبول اللحوى .

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم د لسنة ٧ ق ، وبحلسة آول فيراير سنة ١٩٨٦ أصدرت أحكاما في الدعاري أرقام ٧ ٢٠ ١ ٣٨ أسنة ٧ ق ، ويجلسة ٢١ يونية سسنة ١٩٨٦ حكما في الدعوي رقم ٢٢ لسنة ٧ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الاحكامنفس ألمدارر المذكورين .

التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى -- تكون لها حجيسة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي التي صدرت فيها ، وإنها ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيسه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية عملى دستورية القوانين المتكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى المحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب واوجه البطاحلان ،

٧ ــ با كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيابه ، وكان قضاؤها هــذا له هجية مطلقة حسمت الخصومة بشــأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المسلمة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعــدم قبولها .

# الاجـــراءات

بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شماك القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠٠ أكتوبر سسنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان

محسل الالترام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب
وتأخر المدين فى الوغاء به ، كان ملزما بان يدغع للدائن على سسبين
التعويض عن التأخير غوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة
فى المائة غيى المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من اريخ المطالبة
القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا أخر
لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ،

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة غتامية طلبت نيها المكم معدم قبول الدعوى •

ويعد تعضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجاسة اليسوم .

## الدكمية

# بعد الاطلاع على الاوراق والداولـــة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاهالة وسسائر الاوراق - تتحصل فى ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٥٤١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بأن يفسع له مبلغ ١٥٠٠٠ جنيها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد - فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب المفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القافون المدنى ٠

وهيثان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ؛ هايو سنة ١٩٨٥ ف الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى . ونشر هذا المتكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ٠

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن ه تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافية » ومؤدى ذلك أن الاحكسام المسادرة في الدعساوي الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى سر تكسون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المضوم في الدعاوى التي صدرت نيها ، وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد أنتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي الطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي الختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص ختلعي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالمي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطسلان .

لما كان ذلك ، وكان الستهدف من هسده الدعوى هو الفصسل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقد سسبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه عركان تضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمتالخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن بثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها •

# تهنذه الاستياب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى .

# جلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برياسة السيد المستشار محيد على بلهـــــغ ويُهِس المحكية وحضور المسادة المستشارين : مصطفى جبيل موسى ومعدوح بمسلفى حسن ومشــــم أمين عبد المجيد ورابح لطنى جبعة ومحيد كمال جعلوظ وشريف بوهلم نور أعضـــاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد المبيد عبـــاره المنـــد أمين المســر وحضور السيد / لحيد على فضل اللـــه أمين المســر

## قاعسدة رقسم ( ٤٤ )

# القضية رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية ﴿ بستورية ﴾

ا ــ دعوى دســتورية ــ المسلحة أيهـا .

يشهرط لقبول الدموى الاستورية تواتر المسلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثبة ارتباط بينها وبين المسلحة القائدة في الدموى الموضوعية ، وأن يكرن من شان المكم في المسألة المستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دموى الموضوع .

٣ حــ حق شــخمى ــ الأزول عنــه .
 اعتباره مهلا قانونها يتم بالارادة المنفردة وينتـــج أثره في اسقاط الحق .

ا — أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواغر المسلحة غيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وان يكون من شأن الحكم فى السائلة الدستورية ان يؤثر غيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل و مدى دستورية المواد الثانية والثائثة والفقرة المثانية من المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الضاصة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهى النصوص التى تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما أغصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف ببانه ،

لا كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا
 يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره في أسقاطها ، وبالتالى ، غانه

يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في المنصل في مدى دستورية النحسوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطبات اذ لم يعد ذلك الأرمة للفصل في الدعسوي الموضوعيسة .

# الاجــــراءات

بتاريخ 18 أغسطس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧٠ قضائية ، بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ٥

وقدمت ادارة قضايا الحكومية مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى ٠

وبعد تهضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار المحكم نيها بجلسة اليوم .

## الخكيسة

حيث أن الوقائد عد على ما يبين من قرار الاحالة وسسائر الاوراق سنتحصل فى أن الدعين بصفاتهم كانوا قد أتاموا الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة من قب اعصالا للقانون وقف كالسنة ١٩٨٣ باصدار قانون

المحاهاة والذي يطعن المدعون بعدم دستوريته ، وبفرض العراسة القضائية على نقابة المحامين الى أن يقضى فى كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام المخاصة بنقابة المحامين و والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، والحكم فى الموضوع بالغاء القرار المذكور ، وبالزام الحكومة بأن تدفع لسهم بسماتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج فى صندوق النقابة و واذ تراءى لحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخاصة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها للمادة ٥٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ه يوليسة سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدسستورية الطيا المفصل فى مدى دستوريتها و

وحيث أن المدعى الاول بصفته نقيبا للمحامين • وممثلا للنقابة، قرر أمام هيئة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته في الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستوريتها •

وحيث أنه من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة الله يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواغر المسلحة غيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر غيمة أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع به واذا كان المستهدف من المدعوى الدستورية المائلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والمقترة الأولى من المادة المخامسة من المائة من المائة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من المائة الرابعة والفقرة الأولى من المائة ، وهى المناصوص التى تعد أساسا القرار الادارى المطعون عليه على نحو ما

أغصح عنه قرار الاحــالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيــانه .

لما كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانوندا يتم بالارادة المنفردة ، وينتج أثره فى استاطها ، وبالتالى ، فسانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم فى المفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية ،

لا كان ما تقدم ، غانه يتعين الحكم بعدم تبول الدعوى •

# أهده الانسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المنشار / محيد على بليسغ ويندوح وسلفى حسن وبضير وحضور السادة الستشارين : مصطفى جبيل مرسى ووجدوح وسلفى حدن وبضير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمه وقوزى اسعد مرتمان وشريف برعاء نور الهسساء وهضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبداره الهسيدين السيرنى وضور السيد را لميد على نقال الله السيد عبد المهدد على السيد السيد عبد المهدد على السيد السيد عبد المهدد على المهدد المهدد على المهدد المهدد المهدد المهدد المهدد على المهدد ا

## قاعبدة رقبم ( ٥) )

# القضية رقم ١١٦ لسنة ٤ القضائية « يستورية »

۱ ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ حجیـــة .

الدعاوى الدستورية عيشة بطبيعتها ، الاحكام المسادرة ميها لها هجية بطلقة قبل الكافة ، ونظرم بها جميع مططعت الدولة سواد كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص الطعون فيه ام الى دستوريقه ، أساس ذاك :

۲ ... دموی دستوریة ... المناهة نبها ... تابولها و

الطعن بعدم دستورية نص سبق المحكمة الدستورية العليا ان قضت بعدم دستوريله ، انتفاء المسلحة في الجعوى ... الره ... عدم قبول الدعوى .

ا ــ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٨٥ من الدستور بأن : « تنشر في الجسريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ » ونصت المادة ١٤٩٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ على الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ على سلطات الدولة والمحكمة في الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ مئزمة لجميع سلطات الدولة والمحكمة في الدعاوى التسريعية دعاوى عينية توجه في الدعاوى الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطحون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثر ها على المخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ســواء هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ســواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي

المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ولان الرقابة المقضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نظاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان وستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان و

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصدان فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و و ١١٨ لسسنة ١٩٦١ والقوانين التألية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن تضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعا بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعا الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ،

# الاجــراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ٣١ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقسم ١٣٤ لسنة ١٩٩٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و و ١١٨ لسنة ١٩٩١ والقوانين التالية لها تعوينها لجماليا ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم هيها بجاسة اليدوم •

### المقسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من قرار الاحادة وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء المؤممة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى وضع حدا أقصى للتعويض • فقضت محكمـة القضاء الادارى بجلسة ٨٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا المفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ اسنة ١٩٦٤ •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن تضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١ لسنة ١ تضائية « دستورية » بعسدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا أجماليا ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٦ مارس سنة ١٩٨٥ ه

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري \_ تكون له حجية مطلقة ، بحث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون هيه أم الى دستوريته ورهض الدعوى على هذا الاساس،وذالتلعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانــون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شـــاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلمي قوة نفاذه ، أو اليتقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وققا لأحكام القوانسين أرقام ١٩١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٩١ أن والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار

- 715 -

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشآنه ، غأن المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبسول الدعوى •

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم تبسول الدعوى .

### جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

بونفسة السيد المستشافي معهد على بليغ وعشور السيدة ليكس المحكة وعشور السيدة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومهدوح مصطفى همن رمنسير أبين عبد المجيد ورابح لطفى جبعة وشريت برهام نور والدكتور عوض محمد المو اعضاء وحضور السيد المستشار / المسيد عبد الحبيد عبساره المسيد م المسسوض وحضور السيد / أحمد على نقال اللسه وحضور السيد / أحمد على نقال اللسه

#### قاعبدة رقيم (٢١))

#### القضية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية « مستورية »

إ - النكية المفاصة - فرع اللكية - الثاباء - المحادرة العامة أو المفاصة . هنارت الدسائر فرع اللكية المفاصة الا للبغضة العامة ومقابل تعويض . نص الدستور القائم على حظر التابيج الا لاعتبارات المسلاح العام وبقانون وبقابل تصويف . وجقابل تصويف . حظر الدستور المحادرة العابة حظرا بطقة ان ولم يجز المحادرة المفاصدة الإ يحكم فقالي .

٧ ... المسادرة المسامة ... المادة ٣٦ من الدستور .
المادة المائية من القرار بقانون رقم ١٣ أمنة ١٩٦٤ لذ نصت على ابلوله جلامة الاحوية الى المسابق المسابق اللاحوية بدون مناسات المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق ...

ا سأن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم الساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي المدود وبالقيود التي أوردها وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافره على الانظلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدي وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي و ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الالمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ومن كل من دستور سنة ١٩٧٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩٠٠ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩٠٠ من دستور سنة ١٩٠٠ والمادة المادة ١٩٠٠ والمادة ١٩٠٠ والمادة ١٩٠٠ والمادة ١٩٠٠ والمادة ١٩٠٠ والمادة المادة ١٩٠٠ والمادة المادة ا

الدستور المائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات المسالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المسادرة المامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المسادرة الخاصة الا بحكم مضائى ( المادة ٣٠ ) •

٢ — المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩ اسنة ١٩٦٤ أذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات ... التى يتم تصنعيها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة ... الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستؤمات الطبية بدون مقابل ٤ تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز الصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ٤ مما يتعين معه المحكم بعدم دستوريتها .

# الاجسر اءات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المطيا للفمل في مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسسنة ١٩٦٤ بشسسان تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتصار فيها ٠

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة والشركة المدعى عليها الثالثة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٤ يناير سسنة ١٩٨٦ ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

### الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الدعوى استولفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع \_ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق ... تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحسكم بالغاء قران الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة البينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والسرام المدعسي عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قــولا بأنه كان قد سـجل تلك المستحضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها فى الصيدلية الملوكة له الى أن استولت عليها المؤسسة المرية ألعامة للادوية والكيماويات والمستمضرات الطبية وعهدت الى اهدى شركاتها ــ المدعى عليهــا الثالثة \_ بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقم ١٣ النسنة ١٩٦٤ الذي عظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية مع ايلولة ملكسية هذه الادوية والمستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المسار اليها ـ واذ ترامى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون سالف البدان \_ والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والمستحضرات الى المؤسسة المسار اليها بدون مقابل .. لما بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٩ من الدستور فقد قضت بجاسة ٢٠ ابريل سسنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليأ للفصل في مدى دستورية هذه المادة .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو

تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص السابق منحها بذلك » قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكيـــة الادوية والمستعضرات الشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة انى المؤسسة المصرية ألعامة للادوية والكيماويات والمستازمات الطبية بدون مقابل ، • وقد أغصمت المذكرة الايضاهبة لهذا القرار بقانون عن دواعى اصداره بقولها « تقدوم بعض الميدليات بتحضير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها بنفس الشكل الذي تنتج به في المانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيطية من هيث التحضير على تجهيز الأدوية الركبة بموجب تذاكر الاطباء وأن يقتصر بيعها على عملائها دون طرحها في السوق العام • وعلى الرغم من أن قانون مز اولةمهنة الصيدلية يسمح بهذا الاجراء الاأنه أصبح اجراء شاذا بعد صدور القوانين التي نظمت قطاع الدواء ( قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء \_ قوانين يوليو التي آلت بمقتضماها مصانع الدواء للكية الشعب بالكامل أو جزئيا قانون رقم ٢٥ لعام ١٩٦٣ الذي نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشعب وألعى تراخيص ٢٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب) وبعد أن صار قطاع الدواء بالكامل ( فيما عدا الصيدليات ) ملكا للقطاع العام يديره ويشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب ، لهذا أصبح من الضروري الغاء التراخيص المنوحة الصيدليات بتعضير ادوية أو مستعضرات تحت اسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية العلمة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ٠٠٠ » .

وهيث أن الدساتير المرية المتعاقبة قد هرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على مبدأ صون الملكية المفاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي المدود وبالقيود المتى أوردها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وهاغزه على الانطسلاق والتقدم ، غضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لنؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى • ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصسة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (الملاة به من كل من دستور سنة ١٩٣٨ ودستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة به من حستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة به من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة بن دستور سنة ١٩٥٨ ) ، كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميسم الا لاعتبارات نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميسم الا لاعتبارات المالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) وحظر المسادرة المامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المادرة المفاصة الا بحكسم تضائى (المادة ٣٠) •

لا كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحفسير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجسار غيسها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات و والسابق تسجيلها بوزارة الصحة سالى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحسكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة الدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطمون عليها انما جاعت تطبيقا للمادة ١٤ من المادة الثانية المطمون عليها انما باحث تطبيقا للمادة ١٤ من تجيز لوزير الصحة سبناء على توصية اللجنة الفنية لراقبة الادوية سرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من داتسريرى فى تداوله ما يضر بالصحة المامة وشطب تسجيله من داتسريرى فى تداوله ما يضر بالصحة المامة وشطب تسجيله من داتسريرى فى تداوله ما يضر بالصحة على الوزارة ومصادرة الكميات الموجودة منه اداريا دون أن يكون لاصحابها الحسق فى الرجسوع على الوزارة بأى تحويض ، ذلك أن المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وأن كانت قد اشارت

الى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بعدف تحقيق أقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يعدد صناعة الدواء بوجه عام ، الا أنها المصحت من ناحية آخرى عن حقيقة الدالمع لاصدار حذ القانون وهو الرغبة فى قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص الصانع الصغيرة ، لمضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها المامة للادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة المامة للادوية ـ وليس شطب هذا التجيل ـ ينم عن صلاحية تلك المستضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة المدعى عليها في هذا الشيان ه

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فأن المادة الثانية من القسرار بقانون رقسم ١٣ لسسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات \_ التى يتسم تصنيعها بالمسيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة المسحة \_ الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها .

# لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ،

### . جلسة ٢ مايسو سسنة ١٩٨٦ م

برئضة السيد المستشفر محمد على بليغ وثيس المكنة 
ومرد السادة المستشفر محمد على بليغ ومبدوح ومعلى حسن 
ومرد السيدة المستشفرين : ومورد وحدى عبد العزيز وووصل علاه الدين امنساه 
ومشور السيد المستشفر السيد عبد العبيد عباره المهين المرد وحضور السيد / أخيد على نقضل الله الين السر

# قاعسدة رقسم ( ٧} )

#### القضية دقم السنة ٤ القضائيية ((دستورية ))

١ ... دعوى دستوريه ... اوضاعها الاجرائية المتعقة بطريقة رفعها وبيبعاد رفعها تتمال بالتعالي الدعوى الدعورية ... والمحال المحمد الرفعها الذي تحدد محكمة الموضوع يحيث لا يجاوز ثلاثة السهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ... وهـى الدعاع بدعورية من التنظام العام .

٢ ... دعوى دمبتورية ... المعاد القرر ارفعها ... جعاد القلالة اشهر الذي ترضه الشرع كحد أتمى ارفع الدعوى الدستورية طبقا أنص اللفرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المكبة يعتبر حيمادا حتيها يقيد جدكمة الموضوع والخصوم على حد مسسواء ...

المليا - أن مؤدى تمن المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة النستورية التى المليا - أن المسرع رسم طريقا لرقع الدعوى الدستورية التى المنع المنصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الماد الذى حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترقيع الا بعد ابداء تقع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبيل الاحاذا رقعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشعر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سنواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميماد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها تشكلا جوهريا في المتاشى تعيا به المسرع مصلحة عامية حتى ينتظم التداعى في المنائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها، ينتظم التداعى في المنائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها،

وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فأن ميماد الثلاثة أشسهر الذى فرضه الشرع على نحو آمر كحد أقمى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميماد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقمى ، يعتبر ميمادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم قبل انقضائه والاكانت غير مقبولة ،

# الاجسىزاءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين المحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن هرض المراسة •

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم بعدم تبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعبوي أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها .

نظرت الدعوى على الوجهة البين بمعضر الجلسة وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

## المكمسة

# بعد الاطلاع على الاوراق والمدالة

حيث أن الوقائع على ما بيين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أثناها الدعوى رقم ١٩٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما المقارات المملوكة لهما والفاء تصرف الحراسة العامة فيها بالبيع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم 181 لسنة ١٩٨١

بتصفية الارضاع الناشئة عن غرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم الا سنة ١٦ ق قيم حيث دفع الدعيان بجاسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٨١ المسار اليه المهلتهما المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف المذكر ،

وحيث أن الفقرة « ب » من المادة ٢٩ من قانون المسكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المسكمة الرقابة القضائية على دستورية القسونين واللوائح على الوجه التالى ( أ ) •••• (ب) أذا دفع أحد المصوم أثناء نظر دُعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القصائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المسكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لن آثسار الدمع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشعر لرفع الدعوى بذلك أمام المسكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كان لم يسكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها » وربط بينه وبين المعاد الذى حدده لرفعها فصدل بذلك على أته أعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية \_ سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بعيماد رفعها \_ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في المتقاضي تعيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي

مدده ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة آشهر الذى غرضه المشرع على نحسو آمر كعد أقصى لرغم الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تعدده مجدّمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى لا يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتز موا برغم دعواهم قبل انقضائه والا كانبت غير مقبولة •

وحيث أنه لما كان المدعيان قد أبديا الدفع ... بعدم دستورية القرار بقانون رقم 181 اسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة ... أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوغمبر سنة ١٩٨١ غصرحت لهما المحكمة برغم الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٨٨ ، غان الدعوى تكون قد رغمت بعد أنقضاء الاجل المصدد لرغمها خلاله ومن منم يتعين الحكم بعدم قبولها ه

# لهدقه الاسسياب

حكمت المحكمة بمدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدحين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل المعاماء ه

# جلسة ٣ مايسو مسنة ١٩٨٦ م

برناسة الصيد المستشار محبد على يابغ .
وهفسور السادة المستشارين : محبود حبدى مبد العزيز ومبدوح مسطى همن 
ورابع لمنى جمعه وفوزى أسعد موضى وشريف برهام أبور وواصل علاء الدين اعضاه 
وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المبوض المبور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المبد / المبد على نفض الله آمين السر

### قاعسدة رقسم ( ٨٨ )

### القضية رقم ١٣٩ لسنة } القضائية « دستورية »

1 ـ ترك المصوحة ـ المادتين (١٤ > ١٤٢ برانمات .
 طلب المدمى ترك المصوحة وجوافقة المدمى عليه على هذا الترك ـ اجابة المحمى الى طلب عبلا طالدين (١٤ > ١٤٢ عراقمات

٢ ــ طلب التعفل الانضبائ ... الخصوبة الاصلية ... الخصوبة في طلب التعضل الإنضبائي تابعسة للخصوبة الاصلية ... درك الخصوبة في الديري يستايع المتضاء خلب التنخل الإنضبائي .

الدعية قررت ترك الخصومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمادتين 121 ، 127 من تأنون المراغمات .

٣ ــ لما كانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة المخصومة الاصلية ، غمان أثبات ترك الخصومة فى هده الدعوى ... على ما أنتهت اليه المحكمة ... يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الشمار اليه .

# الاجسراءات

بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبـة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها .

ونظرت الدعوى على الوجة المين بمعضر العلسة . وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجاسة اليسوم •

## المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة

هيث أن المدعية قررت ترك المنصومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب؛ ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمدتين ١٤٢ ١٤٢ من قانون الرافعات ه

وحيث أنه عن طلب غوزى حسين على الجمل قبول تدخله منضما للمدعية في طلباتها ، غانه لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان أثبات ترك الخصومة في هذه الدعوى ــ على ما أنتهت اليه المحكمة ــ يستتبع بطريق الزوم انتضاء طلب التدخل المشار السه ،

# الهدقه الاستياب

هكمت المحكمة باثبات ترك الدعية الخصومة والزمتها المصروغات ومبلغ ثلاثنين جنيها متابل أتعاب المعاماة .

#### جلسة ١٧ مايسو سسنة ١٩٨٦ م

بوئاسة المسيد المستشار / محدد على بليسمغ وأيس الحكة وحضور السادة المستشارين/مدوح مصدائي حسن وبنير أبين عبد الجيد ورابع المثن المشاء وموزي أسعد مرائس وحدد كدل محنوط وواصل علاء الدين المشاء وحضور المسيد المستشار الدكتور / لجيد محيد الحظني الموش وحضور المسيد // الجيد على غشل الله

## قاعبدة رقيم ( ٤٩ )

#### القضية رقم ه أسنة ه قضائية « يستورية » (١)

- ا ـ سلطة تفيلية ـ تشريع ـ الاصل أن السلطة التفيئية لا تتهلى التشريع ـ اسلطة من هذا الاصل عهد الدستور اليها في عالات محددة أحبالا تدغيل في نمال الاحمال التشريعية ـ مثال ذلك ـ اللوائع اللازمة النفيذ القوانين .
- ب أواقع تشيئية ب الجهات التي تقتص باصدار اللواقع الشيئية ب هندها الدستور في اللاة ؟؟؟ جنه على مستبيل القصر .
- ٢ -- اوالح تفظية -- تعيين القانون جهاة جعينة لاستدار اللوائع التنفيلية -استقلالها دون غيرها باصدارها .
- الم التح تقايلية ... القانون رقيم ٩٤ اسنة ١٩٧٧ في شيئن تأجير وبيع الإماكن وتنظيم الملاكلة بين المؤجر والمسلاج ... الفقرة اللقائية من جادته الاولسي ... بؤداها ... ان وزير الاسكان والتميير هو المفسى دون غيره باصدار القرارات القرارات القرارة المسادر من المسادر المسادرة بوصفه الاحت تغذية لها ... عدم دستوريته المسدوره من سلطة غير مفتسة ماصيداره من سلطة غير مفتسة ماصيداره ...
- م... لواقع تقولية م. قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ في شأن نقـل
  يمفى الإختصاصات الى الحكم المحلى ... الفقرة الثلثية بن جادته الإولى ...
  تحديلها الاختصاص بأصدار اللواتع الشعيئية والذي مـبن أن عبن القائــون جن
  له المحق في مجارسته ... عدم دستورينها ... أساس ذلك .
- ٢ -- حكم جملى -- اختصاصات ادارية -- الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قائسون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بتقون رقم ٢٢ أسنة ١٩٧٧ المحل بالقانون رقم ٣٠ أسنة ١٩٧٨ المحل ورقم . ه اسنة ١٩٨١ -- القصد منها -- أن بيلائر المدافقون -- بوصفهم رواسام الاجهزة و الرأض العلمة المادة المادة المحلمات والافتصاصات القسيرية للوزراء في هذا الصحد دون أن بتعدى للكه الى الأقصاص باصدار اللوائسية الشعيفية الذي تكون القرانين قد مهـــدت بها الى الأواراء .

# ٢ ... ان الاصل ان السلطة التنفيدية لا تتولى التشريم ، وأنما يقوم

 <sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجاسة حسكما مواثلا في الدعسوى الدستورية رقم ۳۷ أسنة ٥ ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها . غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية » ومن ذلك اصدار الواتح اللزمة لتنفيذ القروانين ،

٧ -- تنص المادة ١٤٤ من الدستور على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القولفين؛ بما ليس غيسه تحديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يغوض غيره في اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل العصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى ، والا وقع عمله اللاقمي مخالفا لنص المادة المشار اليها .

 ٣ ــ متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرازات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

إلى القانون رقم ٩٩ لمسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيغ الإماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٩٦ لمسنة ١٩٨١ حدد فى بعض نصوصه الاحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزيسر الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام ( الباب الاولى منه ) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى المحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها

مشانون تظام المحكم المحلى، وقد من وطبقا المدر واعدالا المدر واعدالا المحكم المادة عالم المحكم المحلم المحتور منطق ما تقدم بيسانه من يكون وريد الاستكان والمعمودي عو المحتص دون غير المحادار الكزارات المنطقة المحكم المحتور المحادار الكزارات المحتفظة المحلم المحتورة المحادثة المحكم المحتورة المحادثة المحكم المحتورة المحدد المحتورة المحدد ا

م لا كان أفتصاص وزير الاسكان في أصدار اللوائح والقرارات اللازمة التنفيذ القانون وقم 20 راسنة ١٩٧٧ الشار الله ومن المبادة القيارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المبادة والمباد من المبادة المباد من المبادة الم

٢ سُدُ أَنْ قانون المحكم المُملَّى المستافر بالقرار بقائسون رقم ١٠

اسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات واالافتصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالرافق العاممة الواقعة في دائرتها نقسلا اليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المسرع بنص المادة ٢٧/١ الشار اليها أن يباشر المخافظون بيوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة المتابعة لهم ب السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصحدد ، دون أن يتعدى ذلك الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء به والتي يتسم لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات المسلطات والاختصاصات المنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) الشار اليها،

## الاجتسراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت محكمة المنيا الابتدائية بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٧ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للقصل في دستورية كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٨ في شأن بعض الاحكام المخاصة بتأجير وبيع الاهاكن وتنظيم العالمة بأجير وبيع الاهاكن وتنظيم العالمة بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعــوى •

وبعد تتعضير الدعوى ، أودعت هيئة المفونسين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجلسة ه أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة هد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقسائع \_ على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق ــ تتحمل في أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقمم ٥٩٤ لسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الشقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الصبابية لانتهاء عقد الايجار البرم بينهما ، وإذ قضي له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ ، فقد طعن الستأنف على هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستُأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أهكام القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العالقة بين المؤجر والستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة معل النزاع بمقتضى قرار مجافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قسرار رئيس الجمه ورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٦ في شان نقبل بعض الاختصاصات الى الحكم المعلى ، واذ تراءى لمحكمة المنيا الابتدائية. عدم دستورية هذين القرارين ، غقد قررت بجاسة ٣١ أكتوبر مسنة ١٩٨٢ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليسا للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ربقم 29 اسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأولى من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى ، وأذ كان قسرار رئيس الجمهورية رقمنم ٢٧٢٠ لسنبنة ١٩٨٧ قد نقل هذا الاختصاص الي المحافظين ، بما نص عليسه في الفقرة الثانية من مادتسه الأولى من أستبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما وردت في القوانين واللوائح المعمول بها في المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، غان قسرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٩٨٧ أسنة ١٩٨٧ المسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المسادة ٨٩ من الدستور التي تقضى بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريعية م

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا نتولى التشريع ، وأنمأ يقوم أختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، غقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخيل في نطياق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المأدة ١٤٤ من الدستور على « أن يصدر رئيس الجمهورية ' اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعقاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في أصدارها ، ويجوز أن يمين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا أ النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك أو من يعينه القانون الصدارها ، بحيث يمتنع علىمن عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللائشي مخالفاً لنص المادة ١٤٤ الشار اليها ، كما أنه متى عهد القانون الى حهة مسنة باصدار القرارات اللازمة التنفيذه استقل من عينة القانون دون غيره بامسدارها ٠

وهيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيسم

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقسم . ١٣٦٠ أسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها -على صدور غرار وزير الاسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه . الفقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمتعمير مد نطاق سريان أحكام ( الباب الاول منه ) كلها أو بعضها على القرى بناء على القتراح الجلس المسلى للمعافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى ٠٠٠ » ولجبقاً لمهذا النص ، واعمالًا لحكِم المادة ١٤٤ من الدستور ــ على ما تقدم بيانه مسيكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غميره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رهم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويكون قرار معافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطلق أجكام يعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمظلقة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ٠

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ اسنة ١٩٨٦ فى شأن نقل بمض الاختصاصات الى المكم المعلى بعد أن نص فى الفقسرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنقل الى الوهدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى تباشرها وزارة الاسكان وفقا لقوافين واللوائع والقرارات المعمول بها المجالات الآتية : -- • تأجير وبيع الاماكن وفتظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر \_ • • • • نص ورارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظة المحافظة المحافظ

المطروحة ـ نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيم الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ النيا ، لما كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ الشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الإولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، غان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢. أذ جاء معدلًا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المسادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه المكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه من استبدال عبارة « المافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من المقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شدأن تأجير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين الوَّجدر والمستأجر المعيل بالقانون رقم ١٣٣١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٤ السنة ١٩٧٩ من أن « يتولى المادة بالنسبة ١٩٧٩ من أن « يتولى المادة التي تدخل في اختصاص المحلفظ ـ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المعلى وفقا لاحكام هذا القانون بـ جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا الجميع الاجهرة والمرافق للطيسة » ذلك أن المقانون الشار اليه المتهدف تنظيم الاحور المتملقة بنظيم الحكم المحلى النشاء وحدات ادارية تتولى معارسة السلطات بنظام الحكم المحلى النشاء وحدات ادارية اللازمة لادارة الاغمال والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاغمال المنافقة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافقة المنافة المنافة المنافقة المنافة المنافقة الم

المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد الشرع بنص المادة ١/٢٧ المسار
اليها أن بياشر المعلقطون سـ بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة
التابعة لهم سـ السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا المصدد،
دون أن يتحدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائسح التنفيذية ،
والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء ، والتي ينسم لها
مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة
( ٧٧ ) المسار اليها ،

## أهبقه الاسبيان

#### عكبت الحكمة:

أولا : بحدم دستورية قرار معافظ المنيار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٧ .

ثانيا: بعدم دستورية الفترة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى غيما تضمنته من استبدال عبارة « المساغظ ألمنتص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانيسة من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيم الاملكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والستأجر المسحل بالقانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٨١ ه

# جاسية ١٦ يونيية سنة ١٩٨٦ ه.

برطاسَة الْعَلَية الْمُنْقَلِّيلَ مُحَيِّدًا عَلَى الْمُسْتَعُ

وَسَفَهِد السِادة السائطانين: معيد معدى عبد العزيز فيعدد مطفى حسن وباير معد الجد ورايح البلني جمه وقورى اسعد موجس والتكثير بحيد ابراهم ابر المينين معدد المدارية المالي جمه وقوري اسعد موجس والتكثير بحيد ابراهم ابر المينين

مة المنتسوش أمين الميسن

وجنينور المبيد السخابان السيد عبد المديد مهنان هما وحضور السيد / اسع ملى نفسيل اللسه

#### قاعسدة رقسم ( ۴۵۰ -

## القديتان رقها ١٣٩ منيه ١٤ إلهمنة ع قصائية ﴿ مستورية ﴾ (١)

- ا سشريع غيرورة رقاية قضائية رفصة التشريع الإستفائية المصدوس
   عليها في المادة ١٤٧ من المستور الشريط الالزمة المؤرستها خضومها الرئمانية المستورفة المطبئية .
   ارتمانية المستورفة المطبئية .
- عن التكنة صوران التكنة الخلصة وعبر السابس بها الدهان سوئل الاستشاء
   وق العدود وبالقيادة التي اوردها الدستور بيسان ذلك .
- عن ١٩٤٥- عليه شريق شد لم يشد الشارع الدستوري أن بجمل من
   عنو اللكية بقل عميد بيشت على الطلب الشريع الذي تقضيه المسالح
   العاد ما أساس ذلك مراكبة أنا من الدستور من
- العام بـ أساس ذلك سـ السادة ٢٦ من الدسستور ... ... العام بـ أساس فلك سـ السادة ٢٦ من الدسستور ... ... المناكات عنيا اللي المسلوم الله المناكات عنيا اللي المسلوم الله المناكزة المناكزة من القواهب المناكزة المنا
- ٢ ــ تعريض ــ أبوال ــ عدم ردها عينا الى أصحابها طبقا للبلدة المناسبة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ــ شرط صحة من الفلعية الدسستورية ــ وجوب تعريضهم عنها تعويضا معادلا القيمتها التقييسية .
- ٧ ــ تعويض ــ جلكية ــ التعويض الذي قربته المادة الثلثيبــة من القرار بقبــتون رقم ١١١ اسنة ١٩٨١ عن الإمــوال والمبتلكات التي استثنيت من قامدة المــرد الديني ــ بتحدد الى هد بياعد بينه وبين قيمتها المحقيقية اثر قلك ــ عــدم دســتورية المادة المتكورة . نطــاق عدم الدستورية .

<sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما مسائلا في الدعموى الدستورية رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق .

- ٨ -- جنكية القيم -- جنكية القيم الشكلة ونقا القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٨٠ باسدار قانون حياية القيسم من العيب -- تعتبر جهة قضاء انشئت كيحكية دائية التهاقير ما قيط بها من اختصاصات اساس خلك نم
- ٩ حكية القيم القاضى الطبيعي حكية القيم الشكلة وفقاللقانورونموالسنة
   ١٩٨٠ العابر القاضى الطبيعي في مفهوم المادة ١٨ من الدساور والتسسية
   المنازعات القسوس عليها في المادة السادسة من القرار يقانون وفي ١٤١ السنة
   ١٩٨١. .
- ١٠ قرار بفابون جهلله التشريعي المادة ١١٧ من الدسستور القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها - تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القائدون -اسامي ذلك .
- ١ المستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور ان الدستور وان جعسل لرئيس الجمهورية أختصاصا في أصدار غرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية 4 منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه غاوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تتهيأ خال هذه الغبية ظروف تتواغر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الي حين انعقاد مجلس الشبعب باعتبار ان تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها : واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المكمة الدستورية العليا \_ وعلى ما جرى به قضاؤها \_ تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شانهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب نلنظر في اقرارها أو علاج أثارها م
- ٢ ـــ البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ است.
   ١ ـــ ١٢٠ من الاعمال التحضيرية )

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسسة أن الاستباب التي دعت آلى الاسراع باستداره في غيية مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قرارات فسرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارىء باطلة ومعدومة الإثر قانوناء وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، أن ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضم لتدابير الحراسية الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى والامسر الذي اقتضى الاسراع بالتدخسل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فأن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون الطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبق للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعي على ذلك القرار بقانون بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه •

س أن الدساتير المصرية المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الفاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالقيدود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط المفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة القدومية التي يجب تنميتها والمفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى سبيل تمقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تمقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تمقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تمقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تمقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها

للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا للقانون ( الادة ٩ من دستور سنة ٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سسنة ٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سسنة ١٩٥٠ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٨ ) وأباح الدستون المقائم في المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١) وأباح الدستون المقائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعريض ٠

٤ ــ لم يقصد الشارع الدستورى ان يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه المسالح العام قنص الدستور القائم فى المادة ٣٣ منه على أن ( الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستطى وينظم المانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استعلل ، ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية المخاصة ودورها فى خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق فى تنظيمها على النحو الذى يراه محققا للصالح العام .

ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانــون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في المقانون المدنى لبيع ملك المعير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والمتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعشية أمر يتعارض مع مقتضيات الســلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياســية فى الدولة وييرر الالتجاء الى التنفيذ بطــريق التعويض بدلا من التنفيذ المينى .

ان الشرع وان كان يملك تقرير المكم التشريعي المطعون عليه
 تنظيما لحق الملكية في علاقات الاغراد بعضهم ببعض على ما

تقدم ، الا أن صحة هذا المحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تعليه المبادى، الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط غيه لكى يكون مقابلا للاموال والمعتلكات التى تناولها التنظيم أن يكون مطدلا لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى الملثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطمون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحقق ذاته ويعتبر بديلا عنه ه

٧ — ان التحويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بتانون المطعون عليه عن الاموال والمتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العينى ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمتلكات والتى زادت — على ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر — اضعافا مضاعفة الامر الذى يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم بسلامة النص التشريعى المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالى يكون هذا النص فيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والمتلكات بعير رضاء ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحسكم المادة ٣٠ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار يقانون رقم معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار يقانون رقم ما الاموال والمتلكات التى أشارت اليها من قاعدة الرد العينى مقابل التعويض الذى حددته مـ

٨ - ان محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ٥٥ لسسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قصاء انشبت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات حددتها المادة

٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل ف دعاوى غرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالث من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشحب وذلك وغقا للضوابط المنصوص عليها ف هذا القانون وطبقا لملاجراءا تالمنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية المقيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أملم تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لملرق واجراءات الطعن في أحكامها وسماع أقوال وتنظيم لمطرق واجراءات الطعن في أحكامها و

- ٩ ــ ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة الذكورة بالاغتصاص بنظر المنازعات المتملة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستمقة وفقا لهذا المقانون وكذلك المنازعات الأخرى المتملقة بالمراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر مختلفة قد تتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعى في مفهوم المادة ١٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشان ، ويكون النعى عليها بمفائفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض •
- ١٠ ــ أنه وان كانت المادة ١٩٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لا كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا ألى المادة ١٤٧ من

الدسنور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التى تصدر طبقاً لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون . ومن ثم مأنها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فخالئ الموصوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أسساس متعينا وفضسه ه

# الاجسسراءات

بتاريخ ٢٤ ستبمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفتى الدعوبين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم اصليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر ٠

وقدمت ادارة تضايا العكومة مذكرة طلبت نميها الحكم برنمض الدعــوى •

وبعد تتضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار الحكم شيهما بجلسسة اليوم ٠

#### المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة . حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وهيث أن الوقائع ـ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسسائر

الأوراق ... تتحصل فى أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الدعى عليهم الاربعسة الاخيرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٨/١/ ١٩٧٨ الصادر اليه من مورث المدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة ظمن ممتلكات البائع وتصرفت غيه الحراسة بالبيع ١٩٧٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ م محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/١/١٩٧٩ بطلبات المدعى غاستأنف المدعى عليهما الثانى والمفامس هذا المحكم بالاستثنافين رقمى ١٥٧ و ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت للدعويان برقم ١٤٠ لسسنة ٢ قيم ورقم ١٤٦ لسسنة ٢ قيم حيث دفع المدعى بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وبجلسة ٢٤ يوليو سنة ١٨٠٧ رخصت محكمة القيم المدعى برفع دعواه الدستورية عولي سنة ١٨٠٧ رخصت محكمة القيم المدعى برفع دعواه الدستورية خلال شهرين ، فأقام الدعويين المائتين ،

وحيث أن المدعى ينمى على القرار بقانون رقم 181 اسنة اعدار المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لمحدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التقويض التشريعي المغول له ولمدم توافر الحالة التي تسبوغ سرعة اصداره في غيبة مجلس الشبب ، كما ينمى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد المينى على الاموال والمتلكات التي غيبه من عدم سريان قاعدة الرد المينى على الاموال والمتلكات التي خضمت لتدابير الحراسة وتم بيمها ولو بمقود ابتدائية قبل المعلى عن غرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤ و ٣٠ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وحظر المساهرة من الخاصة بغير عكم قضائي كما ينمى علي المدة السلاسة منه مخالفتها للمادتين ٨٤ و ١٦٧ من الدستور ه

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون على الله صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على الذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتضاد تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خازل خمسة عشر يوما من تاريخ حسدورها اذا كان المجلس قادًا ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، غاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأشر رجعي ما كان لها اذا رأى المجلس اعتسماد رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة نفاذها في المترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه الخسر» •

وحيث أن المستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاهتصاص الاستثنائي عدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائب وأن تتهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافسر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الي حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذ كأن الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فأن رقابة المحكمة الدسستورية العليا ... وعلى ما جرى به قضاؤها ... تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبار هما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة غرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها .

وحيث أنه لما كان البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قررارات غرض الحراسسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن هالة الطوارىء بالطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، أن ترد عينا لهؤلاء الاشكاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أماوال وممتلكات ، وقد ضدرت بذلك معلا بعض الأحكام من القضاء العادى ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالمتدخل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت هائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة والواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الامسوال والمتلكات عينا من المائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم غأن رئيس الجمهورية اذ اصدر القرار بقانون المطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧٠ من الدستور ، ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمفالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه ٠

وحيث أن المادة الأولى من القرار بتانون رقم ١٤١ نسسنه المادرة بفرض الحراسة على أن « تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشماص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا التي أحكام القانون ١٩٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارى، وتتم أز الة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون ٥٠٠٠٠ » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم في هذا الشأن من اعتبار تلك الأوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها غاقدة لسندها في أمر يتضمن اعتداء على الملكية المخاص التني نص الدستور على صونها وعمايتها هما يجردها من شرعيتها المستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفصل المادي المدوم

الاثر قانونا • جاء المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمى لحكم المادة الاولى ولازمه القانوني فنصت فى صدرها على أن « ترد عينا إلى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير غرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا النقانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » • غير أن المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والمتلكات لظروف قدرها وحاصلها ان جانبا من هذه الاموال بعضها عقارات كانت قد بيعت من المراسة العامة لشترين هسنى النية وبعضها ارانهى زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها القساط تمليك وسلمت اليهم غعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشسأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفة الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك مالم يكن قد تم بيمها ولو بمقود ابتدائية قبل الممل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار ةانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة او ربطت عليها أتساط تمليك وسلمت الى صغار الزارعين فعلا بهذه الصفة واو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، غفي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجة الآتي :

- (1) بالنسبة الاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشلا لضريبة الاطيان الاصلية المغروضة عليها حاليا •
- (ب) بالنسبة للمقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيسم ٠

- (د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف •
- ( ه) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا المبنود السابقة ربع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لمم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام المسددد ٠

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على اقساط لمدة لا تجاوز ثلاث ســنوات \* .

وقد جاء فى الذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المسار اليه أنه « وليس ثمة ما يحول دون تدخل المسرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طاللا أن هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق فى التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب المسأن والمصلحة المامة بما لا يتضمن اهدار لاى من الحاجتين على حساب الاخرى و ولما كانت قيمة الاموال والمتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المسأر اليها ( ومنها عقارات واراضى عليها وأوراق مالية ومنشآت تجارية ) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على اساس ١٩٠٥ مثل الضربية المقارية والمفروضة على العقارات فى سنة اساس ١٩٠٥ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٩٩ ولا شك أن قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المسار اليها » •

وحيث أن الدساتير المربة المتعاقبة وأن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي المعدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة

القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتي لم تشا أن تجعل من مسون الملكية المناصة وحرمتها عائقا في سسبيل تحقيق الصالع العام فأجازت نزعها جبراعن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا القانون ( المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستورسنة ١٩٧١ ) واباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبتانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستورى أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضية الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٧ منه على ان « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ٥ ولا يجوز أن تتعارض في ظرق استخدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان للمشرع المسق في تنظيمها على النصو الذي يراه محققا للماللح العسام •

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمتلكات عينا الى الصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه د لا يعد وان يكسون استثناء من القواعد المقررة في القانون الدنى لبيع ماك الغير تقديرا من الشرعبان استردادتلك الاموال والمتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويبور الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العينى على ما سلف بيانه ، وهو ما عرت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه ما تنفيذ الاحكام القضائية الحي

تقضى بالماء القرار الادارى او التى تقرر انمدامه الاصل أن يتم عينا غاذا ما تعلق الامر بقرار غرض الحراسة غان مؤدى الماء هذا المقرار او تقرير انمدامه أن ترد عينا الى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموال و غاذا ما استحال التنفيذ المينى لما يترتب عليه من المساس بمراكز قانونية او حقدوق للغير استقرت المترق طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه و أذا ما استحال التنفيذ الميني تعين أعمالا للمبادى والمالف بيانه ما أذا ما لمقهم من اضرار التنفيذ بمقابل ومؤداه تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار التنفيذ المينى » و

وهيث أن المشرع وأن كسان يملك تقرير المسكم التشريعى المطعون عليه تنظيما لحق الملكية فى علاقات الأفراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الأ أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية بما تمليه المبادىء الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الماصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تحويض يشترط فيه لكى يكون عقابلا للاموال والممتلكات التى تناولها التنظيم أن يكون معادلاً لقيمتها الحقيقية وهى فى الدعوى الماثلة قيمتها وقت اقرار بيها بمقتضى النص المطعون عليه أذ بتحقق هذا الشرط يقسوم التعويض مقلم الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لا كان ذلك ، وكان التعويض الذى قررته الادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والمعتكات التي استثنيت من قاعدة الرد العيني ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة المقيقية المال الاموال والممتلكات والتي زادت \_ على ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر \_ أضعافا مضاعفة الامر الذى يزايله وصف المتعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم اسلامة النص وصف المتعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم اسلامة النص المتشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا المنص غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والمتلكات بعير رضاء

ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية المكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانيسة من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطمون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والمتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد السيني مقابل التعويض الذي حددته •

وحيث أن المدعى ينعى على المادة السادسة من القرار بقسانون المطعون عليه أنها اذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المعلقة بتحديد الاموال وقيمة التععويضات المنصوص عليها في المادة السابقة ( الستحقة وفقا الحكام هذا القانون)، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمسل بالقسانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض المراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون ٠٠٠ » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات الشار اليها من القضاء المدنى وهو قاضيها الطبيعي الى قاضي آخر وعدلت في أختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمذالفة المادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضي حق مصون ومكفول للناس كالمة ، ولكل مواطن حق الالتجاء قاضية الطبيعي ٠٠٠٠ » وتنص الثانية على ان « يحدد القانون الهيئات القضائية والهتصاصاتها ٠٠٠٠٠ » .

وحيث أن محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم «السنة ١٩٥٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات عددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى غرض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وغقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٧٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دءع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحسكامها ، ومن ثم غان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة الذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتطقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات الستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة مضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل غيها ويحول دون تشتبتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها عتكون قد أسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعي في مفهوم المادة ١٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشان ويكون النمي عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرغض، وهيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الاأنه لما كان القرار بقانون رقم ۱۶۱ لسنة ۱۹۸۱ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص الشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيأنه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل مـــ ١ يتناوله القانون بعا في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية والهتصاصاتها ويكون المتمى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رغضه •

# لهنده الاسبياب ..

حكمت المجكمة في الدعوى رقم ١٢٩ اسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٥ اسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ بقصفية الاوضاع الناشئة عن مرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيمها ولو بعقسود ابتدائية قبل المعل بالقانون وقم ١٩٨ اسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشسئة عن مرض المراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صفار المزارعين غملا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيمها قرار من مهاس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزراعى قبل المعمل بالقانون المذكور ، ففى هدذه المالات يعوضون عنها على الوجه الآتى:

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا .
- (ب ) بالنسبة للمقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيمت بــه ،
  - (د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بعقدار النصف ء
- (م) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التمويض المستحق وهقدا البنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧/ سنويا علي ما لم يؤد من هذا التمويض وذلك اعتبارا من تاريخ المعلى بالقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٤ المثار اليه حتى تمام السداد ٠

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقسلها لمدة لا تجاوز ثلاث سسنوات ء

وبرفض ما عدا قال من طلبات ، والزهت المحكومة المصروخسات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة م

#### جاسة ٢١ يونيسة سسنة ١٩٨٧ م

برئاسة السيد الستشار مصد على بليهم ويسالحكية

وعضور السادة المستشارين : محبود حيدى عبد العزيز ومبدوح بصطفى حسن وخير أبين عبد المجيد ومحمد كبال معفوظ والدكتـور عوض محبد المر والدكتـور محبد ابراهيم ابر المعينين

.وحضور السيد المستشار / السيد عبد العبيد عبارة المسوش

وهنسور المسيد / أحبد على نشل اللسبه أمين السر

#### قاعــدة رقــم ( ٥١ )

#### القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائيــة « دستورية »

إ - الأعمال السياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوانسين والذيائع - الاستفاد - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .
 رخص الدستور - في المادة ١٥٢ منه - ترثيبي الجمهورية أن يستقنى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل محسائص المائد المليا .

لا يجوز أن ينفذ حدًا الاستفتاء لريعة الى اهدار أهكام الدستور أو جفالفتها . المرافقة المسمية على جادىء مهية طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهده المبسادىء الى جرئية المنصوص الدستورية ، ولا تصحيح ما يشوب المنصوص التشريعية المقتلة لملك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ــ تفضع هذه القصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من وقابة دستورية .

- السنور ب المادة المضاوسة بعد تحديلها في ٢٧ مايي سفة .١٩٨ , الساسها النظام المستور تطلب في المادة المفاصمة منه تعدد الاحتراب ليقوم على اساسها النظام السيامي في الدولة ، وكفل حرية تكوينها في الإطار الذي رسمه لمها بما يستقيع ضمان عن هي الانضمام اليها . الحرمان من هي الانضمام اليها يشكل اعتداد على حسق كله الدسستور .
- 7 ــ نستور ــ المائدة ١٢ من النستور ــ هن سسياسي .
  الشعقول السياسية المتصوص عليها في المدة ٢٢ من الدستور من الحقـــوق المائد المائد المديد المستور على كفائتها وتبكن الواطنين من ممارستها له المسامه في المثار تبادلتهم ومعاليهم في ادارة دغة المحكم ورعاية مسالح الممامة في المثار تعامله المدار تلك المحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .
- الحرمان من الحقوق والانشطة المسياسية دستور القانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٨. الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٨ نحرم المساسة ١٩٧٨ . من المواطنين عربة! حطفة ومؤيدا من حقهم في الانفواء المسياسية ومن مباشرة المقرق والانساسية المساسية كفقة - يضوى ذلك على اهدار لاصل تلك المصقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالف - لحكم المادشين ٥ / ٣٢ من المساورية )

م السلطة التقديرية للمشرع ما الرقابة التضطية على دستورية التشريعات . الاصل في سلطة التشريع عند ننظيم الحقوق انها مسلطة تقديرية : والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تبد الى طلاحة اصدارها ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون القيد بالمحرد والضوابط التي نص عليها التستور مد خضوع هذه التشريعات بال تتولاه هذه المكتة من وقابةا دستورية .

١ — ان الحكومة دخمت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعسوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم اعمالا لنص المادة ١٥٦ من الدستور ، مستعدفا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وحيث أن هذا الدنم مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا، » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من النامية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هــذا الاستفتاء ــ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والعرض منه ــ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ل كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه الباديء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وهقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه المنصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه الحكمة من رقابة دستورية . هذا غصلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحق غثة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور، والتى ينبغى على سلطة التشريع آلا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تناى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحسكومة به ويكون الدفع الميدى فيها بعدم اغتصاص المحكمة بنظر الدعوى حورمته على غير أساس متعيناً رفضه و

ب سالدستور أذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاهزاب كأساس للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالنزام الاهزاب جميعها سسواء عند تكوينها أو في مجال معارستها لعملها سبالقومات والباديء الاساسية الممتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، وهو مالا يعني أكثر من تقيد الاصراب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور سبم اعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، غان الدستور الدينة عدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسي في الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها ، بما يستتبع عنما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال معارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعي للصرب وتتأكد شرعية وجدوده في واقع الصياة السياسية ، وبالمتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

س المادة ٦٢ من الدستور ، التي وردت في الباب الثالث منه النظام بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان :
 « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وغقا لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطنى »
 ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها

وتمكين المواطنين من ممارستها ، اضمان أسهامهم فى اختيسلم قياداتهم وممثليهم فى ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك المقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحيساة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به فى آكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشحيية ، ومن ثم غأن اهدار تلك الحقسوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور معالة فى المادة ٦٢ منسه ه

- ٤ ـــ با كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخليسة والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب البسياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشــطة السياسية كافــة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا بما ينطوى على اهدار لاصل الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٢ من الدستور و المتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٢ من الدستور و المتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٢ من الدستور و المتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٢ من الدستور و المنتور و الم
- م الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم المقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة المدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالصحود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فأن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغى الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطمون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلغد بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذى يحتم بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذى يحتم الخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

## الاجسراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى في ١٢ فير اير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية الملاة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشسأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي،

وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم الفتصاص المحكمة بنظر الدعوى واهتياطيا برفضها ٠

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجلسـة اليوم .

#### ألحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قسرار الاحالة وسائر الاوراق - تتصل فى أن المدعيين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكسم بوقف تنفيذ والماء القرارين المادرين من المدعى العام الاشتراكى فى الثانى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقيما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوقد المصرى القديم وادارته ، واذ تراءى لحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ غبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا المفصل فى دستوريتها

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواده ، ٤٠ ، ٤١ ، ١٢ ، ١٧٨ من الدسستور ٠

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى 
تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه مسدر بعد استفتاء 
شعبى تم أعمالا لنص المادة ١٥٠ من الدستور ، مستهدفا تأمين 
سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية 
الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال 
السياسية التي تنصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين 
والملوائه - •

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتمل بمصالح البلاد العليا ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجسوز أن يتخذ حدا الاستفتاء \_ الذي رخص به الدستور وهدد طبيعته والغرض منه \_ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادىء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا اللاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالي لا تصحيح هذه الموالفقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المباديءمن عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالقالي لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا غضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شان يتعلق بحق فئة من المواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور ، والتي ينبغى على سلطة التشريع ألا تثال منها والا وقع عملها مُمُالَقَتُهُ للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدغم المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ــ برمته ــ على غير أساس متعينا رفضــه •

### وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المادة الرابعة من التانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ــ المطعون عليها ــ تنمن على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة المقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى اخساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٧ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناسب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٣٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله غيها عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاه) •

ويعتبر اشتراكا فى تيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير المام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحرب •

ويخطر الدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا المقاتون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه فى هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب الشار اليها بالمفقرة الاولى .

وييت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة هكم المادة ٩٠ من الدستور » • وحيث أنه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه الخادة ، أنها اذا قضت بحرمان هئة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مغالفة لحكم كل من المادتين ه ، ٢٢ من الدستور ،

وهيث أن المادة ه من الدستور ــ المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .. تنص على أن « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمباديء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور • وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسي في الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقر اطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنيسة ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيسم الديموقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودغم هذا العمل الى أهداغه المرسومة » • وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشمبي الوهيسد ممثلا في الاتحاد الاثمتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحسراب ، وذلك تعميقا النظام الديموقراطي الذي ألقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الاولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشبعب العاملة ٠٠٠٠ » وبما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادىء تحدد مفهوم الديموقراطية التي أرساها ، وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية ـ وهي جوهر الديموقراطية \_ أو بكفالة المقوق والحريات العامة \_ وهي هدفها \_ أو بالاشتراك في ممارسة السلطة \_ وهي وسيلتها \_ ، كما جاء ذلك التعديل انطالقا من حقيقة أن الديموقراطية تقسوم

المسلاعلى الحرية ، وانها تقطلب به الممان انقاذ معتواها به تعددا حزبيا ، بل هي تحسم هسلما التصدد كفرورة الزمة التكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا هرا واعيسا .

لا كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص فى مادته المخامسة على يحدد الاحراب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، يحمل هذا التحدد غير مقيد الا بالتزام الاحراب جميعها ــ سواء عند تكوينها أو فى مجال معارستها لعملها ــ بالمقومات والبادىء ما لا يعنى أكثر من تقيد الأخراب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور . وهو الدستور ــ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور ان تعدد الاحراب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدستور المحولة ، يكون قد كفل بالمرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى المصرب وتتاكد شرعية وجوده فى والتم الحيامة السياسية ، وبالتالى فان المرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

سوخيث أن المادة ٢٢ من الدستور ، التي وردت في الباب التالث منه الخاص بالحريات والحقوق والولجبات المامة تنص على أن : «المولطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحتكام لقانون ، وصناهمته في الحياة العامة واجب وطني » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، احتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنيين من ممارستها ، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم ومعثلهم في ادارة شمان حق كل مواطن في ممارسة على المحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهبته في الحياة العامة من طريق ممارسته لها ، واجبسا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة اهمية الاستاليا واحبا

بالسيادة الشبعبية ، ومن ثم فأن اهدار تلك المقوق يعد بدوره مضالفة لاحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢ منسه ٠

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشمأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئسة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كلفة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ، بما ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ه ، ٢٢ من الدستور ،

وحيث أنه لا يقدح في هذا النظر ، ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره الشرع من استبعاد من أغسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أي نشاط سياسي وذلك في أطار السلطة التجديرية المفولة له أعمالا للتفويض الدستوري الذي تضمنته المادتان و ، ٦٢ من الدسمتور عندما أحالتا تنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة المقوق السياسية الى القانون ، دون وضَّم قيود معددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاحمة اصدارها ، الا أن هذا لا يمنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم فأن تنظيم الشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية، ينْبِعُنْ أَلَّا يعضِف بهذه المحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النبص المطعون عليه ، أذ تعرض للمقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم عِيَّةُ من الواطنين منها عرمانا الطلقا ومؤبدا على والسلف بيانه مجاورا بذلك دائسرة تنظيم تلك المعقوق ، الأمر الذي يبعثم اخضاعه لا تتولاه هَذَهُ الْمُكَامَةُ هَنَّ رَقَابُةً دَسَلُتُورِيةً فَخَالَ أَنْ لَا شَيْنِا اللَّهُ عَلَى بِدَانِ وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفترة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ولما كانت بلقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤداء ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يتبل الفصل أو التجزئة ، ومن شم فأن عدم دستورية نص المفترة الاولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريتها برمتها ،

# لهلقه الانسجاب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رهم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ٠

# القتسماليشالق

الاحكام المسادرة في دعاوى التنسازع

### جاسسة ٧ ينساير سنة ١٩٨٤ م

برلاسة السيد الستشر الدكتور تتمي عبد المبور رئيس الحكة وحضور السادة المستشرين : مجمد على راغب بليغ ومصلفي جبيل مرسي ومحدو مصلفي حسن ومحد عبد الخالق النادى وبنير أبين عبد الجيد وشريف برعام نور اعتساء وعضور المسيد المستشر الدكتور جدد ابراهيم أبو المبنين المسوش وحضور النسيد / أحيد على غضل اللسه وحضور النسيد / أحيد على غضل اللسه

# إلى المنافقة المنافقة

### الغضية رقم و لسنة ٤ القضــائية ((تنازع.)).

- ١ ــ تفارع المنصل ــ المسئلة في دعوى الشارع .
   يشتوط نجين برفع دعوى الشارع أن يكون من قوى الشان ، أى كان طرفا في المشارعات الذي مدت بشائها الشارع في الافتصاص .
- ٧ الوكالة دموى جنالية دمسوى التشرع .
  ابداء الدغاع بن جمام في دموى جنالية يجمل وكالته متصورة على تلك الدموى .
  دموى التشارع في الافتصاص دموى جستيلة من الدموى الجنائية في جوضوعها واجراءاتها والحكم نبيها وانست اجتدادا لها .
- ٣ سـ طلب التعفل الانتسائي ــ نسوله . المعنومة في طلب التعفل الانتسائي تقيمة للغصوبة الصلية .. عدم تيسول الدعوى الاصلية بستاني التقيام .
- ا ــ أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستثورية العليا المسادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ تنص غقرتها الأولى على آنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ٥٠٠ و ومؤدى هذا النص أنه ينبغي غيمن يرقم دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهسة القضائية المختصة أن يكون من دوى السان ، أي له صفة في رقع الدعوى ولا نتوافير هذه الصفة الا الذا كان طرعا في المنازعات المخصومات التي حدث بشائها المتنازع في الاختصاص .
- الدعى الاستاق عد العليم حسن رمضان المعامى قد ذكر ف محمديقة الدعوى وبمذكرة مناعد أنه يوهمه بالنا عزر بقسسه ،

وهو لم يكن طرفا في احدى القضيتين معل التنازع المدعى به، غانه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رمم طلب تعيين الجهة القضائية المنتصة ، أما عن استناد المدعى المي أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فأنه لم يقدم ما يدل على تنيام هذه الوكالة في رفع الدعوى الحالية ، كما أن حضوره مع هذا المتهم وأبداء دفاعه عنه في الجناية سسالفة الذكر لا يغيد قيام تلك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجعل وكالته مقصورة على هذه الدعوى 4 ومن - ثم غلا تمتد وكالبة الجعي كمجام في الجناية الشار اليها الى رنمعه دعوى التنازع فى الاختصاص التني تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها ، وليست امتدادا لها ، ولا يعير مَنْ ذلك ، ما ذهب النه المدعى من أن وفاة المتهم المذكور لتنفيذ المكم باعدامه لا تنتمي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدنى التي تنص على أنه « على أي وجه كأن انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى تعالة لا تتعرض معها للتلف ٢٠٠٠ ذلك لأن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبددا الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة مبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخد من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر ف الدعوى العالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتى قضاء من الاعمال القحفظية التي يقتضيها الدفاع عن التهم في الدعوى الجنائية ، كما لا يجدى الدعى في اثبات صفته فى رهع الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله غورا ٠٠٠ وله ولعيره التظلم أمام القصاء من الأجراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠ » اذ أن هذا النص

واضع الدلالة على أن خدمه قاصر على رفع التظلم من الاعتداء أو اتم على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال 4 ولا يسرى بداهة على رفع طلب الفصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكسر •

لما كان ما تقدم ، فأن المدعى لا تكون له صفة في رغع الدعوى، ويتعين لذلك المكم بعدم قبسولها •

س أنه عن طلب التدخل الانضمامي ، فأنه متى كانت الدعــوى الاصلية غير مقبــولة لانتفاء صــفة الدعى في رفعها ، وكانت المصومة في طلب التدخل الانضامي تعتبر تابعة للخصــومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطـريق اللزوم انتضاء طلب التدخــل الانضمامي .

### الاجتسراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المفتصة بنظر الجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ أسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا وتحقيقات الجناية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا • وبعد تَحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت هيه

رأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمعضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجاسة اليسسوم .

### الكافسية

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الايضلحات والداولة ، حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر (م) ٢١ ـ المتكمة الدستورية )

الاوراق ... تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المحامى قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٧ غبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها منفتة غيها بأنه وكيل عن الملازم أول خالد احمد شوقى الاسلامبولي المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا • وأن هذا المتهم وآخرين قد أهالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليسا حيث تمدك المتهم اثناء المحاكمة بعدم ألختصاصها بنظر الجناية المسار اليها غير ان المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ولم تتخل نيابة أمن الدولة عن الدعوى التي تباشر تحقيقيها ، واذ رأى المدعى أن ثمت تنازعا ايجابيا بين هاتين الجبتين حـول الاختصاص ، فقـد أتام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المفتصة بنظر الجنايات الموصوفة في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقد تاشر من المدعى على هامش صحيفة المدعوى بأنه يرفعها بالأصالة عن نفسه ٠

وحيث أن المدعى قدم بجلسة التحضير المنعقدة فى ٤ مايو سنة ١٩٨٢ طلبنا بقبول تدخل الاشخاص المبيئة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مايو سنة ١٩٨٣ منضمين له فى طلباته باعتبار أن غريقا منهم هم ورثه المتهمين الاربعة الاول فى الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم بتى المتهين الذين حكم عليهم فى تلك الدناية بالاشغال الشاتة . واستند فى طلبه الى أنه كان وكيلا عن المتهمين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوغاتهم وغقا للمادتين تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوغاتهم وغقا للمادتين

مخافعيان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا في طلب التدخيل ، أها. بالنسبة لباقى طالبي التدخل، غلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة لوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشغال الشاقة ،

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة دمعت الدعوى بعدم تبولها لرغمها من غير ذى صفة تأسيسا على أن المدعى لم يكن متهما في أى من المقصيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ١٣٠٤ لسنة ١٩٨١ أمن دول الشأن الذين عنتهم الملادة ٢٦ من قانون المجكمة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وذالته عن المسائزم خالسد أحمد شوقى على ما جاء بصحيفة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وذالته عن المسائزم خالسد أحمد شوقى على ما جاء بصحيفة الدستور المائلة ،

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٩٧٩ تنص في فقرتها الاولى على أنه « لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المنتصة ٥٠٠ » ومؤدى هذا النص أنه ينبغي عيمن يرفع دعسوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من دوى الشأن على له صفة في رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصقة الا ادا كان طرقا في المنازعات أو الخصومات التي حدث بشائنها التنازع في الاختصاص .

لا كان ذلك وكان الدعى الاستاذ عد الطيم حسن رمضان المحامى قد ذكر فى صحيفة الدعوى ويمذكرة دفاعه أنه يرهما عن نفسه ، وهو لم يكن طرفا فى احدى القضيتين مجل التنازع المدعى به ، غانه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رغم طلب تعيين الجهة القضائية المفتصة ، أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الأول فى الجناية رقام بالسبنة المارة أمن دولة عسكرية عليا إ، غأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة فى رغض الدعوى المالية ، كما أن ممتوره مع خذا المتهم وابدا،

دفاعه عنه في الجناية سالفة الذكر لا يغيد قيب م تلك الوكالة ، ذِلك لان ابداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجمل ودالته مقصورة على هذه الدعوى ، ومن يتم غلا تمتد وكالمة المدعى كمجام في الجنابية الشار اليها الى رغعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها، وليست امتدادا لها ، ولا يغير من ذلك ، ما ذهب اليه المدعى من أن وهاه المتهم المذكور لتنفيذ الحكم باعدامه لا تنتهى به الوكالة وهقا للمادة ١/٧١٧ من القانون الدني التي تنص على أنه « على أي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى عالة لا تتعرض معها التلف » : ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة أبتداء ويبدأ الوكيل في تنفيذها كما الن مؤدى هذا الغص أن يلتزم الوكيل بالرغم من اينهاء الوكالة قبل تعام العمل محل الوكالة بأن يتهذ من الاعبال التصفيلية ما يصون مصلحة الموكل وهوما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتي قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوي الجنائية ، كما لا يجدي الدعى في إثبيات صفته في رفع الدعوى المايثلة اجتجاجه بما نصبت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يهتقل بأسباب القبض أو اعتقاله غورا ٠٠٠٠ وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجسراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠٠٠ » أذ أن هذاً النص وأضح الدلالة على أن حكمه , قاصر على رفع التظلم من الاعتداء اللياقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال عرولا يسري بداهة على رضيع طلب الغفل؛ في التنازع في الانتصاص بين جهتين قضائيتين أو اكثر. .

الله كانهما تقدم عنان الدعى لا تتكونها هيئة في رغم الدعوى ، ويتمين الذلك المكم يعدم تبسيلها ،

وحيث أنه عن طلب التدخل الانضمامي عفانه متى كلنت الدعوى

- TYT -

في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غأن عدم تنبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

الاصلية غير مقبولة النتفاء معقة الدمئ في رفعها ، وكانت الفصومة

لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بغدام تعدول الدعوى ٠٠

#### جلسة ٧ يئسناين سنة ١٩٨٤ م. ،

برناسة الميد المنتشار الدكتور / فتمى عبد المسبوم

ومفتور السادة المنتشارين : مجيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومبدوح
مصطلى حسن ومجيد عبد الخالق الثادى ورابح لطبي جمعه ومجيد كيال محفوظ اعفيساء
وحفسور المبيد المستشار الدكتور مجيد ابراهيم ليو المينين
وحفسور المبيد / احيد على غفسل الله

#### قاعسدة رقسم (٢)

### القضية رقيم ١٠٠ اسنة ٤٠ القضائية ﴿ تَعَازُع ﴾ 🕟

إ - شركات الاقتصاد المفتط - شركات القطاع المام - جنازعات العاملين بشركات القطاع المسلم - اختصاصاص . شركات الاقتصاد المفتط من اشخاص القانون الغامس رغم مساحبة المشخص المصلم في رأسيالها من أسيالها من الشخاص القانون الغامس - علاقة الماملين بشركات القطاع العام علاقة مقدية يحكمها القانون الغامس .
خاترعات العاملين بشركات القطاع العام لا تستير جنازعات ادارية جها يدخل في المقدسات معاكم جباس الدولة كا وتختص بها جهة الأقضاء العادي.

المحمد التعمد المعتلم من أسخاص القانون القاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعمد كذلك من أشخاص القانون المفاص به فان عسلاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره عاملا وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها التقانون المفاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون عمين المدعى بمطمئ لمي ونصرى الجيار في ١٦ نوقمبر سسنة عمين المدعى بمطمئ لمي ونصرى الجيار في ١٦ نوقمبر سسنة المطاعن والمضارب والمفابز التي كان المطعن المذكور تأبعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعين المدعى كان بالمطعن الشار اليه وليس بالوسمة العامة المطاعن والمفابز نفسها ، وبذلك بالمؤسسة العاملة بربطه بهذا المطعن مباشرة ،

وحيث آنه متى كانت علاقة المدى بالشركة المدى عليها علاقة عقديه على الوجه المتقدم ، غان المنازعات المتعلقة بما يطالب به من غروق الاجر الناشئة عن هذه الملاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في الفتصاص محاكم مجلس الدولة به وانما تختص بها جهة المقضاء العادى صاحبة الولاية العامة ،

### الاجسىزاءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المفتصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتى القضاء المادى والادارى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية .

وحيث أن الوقائم سعلى ما بيين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق سعتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ١٩ اسنة ١٩٧٢ عمال كلى سوهاج بطلب الحسكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدى اليه مبلغ اثنى عشر ألفا ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من غروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سسنة ١٩٧٣ متى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ م وبتاريخ ٧ مايسو سنة ١٩٧٢ مقتما المحكمة بعدم اختصاصها والآنيا بنظر الدعوى ويلمالتها الى

محكمة القضاء الادارى بمجلس اللحولة استنادا الى أن المدعى قد عين للعمل بمطحن لمعى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحلفظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة للمطلحن والمضارب والمضابز رقم ٣٩٥ استة ١٩٦٤ المورد عن المؤسسة عامة يعتبر الستوفى عناصر القرار الادارى لصدوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الاجر تعد نعيا على ذلك القرار لا يختص به القضاء العادى ، وأذ أحيلت نعيا على ذلك القرار لا يختص به القضاء العادى ، وأذ أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت برقم ١٦٥ لسنة ٢٩ تضائية ، قضت المحكمة بدورها في ٢ مايو سنة ١٩٧٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع محل التداعى ناشىء عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع موظفين عموميين ، وبالتالى يخرج عن اختصاص القضاء الادارى ونظرا لمتفلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل في المنزاع ، ونظرا لمتفلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل في المنزاع ، فقط أمام المدعى دعواء الماثلة التعيين الجهة القضائية المفتصة بنظره ،

وحيث أن المبرة فى تعيين الجهة القضائية المفتصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى - كمامل أو موظف عام - وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٧٣ متى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ،

وحيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى كان يديد مطمن والده محمد محمد خليل المنزلاوى بسبوهاج حستى اذا ما تم تأميمه تأميما جزئيا بالمقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ اعتبارا من ٣ غبراير سنة ١٩٦٢ عظل يقوم بادارة ذلك المطمن منذ هذا التاريخ الى أن تسم تأميم الملمن تأميما كالملا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٣ و و قدد طالب المؤسسة المسامة المطاحن والمضارب والمذابر سال التي كانت تمثل الدولة في ملكية رأس المال بعد التأميم

الجزئى - بأجره عن تلك الدة فى القضية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ مدني بندر سوطاح ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سنة ١٩٦٤ مطلباته على أساس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئى لاستمراره فى ادارة المطمن المذكور ، واذ اقام المدعى الدعوى محل التنازع مطالبا بفروق اجره عن المدة ألتالية للتأميم الكامل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، ذكر فى دغاعه أن علاقة العمل بينه وبين الشركة المدعى عليها قائمة وصستمرة خلال هذه المدة ، فى حين ذهبت الشركة البي أن صلة المدعى بمطحن المنزلوي قد انقطمت منذ تأميمه كاملا الي أن عين بمطحن لمي ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ الي أن عين بمطحن لمي ونصرى الجيار بساحل طهطا بتاريخ ١٦ الي امن عين بسوهاج وظل يعمل بالشركة الدعى عليها حتى عين فى أول أمريل سنة ١٩٧٥ مفشا بهما ،

وحيث أن الملحنين اللذين عمل بهما المدعى - على ما سلف بيانه - قد أموا تأميما جزئيا بمقتفى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٢ الذي أضافهما إلى الجدول الرافق للقانون رقم ١٩١٨ لسسنة ١٩٦١ ابذى أضافهما إلى الجدول الرافق للقانون رقم ١١٨ لسسنة ١٩٦١ المتقرير مساهمة المحكومة في معنى الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها اجدى المؤسسات العامة بحصة فردية أم شركة من شركات الأشخاص أو الاموال ، ثم أهم هذان المجاهنان تأميما كاملا بموجب القانسون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذي المجاهنان تأميما كاملا بموجب القانسون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذي المجاهزة ونقس أن المادة المالة من ١٩٦٨ النقيم يعض الشركات والمنسآت المضافة ، ونص في المادة المطلمان والمضارب والمخابز ، واذ كان مطحن محمد محمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن محمد حمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن محمد حمد خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة فردية ، وكان مطحن

لمى ونصرى الجيار فى هذا الوقت أيضا شركة تضامن ، فان هذين الملحنين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام ، وصارا بعد التأميم الكلى لهما من شركات القطاع العام الملوكة جميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة المؤسسة المامة المطاحن والمضارب والمخابز وظلت ـ عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١ الشار اليه بـ محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن ينال من ذلك تبعيتها للمؤسسة المامة المذكرة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٨٠ لسنة ١٩٩٥ على أن تتبعها منشآت المطاحن والمخبز بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان ، وصار بذلك المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى ـ على ما سلف بيئنه ـ من الوحدات الانتاجية فى الشركة المدعى عليها ـ وهى من شركات القطاع المعام .

لا كان ما تقدم ، فأن الدعى اذ عمل بأول الملحنين المسار اليهما خلال فترة المتأميم الجزئى ، والذي أصبح خلال هذه المسترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالملحن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ سنة ١٩٦٥ بالشركة الدعى عليها ، وهي من شركات القطاع العام كذلك ، وكانت شركات الاقتصاد المفتلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص التانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره عليملا وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية بمطمن لمى ونمرى المجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار مسادر بمطمن لمى ونمرى المجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار مسادر من رئيس مجلس ادارة الوسسة العامة للمطاحن والمشارب والمفابز التي كان المؤحن المذكور تابعا لاشرافها ، والمغذ شكل الشركة المساهمة

بعد تأميمه : اذ البين من ذات القرار أن تعيين الدعى كان بالمطمن المشار اليه وليس بالوسسة العامة للمطلحن والمضارب والمخابز نفسها، وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطمن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة الدعى بالشركة الدعى عليها علاقة عقدية على الوجه المتقدم ، فإن المتازاعت المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه العلاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهلة القضاء المادى صاحبة الولاية العامة ،

### لهدده الابتسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى •

### جَلْسَة ٢١ يَتُنَايِرُ سَنَّة ١٩٨٤ مُ

برناسية السيد المستشار الدكتور / غنص عبد المسبور رئيس المكلة وحضور المسادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصطلى جيل مرس ومندور مصائمى حسن ومحيد عبد الخالق المثلاي ومحيد كمال محلوظ وشريف برهام نور اعضـسساء وحضور السيد المستشار الدكتور محيد أبراهيم أبو المينين المسوفى وحضور السيد / أحيد على تضلى الله أبين المسر

### قأعُسنَة رُقلتم (٣)

# القضية رقيم ا السنة ه القضائية « تشارع »

- ١ دموى النتازع المحكة الدستورية المليسا طلب النصل في تتازع الاختصاص أو في النزاع القالم بشأن نتايذ حكين لهاتين متنافضين غيس طريقاً من طريقاً أخذى في الإحكام النصائية . المحكة الدستورية المليا وهي نتصل في نتازع الاختصاص أو في النزاع هسول تنفيذ الاحكام المتانضة لا تعتبر جهة طمن في هذه الإحكام .
- ٧ ـ تفاتع تغليد ـ حكم تهاشى . المحكية الدستورية العليا . مناط قول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تغليد حكين تهالين متطقضين أن يكون أحد المحكين مسادرا من أية جهة من جهات القضساء أو هيلة ألمات اختصاص قضائي والآخر بن جهة أغرى منها ، وأن يكونا قد حسما السغزاع وتناقضا بعين بتطر تقيدها مصا .
  ولاية المكية الدستورية الملها لا تبدد الى القزاع بين الاحكام المسادرة

من المملكم التابعة لحهة تضائبة واهبيدة .

- س دعوى التقارع مد هيئة المؤرضين مد الطابات المجيدة أو الانسافية يشمستوط تقبول دعوى التقارع أن ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعادة الرفع الدعاوى أيام المحكمة الدستورية المليا القسوص عليها في المادة ٣٤ من قانون المسلكية.
  لا يجوز أبداء طلبات جديدة أو أضافية أمام هيئة المؤضين .
- ١ ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطلب الذي يرفع اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي، او في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقشين صادرين من جهتى قضاء ، ليس طريقا من طرق الطمن في الاحكام القضائية ، كما ان المحكمة الدستورية العليا وهي بصدد الفصل في تنازع ان المحكمة الدستورية العليا وهي بصدد الفصل في تنازع

الاختصاص او فى النزاع حول تنفيد الاحكام التناقصة — لا تعتبر جهة طمن فى هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام القانون او تصحيحها ، بل يقتصر بحثها على تحديد اى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع او أى الحكمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية المحكم فى النزاع فيكون اولى بالتنفيذ •

٢ ــ مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائمين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ... هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أيةجهة منجهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى منها ، وان يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما مما ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الاحكام وتنعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه ـ هو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات اللَّاخَتِصاصَ القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين الاحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها او لانها \_ على ما تقدم \_ لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشويها من أخطاء ، وإذ كان الحيكم الاستئناف وحكم النقض سالفا الذكر مسادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادي ، فان الدعوى \_ من هذا الوجه \_ تكون كذلك غير متبولة .

٣٠ ـ ان المدعى أرسيسل بطريق البريد الى المستشار المنسوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة ( رقم ١٤ ملف الدعوى ) طلب فيها المدكم بعدم الاعتداد بالمحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطمن رقم ١٨ لمسنة ٩٠ مشائية ثم في الطمن رقم ١٨ لمسنة ٩٠ مشائية أموال شخصية ع والإعتداد بالمحكم المسادر من

المحكمة الشرعية العليف في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سسفة الموسمية واد كان لها يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات مقايرة لطلباته الاصلية في الذعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترنم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب أن تكون الطلبات وصحف الذعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول المحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى الستشار المفوض بهيئة الموضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بيئته المادة ٣٩ من الموكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو إضافية الهيئة المؤضين ، لما كان ذلك ، غانه يتعين الالتفات عما جاء بالك المذكرة و

# الاجسراءات

بتاريخ ١٣ غبراير سنة ١٩٨٣ أودع اللدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له ببطلان المحكم الصادر من محكمة النقض ــ الدائرة الدنية ــ في الطمن رقسم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية تحسوال شخصية •

وبعد تتصير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة هيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة المدار المحكم فيها مجلسسة اليسوم ،

### المكسنة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والدالة .

هيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسلمر الاوراق ــ تقتصل في ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنسوب القاهرة للاحوال الشخصية ... الولاية على النفس ... بطلب الحكم له باستحقاقة أعيان وقف الرحوم محمد محمد قاسم الطرزي ، واذ قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة الدعى عليها في هذا المحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ غضائية استئناف القاهرة هيث غنى هيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعميل المحكم اللستأنف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف المشار اليه ، غاتنامت المدعى عليها طعنا في التحكم الاستثنافي سالف الذكر بطريق النقض تيد برقم ٢٦ لسنة ٥١ قضائية أهوال شخصية ، ويتايخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل نبها بالحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية أهوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢ . واذ رأى المدعى أن المحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٥ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابه البطلان . غقد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم ببطلانه ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٣٣/٣١ ، غضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض في الطمن رقيم ١٨ لسينة ٢٩ قضائية أحسوال شخصية للشريعية الاسلامية .

وحيث أن تضاء هذه المحكمة قد جسرى على أن الطلب الذي يرغع اليها للفصل في مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائمين حتاقفين صادرين من جهتى قضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدسستورية الطياس وهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الامكام التناقضة ت لا تعتبر جبة طعن في هذه الاهكام ولا تتمتد ولايتها الى بحث مذى مطابقة تلك الاحكام للقانون أو تصحيفها، بل يقتصر بحثها على تحديد أي الجهات القضائية التنازعة هي التقصي بالقصل في النزاع أو أي الحكمين المتناقضين صحدر من الجهة الذي اله ولاية الحكم في النزاع هيكون أولى بالتنفيذ م

لا كان ذلك ، وكان المهدعي قد طلب هراهة في تصحيفة هسده الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء ببطلان النحكم السادر من مصحكمة النقض ف الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ تضائية أحوال شخصية تأسيسا على مخالفته لحكم سابق فضلاعن مخالفة الحكم الضادر من محكمه النقض في الطمن ١٨ لسنة ٢٩ قضائية الذي اتخذه الحكم محسل التداعي دعامة له بـ للشريعة الاسلامية ، فإن دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يعير من ذلك ما تحرر بمامش صحيفة الدحسوي بواسطة وكيل المدعى من وصف الدعموى بأنها تنازع بين حكمين أحدهما مشادراهن محكمة استثناف القاهرة الاستثناف رقم ١٣٥٠ اسنة ٥٥ قضائية والآخر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٠ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لان مناط تغول طلب القضئك في النزاع الذى يقوم بشنأن تنفيذ حكمين خالئيين متناقضين طبقا للبند غالثًا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا التشادر بالقانون و رهم ٤٨ أَضَعَة ١٩٧٩ سـ هو أَن يَكُونَ أَخَدَ التَّكُمَينِ صَادِرا عِن آيه جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والإنظام من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد هسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تَنْفَيدُهُمَّا مَعًا ، مَمَا مَؤْداهَ أَنْ النَّسُّرُاعِ الدَّى يَقْوَم بُسِبِّتُ التَّناقض الذي يقوم بين أحكام أكثر من أجهة من جهات العضاء أو الهيئات دات الاختصاص القضائي، ولا تمتد ولايتها الى التراع بين الاحكام الصنتادرة من المفاكم التابعة الجهشة والمشدة منها عالانها تساعلني "مَا تَقدم \_ لا تعد بَهِ طَعَن في تلك الأحكام ولا تتولى تصخيح مّا قد يشوبها من أخطاء واذ كان الحكم الاستثناف وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء العادى ، فان الدعوى — من هذا الوجه — تكون كذلك غير مقبولة •

وهيث أن المدعى أرسل بطريق البريد الى المستشار المفوض بعد انتهاء تحضير الدعوى مذكرة ( رقم ١٤ ملف الدعوى ) طلب غيها الحكم بعدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، والاعتداد بالحكم الصادر من المعكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٢٣١ تصرفات سسنة ١٩٣٣/٢٠ ، واذ كان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات معايرة لطلباته الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترغم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرنع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها الدعى الى السنشار المغوض بهيئة المغوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لعيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، مانه يتمين الالتفات عما جاء بتلك الذكرة ٠

### لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى .

#### جلسة ١٨ فيراير سنة١٩٨٤ م

برياسة السيد المستقبل المكاور تنتي عبد السيوي رئيس المحكة وحشور السادة المستشارين : بحيد على راقب بليغ ومسائي جبيل برسي وبعدوج معملي حسن وبحدد عبد الخالق الثادي ورابح لداني جبعة وشريف برهام نور اعتمال محموم السيد المستشر الدكتور بحيد ابراهيم أبو المبنين المسوض وحشور السيد / أحيد أي نقال الله وحشور السيد / أحيد أي نقال الله

### قاعبيدة رقيم (٤)

### . القضية رقم ٢ لسنة ٣ القضسانية « تغارُع » (١) .

 ١ - شارع -- دعاوى اثبات الجنسسية .
 مناط قبول خلب القصل في القراع الذي يقوم بشان حكين نهائنين أن يكون القراع قالما بشان تشهر حكين نهائين حسما القراع وناقضا بحيث يتعفر تقيرهما .

دعاوی انبیات الجنسیة یقصد بها تقریر ورکز قانونی جعین یست**بد وجوده دن نصوص** : قانون الجنسسنیة .

السياد المكمة الدستورية العليا الفصل في المنزاع الذي يقوم بشان المندة محمد المنافع ال

اصدرت المحكمة بجلسة محيد من المنت ١٩٨٤ حكماً في الدعوي رتم ٣ لسنة ه ق تنازع تضين ذات الميدا المنكور .

<sup>1</sup> of ox - Hores Henry

مم من بالدولة المسائلة عقد تناك فيديار با الله الما الله الما الله الما الله الما الله الما الله الما الله الم وَاتُمُا تُقَمَّى بِهُ الْمُحْمَةِ أَلِكُونَتُ وَفِقًا لَأَمْكُامُ الْقَانُونَ ، لَا كان يسينيا المست ارقم ه لتننه الأما الكاني وهذي مثلقة مورث الدير عالم التالمة قد لقاما الدعموى ومناها والمر الذي يتعنق معه المحمد متحا المدعول الذعوى والما المر الذي يتعنق معه المحال المحمد الما مراد الما مراد الما المراد الما مراد الما المراد ضد السيدة مارى كلير بطلب المحتم بنيوت وغاة السيدة كترين معيد ويوسون من المال واعدال ١٩٨ ومن المال باويون ما كم ما مسابق يطها محصا م بالله مم بتاريخ المايع حينة الماا في المحت يقم مقيم اقل خفائة تسيا ممكمه نهم ارعاسا محملا بجقه الخانثتيس كالمطنئ الاكرة نوين يبانيان يخبيها و وبالختر في بالماستهام استه عالم مرسين الدعين فيها وفي الدعوى ١٦٨ لسنة مهام كالمحمل الذعة مر عد الما المساعدة الدعية والديدة ماري على وحديا التعدم بالاستاناء الدعومة على ألنحو السن بمحضى الحاسة رحيث الترميق منة المنوضين وأجرعة ديت المحمة امراس المحمينية وجارية على أن موضوع جنسية المورثةِ قد عيسمها العكمان النهائيان الملاكران من محكمة النقض في الطمنين رممي والسنة ق أحوال شسخصية و ١٧ لسنة ٢٤ ق أعوال شقلهلهذا فانها مهكالية للمختلفكا وطفيرات المدعية أن ثمت تناقيطا بالإيلمعائض وتهاتين احوا بالمان الشاير من ٣٠ وتجيشه الله عالم بعلى بيلميين وبر لمتبطة الله يواك المعطوا

الاوران \_ تتحصل في أن المدعية كانت قد القامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والسيدة مارى كلير بلاتون بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتهما السيدة كاترين فيكتورين زازل الجنسية المرية لتمتمها بالجنسية اليوناتية واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية وفي حين كان المدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة مورث المدعى عليها الثالثة قد أقاما الدعــوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب جنوب القاهسرة ضد السيدة مارى كلير بطلب الحكم بثبوت وغاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانحصار ارثها فيهما وفي ابنتها ماري كلير يلاتون . كما أقامت المدعية الدعوى ١٣٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحسوال شخصية أجانب بطلب الحكم فيها بانحصار ارث الرحومة كاترين فيكتورين فيها وفى السيدة مارى كلير فقضت محكمة جنوب القاهرة بضم الدعويين سالفتى الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ في الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب بطلبات المدعين غيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجانب برغضها و فطعنت المدعية والسيدة ماري كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ه اسنة ٩١ قضائية حيث قضت غيه محكمة استثناف القاهسرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برغضه وتأييد الحكم الستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ق أحوال شـــخصية و ١٧ اسنة ٣٤ ق أحوال شخصية بأنها مصرية الجنسية • واذ رأت المدعية أن ثمت تناقضا بين حكمين نهائيين هما الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠٠

لسنة ٢٠ تضائية والمكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧١ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ١٩ تضائية أحوال شخصية أجانب بحيث يتعذر تنفيذهما معا فقد أقامت الدعوى الماثلة ٥

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قاتون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكسون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٧٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة في الدعوى منتهبة على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية \_ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفردبالدولة\_ يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا الحكام القانون ، لما كان ذلك فأن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة ... على ما سلف بيانه ـ لا بكون قد حسم النزاء حول جنسية مورثة المعية بحكم حائز قرة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتغي قيام أي تناقض بين هذا المكم والحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ في الاستئناق رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية أحوال شخصية آجانب ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم تبول الدعوى •

### لهدده الاسطاي

حكمت المحكمة بعدم قبسول الدعوى •

# جلسة ٣ ماريس والكلا النيور بريام ٣ عسام

برياسة السند المستدار الدكتور عتى مُسِدُّ الشهر الحصائة، وَمِسْ المُسَالَة وَمِسْ المُسَالَة وَمِسْ المُسَالَة وَمِسْ المُسَالَة وَمِسْ المُسَالِق وَمَسِيرَ السندة المبيتارين : مديد يلي والمؤيرة المُسْطِق المُسْلِق عدا ومند كال محلوظ وشرية يورها إذا المفسياة ومضور السيد المستدار المكتور محدة اجراهم أبو المينين ومندر السيد المستدار المكتور محدة اجراهم أبو المينين

# قاعبىدة رقيم ( ٥ )

## القضية رقيم ٣ اسنة ٥ قضيائية (تضيانه)

- ا من المح لمه المسل في النزاع الذي متوم بشمان علي النزاع الذي متوم بشمان كمين نهائيين .
  - ٢ ... جنسية ... دعاوى اثبات الجنسية ... طبيعتها .
- ۲ \_ جنسية \_ خصوبة \_ هكم \_ الحكم المادر بانتهاه الخدرية في دهسوي الجنسية \_ اثره \_ لا يحسم التزاع حول الجنسية \_ اثر ذلك في دهسوي نتازع الإهكام .
- ١ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ محكمين نطائيين طبقا البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية المليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نطائيين صبما النزاع وتناقضا بحيث يتحرر تنفيذهما مما ٠
- ٢ ــ دعاوى اثبات الجنسية ــ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة ــ يقصد بها تقرير مركز قانوني ممين يستعد وجوده من نصوص قانون الجنسسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون.
- س ـ لان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بقضائهما
   بانتهاء الخصومة ـ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسسية
   بحكم حائز قوة الامر المقفى يمنح من طرح النزاع من جديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطمنين ٣٠٠ لسنة ٣٠٠ و ١٧٠ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

### الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتعليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨١/٩/١٨ و ١٩٨١/٥/١٦ في الطمنين رقمي ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ٣٣/١/٣٠ في الطمنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تعليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاولين ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

#### المكيسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسلئر الاوراق ــ تتحصل فى أن السيدة مارى كلير بلاتون فلاسكاكى ــ المدعية الاولى ــ كانت قد أتمامت الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكم بأعتبار والدها المرحوم سليم داود زلزل غير مصرى الجنسية وقت

وغاته وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالبنوة عن والدها • وأذ قضت المحكمة بعدم تبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن رهم ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتعديل المكم المطعون فيه باعتبار المنصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى تااقت مع ما تقرره الجهة الادارية من أنها كانت تعتبسر والد المدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته المدعية الاولى بالتبعية • كما أن السيدة ايروروز فالاسكاكي ( المدعية الثانية ) كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب المكم بعدم اكتساب مورثتها السيدة كاتربين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسية اليونانيسة 4 واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية. في هذا المحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الصكم الطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا ... أيضا ... على أن طلبات المدعية في تلك المدعوى قدتلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبية الجنسية •

ومن جهة أخرى فان الدعيين الأولى والثالث وكيمون بالاتون كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبير سليم مشاقة المدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة طالبين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زازل وانحصار ارثها فى ابنتها هارى كلير المدعية الأولى على أساس أنها يونانيسة المجنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن المدعيان الأولى والثالث وكيمون بالاتون فى الحكم بالاستثناف رقم ١٨٤٢ لسسنة ٧٦ لوبلي قضائية حيث قضت فيه محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٧٧ ابريل

سنة ١٩٦٠ باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية غير أن المدعى عليسه الثانى روبير سليم مشاقة طعن فى الحكم الاستثناقى المشار اليسه بطريق النقض فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ قضائية أحوال شسخصية فقضى فيه بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ بنقض الحكم المطعون فيسه بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٩ وإحالة القضية الى محكمة الاستثناف بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٩ وإحالة القضية الى محكمة الاستثناف للفصل فى الطلبات و واد قضت محكمة الاستثناف بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤ فى الدعوى مرة أخرى برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف طعن المدعيان الاولى والثالث وكيمون بلاتون فى الحسكم الاخير بطريق النقض فى الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصيه حيث قفى بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٦٩ برفضه تأسيسا على أن حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ٣٠ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية قد غصل فى مسألة الجنسية وهاز قوة الشيء المحكوم فيسه ٥

وإذ رأى المدعون أن ثمة تناقضا بين المحكمين الصادرين مسن المحكمة الادارية الطيا فى الطعنين رقمى ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية من ناحية والمحكمين الصادرين من محكمة النقض فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يتعذر تنفيذها معا فقد أقاموا الدعوى المائلة بطلب الحكم أصليا بتطيب المحكمين المحادرين من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ فى الطعنين رقمى ٢٩ لسنة ٣٠ قضائية على التوالى دون الحكمين المحادرين من محكمة النقض بتاريخ ٣٠/١/٣٨ فى المحمين المحادرين من محكمة النقض بتاريخ ٣٠/١/٣٨ و ٢٠ إم١٩٨٠ فى الطعنين رقمى ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٠ قاموال شخصية ٤ واحتياطيا تغليب الحكمين الافيرين دون الحكمين الاولين ٠

وحيث أن مناط تبول طلب المفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعسدر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قررته النجهة الادارية ، وكانت دءاوى اثبات الجنسية ـ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفرد بالدولة \_ يقصد بها تقرير مركز غانوني معين يستمد وجسوده من نصوص تأنون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليهوانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك غان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا الشار اليهما بقضائهما بانتهاء المصومة - على ما سلف بيانه - لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفي قيام أي تناقض بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ق أحوال شخصية الامر الذي يتعين معه

# لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

. . 1600 Pallet Thank I had Y more 1 when is

الممالة تدرير المنافقة المناف

بسياً عَلَيْون المحكمة الدستورية العليات تنص على انته الا عشرى المحكمة الدستورية العليات تنص على انته الا عنوى والطلبات المحكمة العليا ..... وتفصل المحلقة المحلقة المحلقة العليا .... وتفصل المحكمة العليا ... وتفصل المحكمة العليا ... وتفصل المحكمة الدعلوي المحكمة الدعلوي المحكمة الدعلوي المحكمة الدعلوي المحكمة الدعلوي المحكمة المحكم

هُمُكُمُونُهُ النَّهُ النَّهُ المُنْ النَّهُ اللهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ الم النَّهُ عَلَيْهُ النَّهُ النَّ النَّهُ النَّامُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّامُ اللَّامُ النَّامُ النَّامُ الْ

إعضاء المكمة الطب وكذلك مضاصعتهم أذ القصود من دعاوى من متاوى الذكر من متاوى الذكر من متاوى المتاون ال

الدعاوى المتراقة بما كان بمنم أعضاء الحكمة الملياً من سماع ن- (٨ إنظا : لبلما عضا إن الله المتراقع - الممال عضار المتحال المحكمة المتراقع المتحال المتراقع المتراقع

المال قائمة تدريس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية الم انه به المحكمة الدستورية الم انه به المحكمة الدستورية الم انه به المحكمة المحالم المحالمة المحال

اسباب الرديالنسوسي عليهاد ف اللعة عيده قلنين الراعمات

ابرا وهو مق الم بعد له معلى بالنسمة لأعضاء المحكمة العلما معسد ابراا ونه العلما بعد المعلى معسد ابراا ونه المعلى المعلى

ما سلك سائه به وكانت الملاة م؛ من قانون المكبة الدستورية . حابلها : وباديا بن حاباها - اباما تهييسها تحدا ... ( التعليا للا نصت في فقرتها الأولى على أنه ﴿ تسرى في فسأن

مه لاعد في الدعاوي التي يهم على المتعلق المنظم النسبتين الطبي به الماني الدعاوي و المتعاون الدعاوي و المتعاون و الطلبات التي يتفتس بالقصل أميا التعلق بالنظام التعلم ، بيترت على مخالفة في لم \* هذه "البيرية المتعالم المتعمول القدولين من حال الحب مثال المتعاون المتعاون المتعاون المتعاون المتعاون م - اأحكية الدستورية المثيا -- الاهافة -- الملاق - ال ورافعات .
 الإهافة البست طريقا لإتصال الدماوي والطلبات بالحكية الدستورية العلبات .
 الا في المالة المتصوص عليها استثناء في المادة ٢٠/١ من قانون المحكية .
 لا محل لاعبال نمى الملاة . ١١ مرافعات بالنسبة التي المعاوى والطلبسات

y محل لاعبال نص المادة ١١٠ مراهوات بالتسبة الى الدعاوى والطلبسات التى تفتص المفكمة الدستورية الفليا وحدها بالقصل فيها .

١ \_ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسينة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أهكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوي والطلبات التعلقة مرد ومخاصمة أعضاء المكمة العليا وووصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات » غان مؤدى ذلك أن الشرع قد الفتص المحكمة الدستورية العلما بالفصل في الدعاوي المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة الطيا وكذلك مخاصمتهم أذ القصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت أن كأنت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس الراد بدعاوى الرد في نص المادة الثالثة من هذا التانون هو حق الخصوم في الدعاوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من اسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المراهمات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعسد المُّلَّهَا . واذ قضت المادة الثالثة الشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المكمة الدستورية العليا على الدعاوى التطقة بعدم صلاحية أعنباء المحكمة العليا ومفاصمتهم على ما سلف بيانه 1 وكانت المادة م١ من قانون المحكمة الدستورية الطيا قد نصت في فقرتها الإولى على أنه « تسرى في شسان عدم صلاهية عضو المحكمة وتنهيه ورده ومخاصمته ، الأحكام القررة بالنسبة الي مستشاري محكمة النقض ٠٠٠٠٠٠ » غان

المدعوى التي ترمى الى بخلان قضاء عضو المحكمة العليا ــ وكذلك عضو المحكمة الدستورية الطيا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المتررة في قانون الرافعات بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض •

٣ . يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المادة ٨١ من قانون المحكمة الدستورية المعليا ـ ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها ألحكام باته لا يجسور الطعن غيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوي المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعسهم صلاهيتهم وهي تقضع للاحكمام المقررة في قانون الرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز \_ وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٠ من هذا القانون ـ اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب العام وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر غيها ذلك الحكم . واذ عهدت المسادّة الثالثة من القاتون ريّم. ٨٤: لسسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ... الى هذه المحكمة ... دون غيرها. \_ ولاية الغصسان في الدعاوي المتعلقة بالطعن في أهكام المحكمة الطيا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، قأن مقتمى ذلك أنه ينبغي رفع هذا الطعن الى المحمة الدستورية الطايا ذاتها وغقا للاجراءات المقررة قانونا أمامها و

٣٠ ٤ ... أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من تانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا. أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوي إلى هذه المحكمة.

المسادفوله يالتومق الميتج أويتوفظ المجاد الملت المتابيل تابالظ الله عليه الله المالة عنون المالة المناطقة المناطق نَا وَوَافَقِلَامِهِ الْمُؤْمِثُ الْمَا تَعْلِقُوا مِنْ عَتَدَام الْمِنْفُولَ لَمُعْلَقُونَ فَعَلَمُ الْمُعْتَد بعسها نول قالا اغطت بالنتسة الرجع يتتم تعمله الوالطانة فاراءا الاحوال ، مما مفادة أن الشرع قد رأى - نظرا الطبيعة المحكمة العبر المنطق المنطقة ا ومع والمعالمة المنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة المنابعة ومع والمنابعة ومع لما علوانها وعلم المصحطل والقاعوان على الوالله المعمدة عطال من عالى العالم المالية العالى والعقول المع المعطلة علياوام ويستعلى وال مقاطا المحصفة لهذى والمنابعة والمناسبة والمتعالمة المتعالمة المتعادمة المتعا ية او المطاعة فالدالد الدالمناسل المندة على المنا منها وما الدادي الما المتولية والمنابعة والمنابعة المنابعة المنابعة المنت الما المنابعة الم المنطاعليه مالاديتمااد فالناخلة مأالاهك تاع باللغدية المناقانون معقق الالنوائم روفاك القومن حدة السائم الله عمونيات مالعظال اذلك دخلاغيولة لا معقية عصل علا طعم يلفق و المثلية الع إلاجة الاقا من سلماء القانصا عطفا وقهراط الندف وكما عطاما وبتكأ احتد الماي اغه يؤفر الفالون لهالطابات مالكي طلتهن بالمله النعيمه طتعاق عندا إعلام المعام المان المناه المناه المناه والمناه المناه وعمل المناه وعمل المناه وعمل المناه وعمل المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه والمناع والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناع ميدالنظماافة ومعديا العداد التل صابطا خلطنة التمالقيدكم ١٩٧١ وأنتلم مؤش موض الدماليك عد الفائقات على المدت المديدة مَدَ عَلَا مِنْ مُنْ الْمُؤْمِدُ وَالْمُؤْمِدُ وَالْمُؤْمِدُ وَالْمُؤْمِدُ مِنْ الْمُؤْمِدُ مِنْ الْمُؤْمِدُ م تسد دون عادالا و بد الله والنطاخ أواها الدعادا المتعلقة بالعام ف مقلسة المعرف على جيد المعام وعلام والمية ليلطا المفح المعرف الملك والمعالم المعالم الم ومربطنك المالمة والمعارضة المرابع المر • لعباطة لن النالة مود الديما ولمه يكل الجه عالمة الى اللوا التوميد المحالا عادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطمن بعدم دستورية عقليا مي تسما محملاً نبناة مورة و لا يشال أن الله عندية المسلمة على المسلمة منعاً أَوْجُهُ إِلَّا لَهُ وَلَا عَلَا يَعْمُونُ مِنْ اللَّهِ الْمُعَلِّدُ فَأَلَّا لِمُعَلِّدُ فَأَلَّا لَمُع ١٩٦٩ ] وَلَكُمْ اللَّهُ مَصِيفَتُهَا اللَّي قَلْمُ كَتَابُ الْمُعَمَّدُ الْسَنْوِرِيةَ

العليا ــ فأن تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه المحكم بمسدم تبسولها .

ه مد ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أنحيل الى هذه المحكمة من محكمة أستثناف القاهرة سبعد تابيدها غضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا \_ ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطابات بالمحكمة الدستورية العليا ... الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسيما سلف الذكر ... وبالتسالي غانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون الرافعات \_ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الي المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها \_ بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل مها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هدا القانون من أنه و قيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل ( الفضل الثاني الإجراءات ) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوي والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في تانسون الرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اغتصاص . . المحكمة والاوضاع المقررة أمامها » •

# الاجـــراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قسلم كتاب المسكمة المستورية العليا ملف الدعوى رقم ٢٨٠٨ اسنة ٩٧ قضائية بعد أن قضت غيها محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٨ غيراير سنة ١٩٨٣ باهالتها الى المسكمة الدستورية العليسا وتاييد الحكم الستانف المسادر في الدعوى رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٨ مدى كلى بحدم اختصاص

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر هذه الدعسوى المرفوعة بطلب تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رهم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » ٠

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المقوضين تقريرا برأيها ونظرت الدعوى على الوجه اللبين بمجضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليدوم و

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • حيث أن الوقمائع ـ على ما بيين من قمر ار الاحالة وسمائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطللان وانعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ فى القضية رهم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » واعتباره لاغيا وكأن لم يكن شاملا كافة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولائيسا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الدعوى بانعدام حكم يجب أن ترفع الى ذات المحكمة التي أصدرته طلبا لسحبه واعادة النظر في موضوع الدعوى وذلك وغقاً للاجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقرير بطلان حكم لا يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقا للاوضاع التي ينص عليهم القانون وليس بدعوى مبتدأة وذلك حفاظا على مبدأ هجية الاهكام . وإذ طعن المدعون في حكم عدم الاختصاص سالف الذكر بالاستناف رقم ٢٨٠٨ أسنة ١٩٨٣ قضائية ٤ قضت محكمة استثناف القاهسرة بتاريخ ٨ غبراير سنة ١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف مع الطلة الدعوى الى المحكمة الدستورية العليا لنظرها باعتبارها المحكمة المفتصة وين وحيث أنه بيين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طلباتهم فى الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت فى الحكم مطل النزاع برفض الدعوى رقــم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التى كانوا قد رغعوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لمسنة ١٩٦٧ بتغويض رئيس الجمهورية فى اصدار قــرارات لها قوة القانون والقرار بقانــون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حــد أقصى للكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية الصادر اسستنادا لقانون التفويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لســنة ١٩٦٩ الذى أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانــون التفويض فان مؤدى ذلك ــ لدى المدعن ــ أن قضاة المحكمة العليا الذين غصلوا فى هذه الدعوى كانوا من ذوى « المسلحة » فى الحــكم برغض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالف الذكر ابقــاء على وظائفهم ، الامر الذى يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غــير صالحين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم غيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالملادتين ١٨٤٦ ٤١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية م

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار عانون المحكمة الدستورية الحليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة بسرد ومفاصمة أعضاء المحكمة الطيا ٥٠٠ وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات » غان مؤدى ذلك أن المشرع قد اغتص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعادى المتلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة الطبيا وكذلك مفاصمتهم اذ المقصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعوى المتعلقة بعا كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من ساطعا الدعوى لمحم ملاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية الطيا بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس الراد بدعاوى الرد في نص المالقانون رقم ١٨ لسنورية )

المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعوى في التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسبباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعة وهو حق لم يعد له مصل بالنسبة لاعضاء المحكمة العليا بعد المنائها و واذ قضت المادة الثالثة المسار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة العليا ومخاصمتهم على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه «تسرى في شأن عدم صلاحية العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه «تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة العليا سوكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحية بسبب عدم صلاحية للنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضسم لذات بسبب عدم صلاحية لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضسم لذات الاحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكسمة النقس و

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون الرافعات قد بينت على سبيل المصر – أحوال عدم صلاحية القاضى ثم تلتها المادة ١٤٧ لتنص على أنه «يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق المضوم و واذا وقع هذا البطلان فى حكم صادر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعدة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » فان مفدد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لمدى القاضى من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه المطلان الذى لا يكون التمسك به أصلا الا عن طريق الطعن فى الحكم بطرق الطعن المقررة ووفقا للاجراءات والمواعيد المتى رسمها القانون وذلك المناعن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه له كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا سبيل الطعن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة الملاف فى الخصومة أمامها ، فقد رأى الشرع — زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام — أن يجيز والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام — أن يجيز

فى المقترة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون الرائمات ــ للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية فى حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الفاءه ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخرى •

وحيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليـــا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المصكمة الدستورية العليا ... أن أحكام المحكمة العليسا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للاحكام المقررة في قانسون المرافعات بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز \_ وفقا للفترة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون ... اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة المنظر في موضوع الدعوى التي صدر هيها ذلك المكم • واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ــ الى هذه المحكمة ــ دون غيرها \_ ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة المليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، غان مقتضى ذلك أنه ينبغى رغع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وفقا للاجراءات القررة قانونا أمامها •

وحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها تلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سحل خاص

كما تطلبت المادة ٣٤ سسالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الاقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى ــ نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها \_ أن يكون رنعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها ــ ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة ... ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جسواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ــ أثناء نظرها احدى الدعاوى \_ الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائدـــة يكون لازما الفصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسالة الدستورية ، لما كان ذلك ، وكانت الآجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات المتى تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظمام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة هتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوي أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاوضاع، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانسون • لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة ــ اذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الغاء هذا الحكم القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ... غان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة أتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه المكم بعدم قبولها ٠

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة \_ بعد تأبيدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا \_ ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العلما ... الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسيما سلف الذكر \_ وبالتالي فاته لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات \_ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال البها الدعوى ينظرها بالنسية الى الدعاوي والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل غيها للمحكمة الدستورية العلبا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « غيماً عدا ما نص عليه هذا الفمل ( الفصل الثاني الاجراءات ) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بماء لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقسررة أمامها » •

يحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

# الهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

#### جلسة ١٩ مايو سسنة ١٩٨٤ م

برناسة الصيد المستشار الدكتور / غتمي عبد المصحبور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين / محسد على راغب بليغ ومصطفى جيساس مرسي ومدوح مصطفى حسن ومنير امين عبد المجيد ورابح لملني جمعه ومحمد كمال محفوظ. اغتمىاً،

وحضور الديد المستثمار السيد عبد الحبيد عباره المخـــوضى رحضور الديد لحيد على غفســل الله الدين السر

#### قباعدة رقبم (٧)

# القضية رقم ١٤ لسئة ٤ القضائيسة « تنازع »

ا ۔۔ قدرار اداری ۔۔ اختصداس

ترار تقرير المنفعة الممامة وهرار نترع الملكية يعتبر كلا مفهما قرارا اداريا . `` قرار تقرير المنفعة المعامة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعسة المسابة .

التمى بعدم مشروعية قرار نزع المكية للهنفعة العامة يشكل منازعة ادارية ما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويفرج من اختصاص محساكم جهسة القضاء العسادى .

۱ — ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية المنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جههة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احسداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين ععلية قانونية مركبة نتم على مرحلتين هى اجراءات نزع ملكية المقارات اللازمة للمنفعة العامة التى تتخذها جههة الادارة وغقها للقانون رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين والتى تبدأ — وفقا لنصوص المواد ٢ ٣ ٩ ٢ ٤ ٤ ٥ ، ٢ من القانون المذكور — بصدور قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية ومها يترتب على ذلك من حـق مندوبى المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية فى دخـول العقارات المسلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية فى دخـول العقارات

التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة والجراء العمليات الفنية والساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وهصرها واعداد كشوف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى ان يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فان تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لأى سبب كان على هذه النماذج ، غقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسينة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر المقارى ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على آنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار القرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ، غان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ٠٠ انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع ــ ولهقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٧٧٥ أسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ أسسنة ١٩٦٢ \_ سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مظائفة القانون المقدانه ركن السبب الذي يقوم عليه ٠

ال كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام

جهتى القضاء العادى والادارى معلى ما سلف بيانه ما انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكيـــة للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ المسادر من وزير السياحة ... وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المتازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الاداري بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥٥ ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، غانه يتعين تحديد جهـة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر السنزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص ، الاهر الذي ينبني عليه أن توقف جهة القضاء العادي الاستثنافين المطروحين أمامها في الدعوى الدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضًا في الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادي ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى الدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عسرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر .

# الاجـــراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٦ أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة ممتصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن الدون جهة القضاء العادى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

#### الحكمسة

. . بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

حيث أن الدعوى قد استوخت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء الباشر على الحديقة والارض المقامة عليها سراي السيدة عبزيزة فهمي بالاسكندرية وذلك لاقامة فندق سياحي ، وقد نازعت السيدة المذكورة في هذا القرار بطلب وقف تنفيذه والمائه في الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق قضاء اداري وقضى غيها بالرغض وتأيد ذلك بحكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتساريخ ١٩ غيراير سنة ١٩٧٣ • واذ تصرفت السيدة عزيزة غيمي ببيع العقار الشبار اليه الى المدعى عليهن بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٦٧٢ لمبنة ١٩٧٧ بالشير العقارى بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقسم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلي ألمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعية ومندويها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للمقارمحل البيع المسجل وببطلان ومحو العقد الشهر لصالح الشركة المدعية تحت رقم ٤٩٧٦ لسنة ١٩٧٩ شبهر عقارى اسكندرية ، ويتسليمهن العقار المذكور، وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، فطعنت الشركة المدعية ومندوبها في هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ١٠٢٨ ، ١٠٣٥ لسنة ٧٧ ق ٥ وبتاريخ ٢٠ ديمتمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير: السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكيـــة

أرض ومبانى العقار سالف الذكر وتم نشره فى الوقائع المسرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ٤ فطعن المدعى عليهن فى هذا المقرار أمام محكمة القضاء الادارى بالمدعوى رقم ١٧٠٩ لسسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن سـ قبل الشركة المدعية و آخرين سـ وقف تنفيذ القسرار المنتعور والفاء المخالفته القانون من أوجه متعددة منها أن قرار تقرير المنتعة العامة قد اصبح كأن لم يكن المعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خالا سنتين من تاريخ نشر القرار الاول والذى يمثل ركن السبب فى قرار نزع الملكية وإذ ارتأت الشركة المدعية أن ثمة تنازعا أيجابيا بين جهتى القضاء المادى والادارى ، فقسد اقامت الدعوى المائلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن دون جهة القضاء المسادى و

وحيث أن الاستثنافين رقمي ١٠٧٨ و ١٠٥٨ لسينة ٣٧ ق المطروحين أمام محكمة استثناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائي المادر لمسلمة المدعى عليهن في الدعوى رقم ١٥٧٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكيتهن لمقار النزاع وببطالان ومحو المقد المسهر لصالح المركة المدعية وتسيلمهن المقار المذكور مع رغض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٩٣ لم يعقبه ايداع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من أمسطاب الشأن أو قرار نقرع الملكية المعامة ، ومن أم يصبح هذا القرار معدوما وساقط المفعول المنفعة العامة ، ومن أم يصبح هذا القرار معدوما وساقط المفعول المنفعة العامة أو التحسين ، ولما تبين لمحكمة الاستثناف صدور قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية المقار أث المذارى قبل المديون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية المقار أن المدارى قبل المدركة المدعية ، قضت بجلسة ٢٧ ملكية المقار أمكل التداعى في الدعوى رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٠ ق المرفوعة المام مككة المقارة المدارى قبل المشركة المدعية ، قضت بجلسة ٢٧ ملكية المقار أمكل التداعى في الدعوى رقم ١٩٥٩ المدنة به بعلسة ٢٧ ملكية المقار أمكل التداعى في الدعوى رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٣٠ ق المرفوعة ألمام مككمة القصاء الأدارى قبل الشركة المدعية ، قضت بجلسة ٢٧

مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستثنافين حتى يفصل فى دعوى التنازع المائلة ، مقررة أن الحكم فى الدعوى المطروحة على القضاء الادارى من شأنه أن يؤثر على الحكم فى الدعوى المدنية ، ومن جهة أخرى مقت محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٧٠٩ اسنة ٣٩ ق الشار اليها بجلسة ؛ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع اللكية المطعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب الغائه حتى يفصل فى الدعوى المحاليسة ،

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعوبين ــ محــل التنازع ــ المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى لم يصدر في أى منهما حكم نهائمي يحسم النزاع الذي يدور فيهما ـ بين المدعسي غلتيهن والشركة المدعية ــ حول موضوع واحد هو مدى مشروعيسة قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ لفقداغه ركن السبب بسقوط مفعول قرار تقرير المنفعسة العامة رقم ٢٢٢٧ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار غزع الملكيسة هُلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة 4 وأذ كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى في حين أنه يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادي ، سواء بالنسبة لطلب محو العقد المشهر تحت رقسم ٤٦٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية لصالح الشركة الدعيسة على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على انهن اشترين المقار بعقد بيم مسجل من المالكة الاصلية السيدة عزيزة غهمي ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت الى الشركة المدعية وفقا لقانون نزع الملكية العامة . لما كان ذلك ، فأن النزاع حول هذه المسألة الأولية يكون واحدا ف الدعويين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتى القضاء العادى والاداري في وقت والحد دون أن تتخلى أي منهما عن نظره على ما سلف بيانه ، الأمر الدي يتمتن معه مناط تبول طلب العصل ف التنازع

الإيجابي بشأن هذا النزاع وفقا لنص المادة ٢٥ بند ثانيا من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أنه لا مراء في أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها اللزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائسيح وذلك بقصد أحدات مركز قانونى معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان فى تكوين عملية قانونية مركبة تتـــم على مرحلتين هي اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التي تتخذها جهة الإدارة وفقا للقانون رقم ٧٧٥ أسئة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتي تبدأ ــ وفقا لنصوص المواد ١٢، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون المذكور \_ بصدوي قرار تقرير المنفعة العامة ونشره فى الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبي المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكيسة فى دخول العقارات التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة وأجبراء العمليات الفنية والمساهية والمصول على البيانات اللازمة بشسأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كتبسوف تبين غيها أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شبأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فأن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ سـالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للمقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شسهر عقد البيسع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبقـــا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها »، مأن مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ••• انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع — وفقا للماودة • او المادل ولم مكررا من المقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والمسدل بالمقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ — سقوط مفعول قرار نقرير المنفعة العامة ، فأن قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مظلفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقسوم عليه •

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرمين أمام جهتى القضاء العادى والادارى - على ما سلف بيانه - انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعسدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياهة ـــ وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قرار تقسرير المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهــة القضاء الادارى وغقا للمادة العاشرة من تلانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رهم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن انفتصاص محاكم جهة القضاء المعادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للمادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ، لا كان ذلك ، فأنه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص،الامر الذي ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الاداري في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطسروح أيضا في الدعوى المدنية امام جهة القضاء المادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المسادة السادسة عشرة من تانون السلطة القضائية سسالف الذكسر في

# لهذه الاستأت

محكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى ينظر النزاع و

#### جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ م

برئاسة العبيد المستشار الدكتور / فتحى عبد العسبور رئيس الحكية وحضور المبادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصلفى جبيسا برسى ومحمد عبد المألق النادى ورابح لمطفى جبعه ومثير أسين عبد المجيد ومحمد كسال محسسوطاً اعتساء وحضور السيد المستشار المفكور محيد ابراهم أبو المينين المسوش

وحضور السيد أحبد على تفسل الله أبين المر

#### قباعدة رقيم (٨)

### القضية رقم ٢ اسئة ٥ القضائية (( تئازع »

#### ١ \_ السازع ايجابي

جناط قيام التلازع الإيجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضعوع واحد قد عارجت أيام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصحاص قضائي ولم تنفل احدامها عن نظحرها .

#### ٢ \_ جهة القضاء \_ الهيئة ذات الاختصاص القضائي

جهة النشاء هي الجهة التي تقوم بوالية النفساء الهيئة ذات الاختصاص النشائي هي كل هيئة خولها القانون سلطة العصل في خصوصة بعكم تصدره بعد اتباع الإجراءات التضائية التي يصدها القانون.

#### ٣ ... المحكبة التستورية العليا ... المسالة الدستورية

المحكمة الدستورية المغيلا هي صاحبة الولاية في حصم المفارع حول الاختصاص وتعيين الجهسة التفسيائية المفتصسة . المسائلة الدستورية لا تشويج ضمن حقول لا الموضوع الواحد » الذي قد يشار بشمال الفائز على الاختصاص . الاختصاص بالمسائلة الدستورية لا يصمح أن يكون حصلا المنسارع بين الحياة المستورية لا يصمح أن يكون حصلا المنسارع بين الجهاد المستورة المستورة المستورة المناسبة المستورة المستور

٢ ، ٣ ، ٣ . أن مناط تيام التنازع الايجابى على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أصام جهتين من جهات القضاء أو أية هئة ذات اختصاص قضائى ولم تقفل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هى الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائى في مفهوم

المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعاً جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها الشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت غيما بينها حول الأختصاص ، كانت المكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هــذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن سنده الجهات القضائية · لما كان ذلك غان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع البواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمــة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالى فان الاختصاص بالسالة الدستورية لا يصبح ان يكون محلا التنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، أذ تلتزم كل جهة قضائية \_ وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائمة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الضمه آجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى - لها اثناء نظر الدغوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون او لائمة لازم الفصل في النزاع ، أن توقف الدعوى وتحيل الأوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل في المسألة

#### الاجسسر اءات

بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه المدعوى للم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المفتصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص تنانون المرافعات ــ التى تعقد الاختصاص لحكمة الموضوع بنظر طلب الرد ــ والمطروح على المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية «دستورية عليا » بعد أن تعسكت كل من هاتين المجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها .

وبعد تدضير الدعوى اودعت هيئت المغوضين تقريرا برايها • ونظرت الدعوى على النحو البين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المغوضين رايها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة اليوم •

#### المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقاقع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - نتصل فى ان المدعى كان قد قدم طلباً برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضده من المدنية بمحكمة الجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة (دد) ، حيث طعن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دمى تورية المادتين طعن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دمى المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواء الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة الدستورية المليا ، حيث قيدت برقم ١٧ اسنة ٥ ق دستورية عليا ٠ كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية عدد عوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية عدة قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب

الرد لعدم دستورية المواد 100 و 100 و 100 مكررا من المندون المرافعات وان هذه النصوص مطعون فيها بعدم الدستورية في الدعى أن رقم 17 لسنة ه ق دستورية عليا المشار اليها • واذ رأى المدعى أن المة تنازعا اليجابيا بأن تمسكت جهة القضاء المادى بالفصل في الدفع بعدم الافتصاص الامر الذي يستازم تصديها لدستورية النصوص المطون ذيها ، وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب المقضاء العادى المؤسس على المطعن بعدم دستورية نصوص قانون تعيين الجهة النكر والتي تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، غير أنه أوضح في مذكرة دفاعه أنه يطلب المحكم باختصاص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالمصل في الطعن بعدم دستورية المادي على المدعوى المنتورية العليا وحدها بالمصل في المعن بعدم دستورية المادي م دستورية المادي م دستورية المادي على المنة و ق دستورية عليا •

وهيث أن المادة ٢٥ من تلانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى: (أولا) ٠٠٠ ﴿ ثانيا ) النصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضائي وذلك اذا رفعت التصاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك اذا رفعت نظرها أو تخلت كلتاهما عنها (ثالثا) ٠٠٠٠٠ ﴾ ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذي شان أن يطلب الى المحكمسة من ذات القانون على أنه « لكل ذي شان أن يطلب الى المحكمسة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في المائة الشار اليها في المبند ثانيا من المادة ٢٥٠ ويجب أن يبين في الطلب موضوع التزاع وجهات القضاء التي نظرته وما اتخذته كل منها في

وهيث أن مؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهنين من جهات القضاء أو آيه هيئة ذات أختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ، وأذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء والعيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومه بحكم تصدره بعد انباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية • لما كان ذلك غان « المسألة الدستورية » لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشان التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محسلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلترم كل جهـة قضائية \_ وفقا المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا \_ اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدنم ، أن تمنح هذا الخصــم آجلا ليرغع خلاله الدعوى الدستورية أملهم المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورمة التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الوضوعية عدم دستوزية نص في

ةانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتعيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في المسألة الدستورية .

وحيث ان الثابت من وقائم الدعوى ان المدعى قد أقام الدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق امام المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون المرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضيوع في دعوى الرد رقم ۱۳ لسنة ۱۹۸۲ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بمدم دستورية ذات المواد المشار اليها ورتب على ذلك دغما بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، فان محكمة الموضوع اذ تمضى في نظر دعوى الرد الاخيرة متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدغع بعدم دستورية المواد سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت ان هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليهما هتى يغصم في الدعوى الدستورية المنبئقة من دعموى الرد الاولى وذلك الى ان يصدر المحكم في الدعوى الدستورية ، هنتكون له ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ هجية مطلقة قبال الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما في ذلك كاغة الجهات القضائية وغقا لنصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك سواء مسدر هذا الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون غيها أم أنتهى الى دستوريتها .

لما كان ذلك وكانت المسألة الدستورية لا تكون محلا التنازع في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على ما سلف بيانه ، غانه يتعين الحكم بعدم تبول الدعوى المالية ،

# لهدده الاسجاب

حكمت المحكمة بعدم تنبول الدعوى م

# جلسة ه ينساير سنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار مجيد على بليسمغ ويسمدوح مصطلى خسن وحضور المسادة المستشارين: مصطلى جيال مردى ومسمدوح مصطلى خسن ومني أمين عبد المجيد ورابح لطنى جمعة وتعوزى اسعد مرتس وثريك برهام تور اعضاء وحضور المعيد المستشار الدكتور اعبد محيد المطلى المستشار الدكتور اعبد محيد المطلى المسلم المسادين المسرور المعيد / أجيد على عنسال الله

## قساعدة رقسم (٩)

# القضية رقم ٢٢ لسنة 1 قضائية « تنازع » (ه لسنة ١٠ علما)

الظافف بين حكين نهائين - منساط قبوله .

مناط ترول طلب القصل في النزاع الذي يقوم بشان تفيد هكين نهائين هو أن يكون أحد المكين صادرا من أية جهة من جهات القفساء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والأخر من جهة أخرى منها وأن يكون المحكمان قد حسسما المزاع وتناقضا بحيث بنطر تشيرهما مما .

٢ -- النزاع في منتبل حكمين تهاثبين - قواعد الاغتصاص الولائي .

الحكمة الدسنورية الملبا وهي نوسل في القواع الققام بشبان تنسيد حكيين نهائيين نفاضل بينهما طبقا اقواعد الإنفساس الولاني متمتد بالمكتم المسادر مي الجهة التي لها ولاية للحكم في الدمسوى .

المُحكِبة الدستورية العلبا لا تعد جهة طمن في الاحكام النهائية المتألقضة .

- ١ ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفذ حكمين نهائيين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القفساء أو هيئة ذات أختصاص قضائى والآخر من جهة آخرى منها وأن يكسون المحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفذهما مصا .
- ٢ لا كان ذلك ، وكانت هذه المكمة \_ ومى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين \_ انما تفاضل بينهما أسلسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالمكم

الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى • ومن ثم فان طلب المعتين عدم الاعتداد بمكم المحكمة الادارية العليا يكسون قائما على أساس جديرا بالرفض • ولا وجه لما أقارته المعينان من قصسور أسباب هـ فا الحكم فى استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيه أو محاجته المحينين بحسكم الفسخ رغم عسدم تسجيله ، فلك أن المحكمة الدعينين بحسكم الفسخ رغم عسدم النزاع القائم بشأن تنفيذ الإحكام النهائية المتناقضة ـ لا تعد جهة طعن فى هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عوجهها •

# الاجــــراءات

بتاريخ ٣ مليو سنة ١٩٧٩ أودعت الدعيتان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكم طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والفاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعنين رقمى ٥٠٠ لسنة ٥٠ و ١٩٠٨ لسنة ٢٠ قضائية فيما قضى به من اهدار حجية الحكم النهائى المسادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى ٠

وبعد تنصفير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المنوضين رأيها له وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم الى جلسة اليسوم م

#### المكمـــة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت إوضاعها القانونيــة .

وحيث أن الوقائم ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصــل في أن المــدعي عليهمــا الثانيــة والثالث ــ السويسريين جنسية ــ كانا يطكن قطعة أرض مساحتها ٥ أفسدنة بناحية (كنجى مربوط) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها بعض المنشآت تستغل كفندق ، وبموجب عقد بيسم عرفي مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الأجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه الرابع : غير أن البائعين أثناما الدعوى رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طلبا الحكم بنسخ عقد البيع الزور والعاء كالهة آثاره ورد العين الجيعة اليهما فقضت المحكمة بجاسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ باجابتهما الى طلباتهما وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما فی حکمها ــ الذی نشر فی ۱۹ يناير سنة ۱۹۹۳ ــ تقدم المالکان الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للاصلاح أثبتا فيه ملكيتهما للارض المذكورة بما عليها ، وانتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة بشأن حصر الاراخى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي وبموجب عقد بيع عرفي مــؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الأرض محل البير الاول الى المدعيتين اللتين الهامتا بتاريخ ٢١ ديسمبرسنة١٩٧١الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الثلاثة الاخيرين \_ دون المدعى عليه الاول بصفته \_ طالبتين المكم بصحة ونفاذ كل من عقدى البيسم المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما وبتسليمهما العين المبيعة ٠
 غقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلباتهما بجلسة ٢٨ مارس
 سنة ١٩٧٧ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه ٠

كما قدمت المدعيتان - بعد علمهما باستيلاء الهيئة المامسة للإصلاح الزراعي على أرض النزاع - الاعتراض رقم ٣٩٠ لسنة الإصلاح الزراعي طالبتين الاعتداد بعقدي البيع سالفي الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها الى البائع لهما - المدعى عليه الرابع - قبل نفاذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ والى أنها ليست من الاراضي الزراعية أو ما في حكمها من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة ٥٠ يناير سنة ١٩٧٩ بالماء هنين القرارين وبرغض اعتراض المدعيتين وذلك في الطمنين رقمي ١٩٠٧ لسنة ٢٠ و ١٩٠٨ لسنة ٢٠ قضائية المرفوعين من المدعى عليه الاول بصفته و واذ رأت المدعيتان أن هذا المحكم الاخترام المحكمة الادارية الملعية من محكمة الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية في مسائل الملكية ، غقد أقامت الدعوى المنادرية الابتدائية ذات الولاية في مسائل الملكية ، غقد أقامت الدعوى المنادرية الطبا والغاقة ، المدعود المنادرية الطبا والغاقة ، المدعود المنادرية الطبا والغاقة ، المدعودي المناشة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية المليا والغاقة ،

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية المليا والخائه الآ أن البين من رفع دعواهما الى هذه المحكمة بصدد النزاع المتعلق بتنفيذ حكمين نهائمين متناقضين للمتأون المتعلق المتعلق المتار الله واقع الامر لله القضاء بعدم الاعتداد بالمحكم المشار الله و

وحيث أن مناط تبول طلب القصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين ـ وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة ـ هو أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص تضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون المحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا •

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٤ سينة ١٩٧١ أن المسكمة اعتدت بالمتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنبيين الي المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ورتبت على ذلك تضاءها بصعة ونفاذ هذا العقد وعقد البيسع المرفى الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين . بينما قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للاصالاح الزراعي ورغض اعتراض المدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليه في أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رنفض الاعتداد بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيع العرفى آنف الذكسر لسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للاجنبيين وأيلولتها الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسمنة ١٩٦٣ وبالتالي بطللان التعاقد العاصل بين المدعى عليه الرابسم والمدعيتين لمفالغته تلك الاحكام • ومن ثم فان الحكمين يكونان قسد حسما موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا

وحيث أن القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٩٣ بعظ تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها سبعد أن حظر في صدر مادته الاولى على الاجانب تملك تلك الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي على الاجانب تملك تلك الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي القالمة المرزمة والبور والصحراوية سحدد في الفقرة الثانيسة من في المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضي الزراعية في المادة المثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للاجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المشات والاشجار والملحقات الاخرى المضصمة لخدمتها • كما نحن في ذات المادة على أنه « لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضيين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية المجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٣٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ » ونص في المادة التاسعة منه ــ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ \_ على أن « تختص اللجنة القضائية للامسلاح الزراعي المنصوص عليها في المأدة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون و ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الموضع ف المفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ اسنة ١٩٥٧ الشار اليه ، كما قضت المادة العاشرة بالله ﴿ يقم باطلا كل تعاقد يتم بالخالفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذي شأن والنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » • هذا وقد أجازت الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي \_ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ \_ لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة وفي قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خــلال ستين يوما هن تاريخ صدور البرار وغقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها ف قانون مجلس الدولية •

وحيث أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٦٣ والقترة الاغيرة من المادة ١٣ مكررا من الرسوم بقانون رقم ١٩٨٨ اسنة ١٩٥٣ الشار اليهما ، أن المشرع خص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى ــ ومن بعدها المحكمة الادارية العليا التي أجاز الطمن في قرارات اللجنة أمامها ــ بولاية الفصل دون سحواها في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٩٣ سواء فيما يتعلق بتحديد الاراضي التي تخضع للحظر المقرر بالقانون أو التي تضرج عن نطاقه وكذلك فيها يختص بالاعتداد بتصرفات الملاك الاجانب في تلك الاراضي أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازعة المثانة فيها ناشئة عن تطبيق المادتين الاولى والثانية من المسانون ذاته ٠

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم غان المحكمة الادارية العليا ...
وهي بصدد نظر الطعن المرقوع اليها في قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ... تكون هي الجهة القضائية التي خصها المسرع وحدها بولاية الفصل في طلب الاعتداد بالبيع الصحادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الأخير الى المدعيتين الارض الملوكة للإحنبيين والخاضحة لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة الارض على ما سلف بيانه ، ويكون بالتالى الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر حية لا ولاية لها بالفصل في هذا النزاع ٠

لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة ... وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حمكين نهائيين ... انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية المحكم فى الدعوى و ومن شم غان طلب المدعيتين عدم بديرا بالرغض و ولا وجه لما أثارته المعيتان من تصور أسباب هذا الحكم فى استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى غيه أو معاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الاستورية العليا ... اذ تفصل فى النزاع التقائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة ... لا تعد جهة طعن فى الاحكام ولا تختد ولايتها الى تصحيحها أو تقويم عوجها وهذه الاحكام ولا تختد ولايتها الى تصحيحها أو تقويم عوجها و

## لهدده الاسسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى •

#### هاسية ۲۱ ديسيوبر سنة ۱۹۸۰ م

برناسة المسيد المستشار محبد على بلسيغ وينس المحكة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومنير أجين عبد الجيد واسورائ المسعد مرتص وشريف برهلم نور والدكتور عوض محمد الروالدكتور مدد ابراهم أبو المينين أمنسساه

. وحضور الصيد المستشار السيد عبد الحبيد ممارة المسيض وحضور السيد / اهبد على تقبل اللب

#### قياعدة رقيم (١٠)

## القضية رقبم ١ لسنة ٦ قضائية « تشارع » `

- ا بد دعوى الفصل في تتسترح الاختصاص به قبولها ، مناط قبول دعوى الفصل في تثارع الاختصاص أن تطرح الدعوى من موضوع واحد أمام جهتن من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص المقشيبائي ولا تتخلى اعداهها من نظرها ٢ أو أن تتفائي كلناهها عنهها .
- ٢ ــ تنازع ايجابى ــ شرط انطباقه . شرط انطباق التنازع الايجابى أن تكون المفصومة قالمة فى وقت واحد أحسام المدونين المنازدتين عند رضم الاجر المى المحكمة الاصنورية الطبا .
- ٣ ــ دموى نسازع الاختصاص ــ اثر رفعها .
   سرتب على رفع دموى التلازع على الاختصاص وقف « الدمساوى القائمة »
   النحلقة به حتى النصبل نيسه .
- ب دعوى نفسازع الإختصاص ... قسول .
   رفع دعوى الرضوع المام جهة قضائية واهدة ، لا يكون هناك نفسازع على
   الإختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ... أثره ... عدم قبول دعوى المشارع.
- ه ... دهوى دسستورية ... رخصسة المتصددي .

  الرخصة الخوالة للبحكية الستورية المها في المتصدى لدستورية المهوانين
  واللوائح ... جناط اعبالها ... أن يكون النص الذي يرد عليه المتصدى جنصلا
  بتراع مطروح عليها ... ان المتراكب ... الره ... لا يكون الرخصة المتصدى
  مستند بسسوغ اعبالها .
- س الاختصاص عنا المناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص و وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٠ من قانون المحكمة الدستورية العالم المادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ سـ هو ان تطرح

الدعوى عن مؤضوع واحد امام جهتين من جهت القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امام المهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية المليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمه لتعيين الجهة المختصة بنظرها والقصل غيها ، وهوما حدا بالشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على آنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعنوى المقائمة »

ع لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارى، هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيات اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترغم ع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون مناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

ه ـ أنه لا محل لما طلبه المدعون في مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدي لمحم دستورية تأنون الطواريء ، طبقا لما تقضي به المادة ٢٧ من قانونها والتي تنص على أنه « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضي بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعدد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة الذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتغى قيام يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتغى قيام يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتغى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة المنى أنتهت المحكمة من قبل ألى عدم قبولها ، فانه لا يكون لرحصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

## الاجسراءات

بتاريخ ١٩ غبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة القضائية المفتصة بنظر الجناية رقم ١٩٨٥ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس المقيدة ضدهم دون محكمة جنايات أمن دولة طوارىء السويس التي احيلت اليها ذات الجناية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن الدولة طوارىء السويس وقضت غيها بادانتهم ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

#### المكسية

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولـــة ٠٠

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط المدعين بدائرة قسم السويس وفى حوزتهم جواهر مخدرة واسلحة نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس الذى قيد — بعد تحقيقه — ضد المدعين بتهم جلب جواهر مخدرة واحراز اسلمة نارية وذخائر ، واحاله المحامى العامم المى محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارىء برقم ٧٥ لسينة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن دولة طوارىء التى قضت فيها جباسة وريسمبر سنة ١٩٨٣ بمعاقبة المدعين و واذ ارتاى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنايات السويس ومحسكمه جنايات السويس آمن دولة طوارئ ، فقد أقاموا دعواهم المثلة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة المنتصة بنظر دعواهم...

وحيث أن مناط قبول دعوى القصل فى تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ... هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ٤٠ أو أن تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة ألى التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هدد المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والقصل فيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص في الفقرة النائلة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رهـع دعـوى التنازع على الاختصاص وقف على أنه يترتب على رهـع دعـوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتملقة به حتى الفصل فيهـه •

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة بنايات السويس امن دولة طوارىء هى الجهة القضائية الوحدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية » وتمت محاكمة المدعين أهامها وقضت بعقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة تضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبدول الدعدوى .

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من اعمال هذه المحكمة لمرخصة التصدى لعدم دستورية تمانون الطوارىء ، طبقا لما تتفى به المادة ٧٧ من تمانونها والتى تنص على أنه « يجوز المحكمة

فى جميع الحالات أن تقضى بحدم دستورية أي نص فى قانون أو لائجة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعدد اتبساع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، غذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو المال في دعوى التنازع المراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم

لهدده الاسسجات

قبولها ، فانه لا يكون ارخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى .

#### جلسة ٢١ ديسبير سنة ١٩٨٥ م

برياضة المصيد المستشار جميد على بلسيغ وحشور المسادة المستشارين : جمعظنى جبيل جرمى وحجد كمسال حفوظ وشريف برهلم نور والدكتـور عوضي حجيد المر والدكتـور حجيد ابراهيم أبو العينين وواصـسـال

لاء الدين أعضياه أعضياه وخضور المبيد عبد الحبيد عباره المستشار المبيد عبد الحبيد عباره المستشار

وحشور السبد / أحمد على غضل اللسه أبين ااسر

## قساعدة رقسم ( 11 )

## القضية رقم ٣ لسينة ٦ قضائية ﴿ مِنْازِعَةُ تَنْفِيدُ ﴾

۱ ــ دعسوی تفسیر حکم ــ ماهبتهـا .

دعوى المتعسسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الإهكام ولا تبس هجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وظع فيما تقى به المحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهسسام ،

#### ٢ ــ طلب تفسير هيكم ب وتياط قبوله .

مناط أعبال طقيه التنسير أن يشوب المكم المطاوب تفسيره غبوض أو ابهام يثير خلافًا حول فهم المعنى المراد منه ، أذا كان قضاء المكم وأضما لايثرويه غبوض غانه لا يجوز الرجوع الى المحكية لتفسير هذا القضاء منى لا يكون التفسيسير ذريمة للعدول من المكم أو المساس بمصنه .

١ — ان المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان «تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، فيما لم يرد به نص فى هذا القانون القواعد المقررة فى هننون المراهات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكم والقرارات » • وننص المسادة ١٩٧ من قانون المراهات المدنية والتجارية على أنه «يجوز المخصوم أن يطلبوا المي المحكمة التي أصدرت المحكم تفسير ما وقع فى منطوقة من غموض أو إبهام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم المسادر بالتقسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يقسره ، ويسرى عليه بالتقسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يقسره ، ويسرى عليه التقسير متمما من كل الوجوه للحكم الدعمة الدستورية )

ما يسرى على هـذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العاديبة » •

وحيث أنه وان كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية المعليا المشار اليه تنص على ان « أحدّم المحكمة وقرراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تعس حجيتها ، وانما تستعدف استجلاء ما وقع غيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون الماس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غان القواعد المقررة في قانون المراخات بشان دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات المادرة من هذه المحكمة ،

٧ — ان المستفاد من نص الأدة ١٩٧ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع فى منطوق الحكم — أو أسببابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جلها لا يشوبه غموض ولاابهام ، غانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريمه للعدول عن الحكم أو المساس بمجيته .

لما كان ذلك وكمان الصكم المطلوب تفسيره من الدعوى المائلة من هذاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع التنازع الذي فصل هيه 4 وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في المدعويين المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى يدور حسول موضوع واحسد يشكل منازعه ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ اسنة ١٩٨١ ، وأنتهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرغين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هــذا النزاع ، ومن ثم فن الحــكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكسون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهــة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامــر الذى يتعين معه رفض الدعــوى ،

## الاجسراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت المدعيات صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة المدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية ﴿ تنازع ﴾ ، على أساس أن ما ورد بأسباب هذا الحكم بشأن وقف الاستثنافيين رقمي ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استثناف الاسكندرية مقصور على المفسل في الطلبات الموضوعية المطروحة في هذين الاستثنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستثنافية في الفصل في الدفع المدى أمامها بعدم قبول الاستثنافين شكلا لرفعهما بعد المعاد المقرر قانونا •

وقدمت الشركة الدعى عليها مذكرة طلبت نيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم .

#### المكمسة

## بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وهيث ان الوقائع \_ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ... تتعصل في أن المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسمنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام ممكمة الاسكندرية الابتدائية تبسل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للعقار المباع لهن بمقد مسجل وببطلان ومحو العقد الشهر لصالح الشركة وبتسليمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٨١ ، غطعنت الشركة المدعى عليها ومندوبها في هــذا المكم بالاستئنالهين رقمي ١٠٣٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق - ويقاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومباني الحقار سالف الذكر : فطعنت المدعيات على هدذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والعائه تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامـة الصـادر بتاريخ ١٥ سبتعبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون نميه خـــلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول • واذ ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقــد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ؛ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة المكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات ١٠ وبتاريخ ١٩ ماليو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهمة القضماء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتي القضماء العادي والاداري يدور نميها نزاع هـــول موضوع واهـــد ، هو مدى مشروعية تترار نزع

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السيلحة برقم ٢٨٧ لسلخة ١٩٨١ ، اذ هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى ، كما يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهسة القضاء العادى المتى لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية • وخلصت المحكمة في أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبني عليه « أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع هـول مدى مشروعية قرار نزع اللكية للمنفعة العامة ، • فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هــذا المكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خالصا بوقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها مقصور على المفصل في الطلبات الموضوعية في هذين الاستئنافين دون أن يمتد ألى سلطة للحكمة المدنية في الفصل في الدفع المبدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد الميعاد على أساس أن الفصل في هذا الدغع لا يتوقف على الفصل فى المسألة الاولية المتعلقة بمشروعيــة قرار نزع الملكيـــــــة .

وحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاحكام والترارات الصادرة من المحكمة ، فيها لم يرد به نص فى هذا القانون المقواعد المقررة فى قلانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتمارض وطبيعة على الاحكام والمقرارات » • وتنص المادة ١٩٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز المخصوم أن يطلبوا التي المحكمة التي أصدرت المحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من عموض أو ابجام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى • ويعقبر المحكم المحكم

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطسرق الطعن العادية وغير العادية ٠

وحيث أنه وأن كانت المادة ٨٤ من قانون المحكمة الدستورية المليا المسار الليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطمن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطمن فى الاحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع غيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من عموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم فأن القواعد المقررة فى قانون المراغمات بسأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقرارات الساسرة من هذه المحكمية •

وحيث أن المستفاد من نص المادة ١٩٦ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقسع في منطوق الحكم \_ أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له \_ من غموض أو ابهام يثير خلافا حسول فهم المعنى المراد منه أما أذا كان قضاء التمكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فأنه لا يجوز الرجوع التي المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجيت ه ،

 بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلب للدعيات من تفسير اقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع المتنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتمين مه رفض الدعوى ٠

## لهدذه الاستباب

حكمت المحكمت برفض الدعوى •

## جلسة اول مارس سسنة ١٩٨٧ م

برئاسة المديد المستشار محيد على بليغ رئيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : مصطفى جبيل مومى ومبدوح مصطفى عدن ومتي أبن عبد الجبد ورابع الحلمي جمعة ومحيد كبال محقوظ وشريف برهام نور أهضساء وحضور المبيد المستشار المسيد عبد الحبيد عباره المستدوش المستدوش المستوش

## قساعدة رقسم (١٢)

### . القضية رقم ٧ لسنة ٥ القضائية ﴿ تَعْارُع ﴾

- ا: حد دفوق تقارع الافتصاص حد قبولها .
   مناط قبول دعوى المصل في تنازع الافتصاص أن تطرح الدعوى عن جوضوع واحدد أمام جهتين جن جهات القضاء أو الهيئات ذات الافتصاص القضائي ولا تنظى اهداهها عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهما عنها .
- ٧ ــ تنازع البجابي ــ شرطه .
   شرط انطباق التنازع الإيجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت و اهد. أمام الجهنين المتازعتين عند رفع الامر الى المكمة الدستورية المليسا .
- ٣ .. دعوى نفازع الاقتصاص ... أثر رفعها . يترتب على رفع دعوى التفازع على الاختصاص وقف الدعاوى المرضوعية القالمة المتعاقة به حتى القصل فيــه .
- إ ـ دعوى ننازع الاختصاص ... قبــول ... رفع دعوى الوضوع آمام جهة قضائية واهدة ... لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بقتضى تعيين الجهة المختصة ... اثره ... عدم قبول دعوى التقارع . ... خمناته.
- ١ ، ٣ ، ٣ ... أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ... هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واهد أهام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا نتخلى اهداه...ما عن نظرها ، أو أن تتظى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واهد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر الى المحكمة الدستورية العليا

مما بيرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتصيين الجهة المختصة بنظرها والفصل شيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون المحكمة على آنه يترتب على رغم دعوى التازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتطقب به حتى الفصل شيه » ٠

غ لم كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى و آخرين أمامها عن الوقسائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم و وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين للجهة المختصة ، الامراذي يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

## الاجسراءات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مفتصة بالفصل في الوقائع التي رفعت بها الدعوى المنائية رقم ٣ لسنة ٣٣ جنايات عسكرية « المدعى العام العسكرى » ٤ دون جهة القضاء العسكرى التي نظرت الدعوى وقضت فيها بادائت، •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجاسسة اليوم و

#### المكملة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة .

هيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ـ تتحصل في أن الدعى أقام دعمواه المائلة طالبا تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « الدعى العام العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجاسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام المدعى عليسه وآخرين بصفتهم بتسليمه المواد والمهمات الملوكة له والمودعة بأحد المواقع العسكرية ، وتأيد هذا الحكم استئنافيًا بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ في الاستئناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق ٠ وازاء تراخسي المكوم عليهم في تسليمه المواد والمهمات المقضى له بها ، فقد تسام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقي الأتفاق والتحريض مع آخرين فى ارتكاب تزوير مادى \_ فى الكشوف والمستندات التى قضي بناء عليها لصالحه ابتدائيا واستئنافيا من جهة القضاء العادى \_ واستعمال المحررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبالاشتراك مع آخرين في الشروع في تسهيل الاستيلاء للغير على أموال معلوكة للقوات السلحة ، وانتهت الى تقديمه والغرين الى المحكمة العسكرية العليا التي قضت بمعاقبته بالاشغال الشاقة لدة خمس سنوات ، وخلص الدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة ولاثيا بنظر الدعوى الجنائية الشار اليها ، فقد اقام دعواه الماثلة بطلباته سالفة البيان •

وحيث ان مناط تبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص ــ ونقا البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الإجتصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى

كاتاهما عنها ، وشرط انطباقة بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون المخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر ألى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاغتصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصيل فيه » •

لا كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المكمة المسكرية المليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيات اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقائم المنسوبة اليسهم وقضت بعقابهم إ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائم أمام جهة قضائية أخسرى ، ومن ثم لا يكسون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتعين معه المكم بعدم قبول الدعوى •

## لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى •

#### جاسة ٣ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار معهد على بليغ وهضور السادة المستشارين : مهدوح مصطفى همين ومنولهين عبد المجيد ورابح

وحشور الساده المستخارين - مجفوح جمسطني كسين وجيرابين هيد المجيد ورابح الماني جهمة ولموزى اســـعد حرتمي ومديد گبال جنســوظ والدكنــور عوضي جميد المر اعتـــام

وحضور السيد المستشار السيد عبد الهميد عباره المسسوش

وهندور السيد / أهبد على قشل اللسه أمين السر

## قساعدة رقسم ( ۱۳ )

## القضية رقم 11 أسنة ﴾ القضائية ﴿ تَنَارُع ﴾

#### ١ ... دعوى تثارع الاختصاص ... قبولها .

جناط قبول دعوى القصل في تنازج الاغتصاص أن تطرح الاعوى عن موضوح وأهمد أمام جهتين من جهات الأفضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى اهداهما عن نظرها ء أو أن ختفلى العداهما علهما .

#### ۲ ــ تنازع ایجابی ــ شرطه .

شرط الطباق التنازع الإيجابي أن تكون المضموجة مُثَلَّمة في وقت واحد أينام الجهتين المُعَارَعتين عند رفع الأور التي المحكمة الدستورية المؤيدا .

## ٣ ... دعوى تثارع الاختصاص ... اثر رضهها .

بارتب على رفع داعوى التتازع على الاختصاص وقف « الدماوي التالية » التعلقة به حتى اللصل تبيه .

### ١ النيابة الماءة ... جهات الحكم .

التبابة العامة وهي تبارس سلطة التحقيق لا تمتير جهة تضاء ولا هيئة ذات اختصاص تضائى ، ولا تعد جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالقصل في الدعرى الجنائية عند رفعها اليها .

## ه ــ رخصة النصدي ــ المادة ٢٧ من تنون المحكمة .

أعطال رخصة التصدى المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط بأن يكون المنص المذى يود عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ... اذا انتخى قيام النزاع فلا يكون ارخصة التصدى سند يسوغ المبالهما.

 ١ - ٣ ، ٣ ... أن مثاط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وغقا البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاغتصاص القضائى ، ولا تتخلى لحداهما عن نظرها أو أن تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام المجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية المليا مما يبور الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والقصل فيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة على الفصل فيه ه

٤ - أن النيابة العامة اذ تعارس سلطة المتحقيق ، لا تعتبر جهب قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى فى تطبيق المادة ٢٥ من تنانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولايسة القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضعانات التقاضى أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيها قضى به متى حاز قوة الاهر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه فى هذا الخصوص وأن كان بعد عملا قضائيا \_ الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وحدها بالنصل فى الدعوى المنائية عند رغمهة اليها .

م الله الدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة الرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية

المدة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجـوب ارفاق صورة رسمية من المحكمين اللذين وقـع فى شانهما التنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال بلك الرخصة \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المجكمة \_ منوط بأن يكـون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، خاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فأنه لا يكون لرخصة التصدى سسند يسوغ إعمالها .

## الاجسراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها عدم قبول الدعوى •

ويعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • وقررت ونظرت العاموى على الوجه البين بمحضر الجاسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة ٥ أبريسل سسنة ١٩٨٦ وفى هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

## المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع ب على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ب تتحصل في أن النيابة العسكرية أتهمت المدعى في القضية رقم ٣ أسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الأول مسن مابرس سنة ١٩٨٦ ، وما قبله ، أهان بالقول هيئة المحكمة العسكرية المنيا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا • وبجلسة ١٥ مابرس سنة ١٩٨٦ مفت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة المدعى بالحبس لمدة سنة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم • كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا ــ المدعى ــ فى التحقيق الذى أجرته فى القضية رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٨ حصر أمن الدولة العليا ، أنه فى غضون شهر مابرس ١٩٨٦ حصر أمن الدولة العليا ، أنه فى غضون شهر مابرس ١٩٨٦ عشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة يها ، وكذلك التأثير فى سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية بيها ، وكذلك التأثير فى سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية يطلبون لاداء الشسهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى يطلبون لاداء الشسهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى ما ورد بكتاب المحامى المام لمنابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد مكتاب المحامى المام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد مكتاب المحكمة .

واذ ارتأى الدعم أن ثمت تنازعا البجابيا فى الاختصاص بين المحكمة المسكرية المليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لمدم تخلى أى منهما عن نظر الدعوى المرغوعة اليها فى ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى المائلة لتعيين الجهة المختصة بنظرة .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا اللبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد ألهام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها او ان تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الأيجابى ، ان تكون الخصومة قائمة فى وقت وإحد امام الجهتين المتنازعتين عند

رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل غيها ، وهو ما حدا بالمسرع الى النص فى الفقرة المثالثة من المادة ٣١ من تانون المحكمة على أنه يترتب على رضح دعوى التتازع على الاختصاص وقف. « الدعاوى التائمة » التعلقة به حتى الفصل غيه .

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجراثم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة ، وتباشر هذه الوظيفة وفقة للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات المنصوص عليها في للنيابة المعممة الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك و ويكون للنيابة المعممة المنافة الى الاختصاصات المقسررة لها سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » •

وحيث أن النيابة العامـة اذ تمارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اغتصاص قضائى فى تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصـادر بالقانون رقم ٤٨ اسـنة المام جهتين من جهات الحكم تستعد كلتاهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضمانات التقاضى أهامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقية فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شان النيابة العامة عند معاشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه فى هذا الخصوص ــوان كان يعد عملا قضائيا ــ الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها مالفصل فى الدعوى الجنائيـة من جهات المحوى الجنائيـة

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذي تجريه نيابة أمن الدولة العليا

فى القضية رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا ، ام يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولـم نتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة فى شأن الموضوع الواحد \_ وأيا كان وجه الرأى فى اتحاد هذا الموضوع \_ لا تكون تائمية أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبسول المعسوى •

وحيث أنه لا محل لما طلبه الدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المحكم بحدم دستورية المادة ٣٧ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من المحكمين اللذين وقع فى شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والاكان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو المالى فى دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، غانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها ،

لقده الاسسبات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

## جلسـة ٢١ يونيـة سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على بليغ رئيس الحكة وحشور المسادة المستشارين : معدوح مسطفي حسن ومغير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة ومحمد كبال محفوظ وثريف برعام نور وواصل علاء الدين أعضا المستشار / المديد دبد العبيد عباره المنسوض وحشور السيد المستشار / المديد دبد العبيد عباره الهناس المستشوش المناس الله

## قساعدة رقسم (١٤)

## القضية رقم ١ لسنة ٤ قضائية (( تتازع )) (١)

- ا ... تلازع اغتصاص ایجابی ... جناط قبول دعوی . جناط قبول دعوی المصل فیه آن تطرح الدعوی عن جوضوع واحد آبام جهتین بن جهات القصاء او الهیئات ذات الاختصاص القضائی ولا تتخلی احداجیا عن نظـــرما .
- ب... خصومة ... زوال عنص المُقارعة في الخصومة الموضوعية ... أثاره على دهوى تفارع الاختصاص المرفوعة بشائها ... انتفاء المحلمة في دهوى المُقارع .
- ا ــ أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى
  وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
  العليا الصادر بالقانون رقــم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطــرح
  الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو
  العيثات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احداهما عن
  نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة
  بنظر الخصومة والفصل فيها ٥
- اذا زال عنصر المتازعة في الخصومة ، انتفت المصلحة في الفصل
   في دعوى التنازع على الاختصاص الرفوعة بشأنها

## الاجسراءات

بتاريخ ٢١ يتاير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصسة

 <sup>(</sup>۱) أصدرت المحكمة بذات الجلسة حسكمين مماثلين في الدعويين
 رقمى ۴ لسنة ۶ ق و ٤ لسنة ٥ ق تنسازع .

بالفصل فى الطعن فى قرار رئيس الجمهورية رقـــم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ دون جهة القضاء الادارى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى انتهت فى ثانيهما الى عدم قبول الدعوى .

ونظرت الدعوى على النهو البين بمهضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم .

## المكملة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة •

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أنه فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨١ أصدر رئيس الجمه ورية القرار رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٨١ بالفاء القرار رئيس الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تميين المدعى عليه الاول ببا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة أساقفة للقيام بالمام البابوية - فتظام المدعى عليه الاول أمام محكمة القيام بالماء الادارى ، وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٦ قضت أمام محكمة القضاء الادارى ، وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٦ قضت الحكم أمام المحكمة الطيا للقيم بالطمن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم عليا - في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٠ ديسمبر سنة عليا - في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٠ ديسمبر سنة وبالاستمرار في نظر الدعوى ، فاقام المدعيان دعوى التنارع الماثاة لتعيين المحكمة المليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع ،

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص الايجابي وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد آمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تنخلي احداهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها غاذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، انتفت المصلحة في الفصل في دعوى التنازع على الاختصادر المرفوعة بشأنها •

لا كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ المصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على اعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا للاستخدرية وبطريرك للكسرازة المرقسية ، وهو ما كان يستهدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب الماء القرار المطعون عليه ، الامسر الذي يستتبع زوال النازعة في هذا القرار أمام كلتسا المجهتين ، وتنتقى معه بالتالى المصلحة في دعوى التنازع الراهنة ، ومن ثم يتعين المحكم بعدم قبولها ،

## لهذه الاسسباب

مكمت المحكمة بعدم قبول الدعاوى •

## السادة المستشارون رؤساء المعكمة الدستورية العليا واعضائها ورئيس واعضاء هيئة مفرضيها من تاريخ انشائها حتى الآن

## أولا : رؤساء المحكمة

## السادة الستشارون

الــى	⊶ن	
1947/ 4/51 1948/ 3/5. 1948/ 3/5.	1171/1-/ 1 11AY/ 1/11 11AY/ Y/ 1 11AE/ Y/ 1	لحمد مصدوح عطيسه غاروق محمود سيف الثمر الدكتور فتحى عبد الصبور محمد على راغب بليسغ

## ثانيا: اعضاء المحكمة

## السادة المستشارون

194./ 7/4.	1171/1-/ 1	على احمد كامل
111./ 1/4.	1171/1./ 1	أبو بكسر محمد عطيسه
1944/ 1/14	1177/1./ 1	فاروق محمود سيف النصر
191./ 7/4.	1979/1-/ 9	ياتوت عبد الهادى العشماوي
1911/ 1/4.	1949/1./9	بحيد نهبى حسن عشرى
1947/ 1/19	1171/1-/ 1	كمال سلامه عبد اللسه
1947/ 7/4.	1171/1-/ 1	الدكتور فتحى عبد الصبور
194./1./18	1171/1-/ 1	محمود هسن حسين
1948/ 7/4.	1171/1-/ 1	محمد على راغب بليغ
	191./ 1/7	محمود حمدى عبد العزيز
	19A./ A/ 7	مصطفى جبيال مرسى
	11h-/ N/ 7	ممدوح مصطفى حسسن
1988/ 7/8.	1911/ 7/19	محمد عبد الخالق النادى
	11/1/ 7/11	منير أمين عبد المجيد
	1927/ 7/12	رابىح لطنى جمعىه
	1944/ 7/14	غيرى أستعد برقس
	1117 / 111	محبد كبال محتوظ
	1944/ 1/48	شریف برهام ثاور
	14/8/ 1/41	الدكتور عوض محمد عوض الر
	1948/1-/17	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
	19/11/3411	واصل علاء الدين أبراهيم
		( J. O. )

## ثالثا: رؤساء هيئة المفوضين

## السادة السنشارون

عبر حافظ شريف ( 1 / ۱۹۷۱ / ۱۹۷۱ / ۱۹۸۱ / ۱۹۸۲ / ۱۹۸۲ / ۱۹۸۳ / ۱۹۸۳ / ۱۹۸۳ / ۱۹۸۳ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸۶ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹۸ / ۱۹

## رابعا : اعضاء هيئــة الفوضين

## السادة المستشارون

1941/ 7/18 1171/1./ 1 محمد كبال محفوظ 1117 7/4. 11/1/1./ 1 الدكتور عوض محمد عوض المر 1141/1./ 1 الدكتور أحيد محبد الحنني 11/1/1./ 1 الدكتور أحمد عثمان عياد 1148/1./17 11/1/1./ 1 الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين 1117/1./4. عبد الرحين الناصر محبد نصير 19/3 /3/11 السيد عبد الحميد عماره

## السادة المستشارون المساعدون

السيد عبد الحيد عماره ١٩٨٢/١٠/٣٠ (٢٥/٤ /١٩٨٤ ا

## لهــــرس

•	رقم ا تقـــديم	لصفحة ۴
•	الاحكام الصادرة في الدعاوي النسستورية	٦
•	الإحكام الصسادرة في دعلوى التثبارع	470
•	اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة التوضين منذ انشسائها	
	هني الآن	103
•	البادىء في الاحكام الصادرة في الدعـــاوي الدستورية	/63
•	البادىء في الاحكام الصيادرة في دعياوى التنسازع	3/3

## الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية

رقم رقم القاعدة الصفحة

> اثر رجعی ... احزاب سیاسیة ... اختصاص - استفتاء ... اعتقال ... اعمال سیادة

### آثسر رجعسى

أثر رجعى ـ. تاريخ سريان القوانين ــ « الحقوق ٢/٢٧ ١٧٦ الكتسنة )) •

المبدأ الدستورى الذى يتمنى بعسدم سريان المبدأ الدستورى الذى يتمنى بعسدم سريان المكام القوانين الا على ما يتع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها يهنك الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات،

اجازت الدسناتي المشرع استثناء من هذا المبدا أن يقرر الاثر الرجعى للقوانين - في غير المسواد المنائية - بشروط محددة - انترضت الدسساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

## احزاب سياسية

• دستور – المادة الخامسة بعد تعديلها في ۲۲ ۱۵/۲ ۳۵۳

مايو سنة ١٩٨٠ .

الدستور تطلب في المادة الخابسة منه تصدد الاحزاب ليقوم على اساسها النظامي السياسي في الدولة ، وكمل حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها بها يستتبع ضمان حق الانضمام اليها ما الحرمان من الانسمام اليها على حق كفلسة الدستور ،

#### اختصاص

اختصاص - المحكمة الدستورية العليا ٣ /١ ٢٢

๑ استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا اللاعتبارات السياسية التى تتتضى الناى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعابة مصالحها العليا . رقم رقم القاعدة الصفحة ۲/۳۰ ۲/۳۰

## اختصاص - المكهة النستورية العليا

- الحكة الدستورية العليا تستيد ولايتها في الرتابة القضائية على دستورية التوانين واللوائيج من المادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من تانونها .
- الحكمة النسستورية العليا: ولايتها ف ١/ ٦٠ الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى الصالا بطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩ (بع من الموضاع المقررة في المادة ٢٩ (بع من الموضاع).

#### استفتاء

راجع دستور ( قاعدة رقم ۱/۰۱ ، ۱/۰۱ ، ۳۵۳ ه. ۱/۰۱ ، ۳۵۳ ه. ۱/۰۱ ه. ۳۵۳ ه. ۱/۰۱ ه. ۱/۰۲ ه. ۱/۰۲

رخص الدستور في السادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية أن يستقى الشنعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ؛ لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريمة الى اهدار أحكام الدستور أو خالفتها ، الموافقة الشعبية على مبادئء معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادئء الى مرتبة النصوص في الدستورية ، ولا تصنحح ما يشوب النصوص التشريعية المقتنة لمثل البادئ، من عيب مضالفة المستورية ، خضع هذه المنصوص الشريعية المقتنة لمثل البادئي، من عيب مضالفة الدستورية ، وقضع هذه المنصوص الشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقامة دستورية .

#### اعتقسال

راجع قاضى طبيعى ( تاعدة ........ ) وضياتات التقاضى ( تاعدة .... ؟ ؟ ؟ ؟ و ومحاس الدولسة ( تاعدة ..... ، ؛ ومحاكم أمن الدولة العليا ( تاعدة ..... ،

## التظلم منه

امر الاعتقال - التظلم منه - تكيف - ١٠/١٤
 ضمانات التقافي •
 التظلم بن أمر الاعتمال بشكل « خصوبة
 تضائية » تدور بين السلطة التنميذية وبين المنتال

رقم. رفم القاعدة الصفحة

- أو حره - الذي يتظلم من امر الاعتقال على اساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام . وقد كمل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طواريء » كافة ضماتات التقاضى من ابداء دفاعه وسهاء أتواله .

# امر الاعتقال - التظلم منه - قرار محكم---- ١٤ أمن الدولة العليا في التظلم - تكييفها .

التظلم من أمر الاعتقال الى محكية أمن الدولة المعلا طوارى، يعتبر و تظلما قضائيا ؟ أسند اختصاص الفصل فيه المادة الا الفصل فيه المادة الا الفصل الدسنور ؛ والقرار الذي تصدره محكية أمن الدولة المليا لا طوارى، » في هذا التظلم يعتبر (قرارا قضائيا) من العداد المنيا المولة بعد استغفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه .

#### أعمال مسيادة

راجسع اختصاص قاعدة ۱۱/۳۰۰۰۰۰۰ اعسال سعادة عواهدتها

77 1/ 77

اعبال السيادة هي التي تصدر عن السياسة الميا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والفارج مستهدة تحتيق مصلحة الجباعة السياسية كلها مع احترام التحقوق التي كملها الدستور ، وتثنيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخسري وتأمين سلاتها في الداخل والدفاع عن الليبها من الاعتداء الخسري

## أعمال ســـيادة ــ اختصاص ٠ ٢/٣

استبعاد أعسال السعادة من ولاية التضاء الدسنورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتشى الناى بها عن نطاق الرقابة التضائية وذلك لدواعى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل ، والزود عن سيلاتها في الخارج ، ورعاية مصالحها العليا . رقم رقم القاعدة الصفحة

#### تاويسم

تأميم - السرره على المشروعات المؤمسة - ١/٢١ مستولينها - مستولينها المشروعات المؤممة ، القانون رقم القانون رقم ١١٨ السنة ١٩٦١ - القانون رقم ١١٨ السنة ١٩٦١ - القانون رقم المشركات والمنشآت . تأسيم المشروعات بنقسل ملكيتهسا السي الدولة لا يترتب عليسه تصنيتهسا أو انتفسساء شخصيتها التي كانت لها قبل المانية مستقلين وفيتها المثانية وفيتها المانية مستقلين

تأميم - مدى مسئولية الدولة عن التزامات ٢/٢١ ١٢٢
 المشروعات المؤمية •

قرر المشرع مسمئولية الدولسة عن التزامات المشروعات المؤمسة في حسدود حا آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال من أمه المساهم عن نهلة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حسدود تنبة اسسمهه .

عن شخصية وذمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولية كالملة عن جميم التراماتها قبل التأميم .

177. 7/71

قامع مد مستورى •
 نص الدستور القائم على حظر التأميم الا
 لاعتبارات الصنالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

تاميم - مدى مسئولية زوجات واولاد اصحاب ٢/١٤ ١٢٢
 الشركات والمنشات الزممة عن القزاماتها •

تحميل جبيع أموال الزوجات والاولاد بمسمان الوغاء بالتزامات الشركات المؤممة الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجب المسؤليتهم عنها بمقتضى نص الفسرة الثانية من المسادة الرابعسة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالخافة المهادة ٣٤ من الدستور .

و تأميم - تعويض اصحاب الشروعات الأومة ١/٢٦ التزم الشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتتدير التعويض المستحق لاصحاب الشروعات المؤممة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكابل التيمة الحقيقية الحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات ,

رقم رقم القاعدة الصفحة

• تأميم - تعويض - للقانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ ١/٢١ ١٩٦٢ الترم المترع في موانين الناميم التي تعلقت بها المكام القرار بتانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة معادلا التيبة المحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات .

قاميم مستصدويش •
 لم يقصد الشرع من القرار بقانون رقسم ١٣٤
 لسنة ١٩٦٤ تعديل لسس أو قيهة التعويض التي سبق
 أن أرسناها في قوانين القاميم جميعا .

و تلبيع من مستدات من مائلاً غلصة من اعتبداد ٢٩١/ عليهما معادرة •
ملكية السندات السمية التي تحولت اليها التيبة
الكالمة الاسسهم ورؤوس أبوال الشركات والنشسات
المؤمنة ما استقرارها الاستعامها بمرجب قوانين التابيم
منتضي تطبيق الفقرة الأولى من المسادة الأولى من
القرار بقانون رقم ١٩٢٤ اسفة ١٩٦٤ من وضع حمد
المحمى للتمويض لا يجاوز ما الله جنيه مده استيلاء
الدولة دون بقال على السندات الاسبية الزائدة على
ومسادرة لها بالخالفة لحمكم الملاتين ٣٤ ٣٠ من

## تشسريع

و تشريع - مصاله - ملاحات التشريد ع - ١/ ٢٩ السلطة التقديرية للمشرع - مصلات التقريب الذي تهارسه السلطة التشريب الموات التشريب المحات التشريع من اخص عظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادي ما لم يقده العسور بحدود وضوابط معينة .

و تشريع ــ بجلس الشعب - السادة ٨٦ من ٣/٢٧ ١٧٦ الاستثار . •

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريم عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقسه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون في يتبد في ذلك الا بأحكام الدستور . روم رمم القاعدة الصفحة

قسريخ مد سن القوانين ما المادة ٨١ ممن ٣/٢٦ ١٩٥٠ الدسستور ٠

سن القوانين عمل تشريعى تختص به الهيئـة التشريعية التي نتبتل في مجنس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

و تشريب - رخصة التشريب الاستثنائية - ٢/١٩ ضرورة - رئيس المجمهورية - أخلاة ١٤٥ من النستور - المجمورية - رئيس الجمهورية الشريع الحمل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخمسة التشريع على سبيل الاستثناء لواجية الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك ونقا للضواط والقيود المنصوص عليها في الملاة ١٤٧ من الدستور .

تشريع ـ رخصـة التشريع الاستثنائية ـ ۲۹/٥
 شروط ممارستها ـ الرتابة .

أوجب الدستور لاعسال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غلبا ٤ وأن تنهيا خلال الفيية ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية مسرعة مواجهتها بتدايم لا تحتمل التأخير لدين انعقاد مجلس الشمب سرقابة المحكمة الدستورية العليا تبتد للتحقى من تيام هذين الشرطين .

نقانون سند استثنائی - قرار بقانون - القرار ۱۹۳۳ ۱۹۰۰ مفانون رقم ٤٤ لســـنة ۱۹۷۹ .

القرار بقانون رقم ٤٤ أسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خسالف الاوضاع المقررة في المسادة ١٤٧٩ من الدستور مشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسسباب التي استندت اليها المكومة في التحييل باسداره في غيبة مجلس الشعب تقيد أنه لم يطرا خلال النبيه ظرف تتوانى معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضي المسادة ١٤٧ من الدسستورية.

تشريع - القرارات بقوانين - الرقسابة ٧/٢٦ الدسستورية ،
 تقدير الضرورة الداعية لاصيدار القرارات
 بتوانين عملا باللادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس .

رقم رقم القاعدة الصفحة

الجههورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى ذلك ، ، "ر الخلاق هذه السلطة في امسدار قرارات بقانون دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور – خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتسولاه الحكمة من رقابة دستورية ،

قرار بقانون سا اقرار مجلس الشعب للقسرار ۸/۲۹ اما آنمان بقانون رقم ٤٤ لسنة ۱۹۹ سالار ۱۹۸ الارم و الارم و ۱۹۸ سنتهرار نفاذه بوسفه الذي نشأ عليه دون تطهيره من العسوار الدستوري الذي لازم اصداره و

تشريع مد المسماطة التنفيذية مد مسدى 1/٤٩ التنصاصها في مهارسة الإعهال التشريعية ه
 الإصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع مد
 استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة أعهالا تدخل في نطاق الاعبال التشريعية ، ومن
 ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ التوانين .

و تشريع سالحكة التسستورية العليا سالا ١/٣٦ وألبها ١/٣٦ مرارات المجلس الاعلى للجابعات باستفاء عدد من أبناء المحافظات الحدود من شرط المجبوع عند الالتحاق بالكليات تتضمن أحكايا عليه عميمة مردة وتدخل في عميم التشريعات الخاضعة لل قالة المحكة المحلة المعلى المعلى

و تشريع ـ تمديل او الغاء النص التشريعي ١/٢٧ ا١/٢٠ المعون بعدم دستوريته ـ لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته ون طبق عليهم خلال نسترة نفاذه وترتبت بهتضاه آثار قاتونية بالنسبة له .

و تشريع به ضرورة به رقابة قضائية . ١/٥٠ ٢٣٦ رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في المدتور به الشروط اللازمة المارستها لي خضوعها لرتابة المحكمة الدستورية العليا .

تشريع - قرار بقانون - شرورة • ۲/٥٠ ۱۴۳۱ الترار بقانون رقم ۱٤۱ السنة ۱۹۸۱ بتصفية
 الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة - الاسباب التي

روم روم القاعدة الصفحة

> دعت الى الاسراع باصداره فى غيبة مجلس الشنعب ... صدوره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته التنديرية .

# تشريع — قرار بقانون - مجلله التشريمي - ١٠/٥٠ ٢٣٦ اللغة ١٤٤٧ من الدستور .

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون اساس ذلك .

#### تظحمام

راجع قاضى طبيعى ( قاعدة ....... ) وضهاتات التقاشى ( قاعدة ..... ) ومجلس الدولة ( قاعدة ..... ) ومجلس الدولة المليا ( قاعدة ..... )

# امر الاعتقال - التظلم منه - تكييف - ٢/١٤ - ٨٠ شمافات التقافي -

التظلم من أسر الاعتقال يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل ما و أو غيره - الخدى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو أنتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو مم وافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام المام . وقد كمل الشرع للمعتقل عند نظر نظامه أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارى» » كافة ضهانات المتقاضى من لبداء دناعه وسهاع أقواله .

# أمر الاعتقال - النظام منه - قرار: محكمة ١٤/١٤ أمن الدولة العاليا في النظام - تكييفها .

التظلم من أمر الاعتقال التي محكمة أمن الدولة المليا طوارىء يعتبر « تظلما قضائيا » أسند اختصاص المليا طوارىء يعتبر « تظلما قضاء للا تقضى به المادة الا من الدستور » والقسوار الذي تصدره محكمة أبن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر « قرارا فضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطمن أو اعدادة النظر عبسه .

رفم رفم القاعدة الصفحة

#### تعسستيم

المسساواة .

المستسواة و حق التعليم حس مبدأ تكافؤ الفرص حس مبدأ ٢/٣٢ الحق في التعليم حس مبدأ تكافؤ الفرص حس مبدأ ٢/٣٢ الحق في النستور اصله هو التعليم الذي يون لكل مواطن الحق في ان يعتبي تدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وان يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقا مع ميوله وملكاته وفق التواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بصا التيود التي يغرضها المشرع في مجال هذا التنظيم ببدأي تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في المستور ،

● التعليم العالى - الكليات والمعاهد العالية ٣/٣٢ التعليم العالى بعد الركيزه الرئيسية لتزويد المجتمسع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين يقع على عواتهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته 6 فينعين أن يرتبط في احداث بحاجات المجتمع وانتاجه .

النمايم المالى - غرص الالتحاق به -- الشروط ٢٢/٤
 المؤسسوعية •

الفرص التى تلتزم الدولة بان تتيجها للراغبين في الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بابكانياتها الفطية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كليساته ومماهده المختلفة ، والسحبيل الى نفس تزاحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحيد مستحتيها وترتيبهم فيها بينهه وفق شروط موضوعية ترتد في أسلسها إلى طبيعة هذا التعليم واهدائه و ويتطابات الدراسة فيه ، ويتحتق بها ومن خالالها التكافؤ في الفرص والمساواة لدى القانون ، غاذا استقر لاى منهم الحق في الانتحاق باحدى الكليات والمعاهد المالية وفق هذه الشروط غلا يجوز أن ينضل عليه من لا تتوافسر غيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق شرره

و القبول في التعنيم المامعي - معيار الفاضلة ٢٢/٥
 بين التقدمين للتعليم الجامعي -

تكفلت اللائحة التنفيذية القانون تنظيم الجامعات ببيان ما أرتأتمه من شروط موضوعية محققة التكافؤ

روم روم القاعلة الصفحة

الغرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لـدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة ،

# القبول بالتعفيم المالى - مبداى تكافؤ الغرص ٦/٣٢ والمسسساواة -

المعابلة الاستثنائية في التبول بالتعليم العالى التى تضيئتها النصوص التشريعية تستتبع ان يحل الدر الثانث المستثناه بحل بن يتقدونهم في درجات النجاح في الثانوية العالمة أو با يعادلها في الانتضاع بحق التعليم في مرحلته العالمية المحدودة فرصيها الامر الذي يتعارض مع طبيصة حق التعليم المسالى واهدائه وبتطلبات الدراسنة فيه ٤ وينطسوي على المساس بحصق المتقدين في درجات النجاح في هذا المساس بحق المتقدين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والإخلال ببيدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ويشكل خفافة المواد ١ ١٨ ٤ ٤ ٤ كانفسينور .

#### تمسويض

راجع تأميسم (قاعدة ١/٢٦) ) وحتى ملكيسة (قامدة ٥٠٠٠٠) ه

تعریض تأمیم سر قوآئین التابیم سا تعویض ۲۲/۱ ۱۹۲ اصحاب الشروعات الأومیة ،

التزم المشرع في قواتين التأميم بالنسبة لتتدير التعويض السندق لاصحاب المشروعات المؤمية كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل التيسة الحقيقية لخصصهم وانسبتهم في تلك المشروعات .

و تعويض — اسموال • معمر ردها عينا الى اسحابها طبقا اللهادة الثانية عدم ردها عينا الى اسحابها طبقا اللهادة الثانية σ المسرار بتانون رقسم ١٤١ استة ٢٩٨١ – شرخ صحته من التحديد الدستورية – وجوب تعويضهم عنها تعويضها معادلا لتبيتها الحقيقة .

و تعویض مد ملکسمة • التعویض مدرار التعویض الذی تررته المادة الثانیة من التسرار التعویض الذی تعربه المادة الثانیة من التعربات التعویض الدی المحکمة الاستوریة )
 ( م ۳۰ مدرسة الاستوریة )

رم رمم القاعدة الصفحة

> التى استثنيت من قاعدة الرد المينى يتحدد الى حد بياعد بينه وبين قبيتها الحقيقية ما أنر ذلك معدم دستورية المادة المذكورة ما فطاق عدم الدستورية .

### تفتيش المسكن

راجع حریات شخصیة ( تاعدة ۱۹/۲/۲/۱/۱۱ ) وراجع دستور ( تاعدة ........ )

۲

حريات - حق سياسي - دق شخصي - حق التقاضي - حق المكية - حكم .

#### حريسات شخصية

- راجع دسعتور ( تاعدة ....٠٠٠٠ ١/١٢ و مريات علمة حريات شخصية دستور . حريات شخصية دستور . حريات شخصية المسرور . حريات شخصية لاتصالها بكيان الفرد ، غاتى فى المواد من المسخوبة المسلمية المرر ضهائات عديدة الحملية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحريات وحريات المسلمية وما يتفرع عنها من حريات
- حرمة المسكن تفتيش المسكن ، ٢/١٢
   حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك
   حرمة المسكن مسواء بدخوله أو تفتيشه ما لم يصدر
   أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حمالة
   التلسي ماهريهة .
- حربة المسكن ستقيش المسكن ، المادة }} ٣/١٢ ٧٠ من الدسسقور ،
  أمس المادة ﴿} من الدسستور بجاء عليا المطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده بها مؤداه أن هذا النس الدستورى يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الابر القضائي المسبب وذلك صونا لحربة المسكن التي تنبئق من الحربة الشخصية .
- التلمس والتفتيش المادة ٧٤ اجراءات ١٢/٤
   جثائيسة •
   تخويل مامور الضبط القضائي الحق في تغتيش
   مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن

> يصدر له امر قضائى مسبب مهن يملك سلطة التحقيق وفقا لحكم المادة ٤٧ اجراءات جنائية يخالف حسكم المادة ٤٤ من النسستور .

#### حق سـياسی

حق سیاسی - دستور - المادة ۲٫۲ مـن ۲/۵۱
 ۱۱دسسته، •

الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ١٢ من الدستور من الحقوق العابة التي حرص الدستور على كمالتها وتبكين المواطنين من ممارستها لشمسان اسمهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في ادارة دنسة الحكم ورعاية مصالح الجماعة للهدار تلك الحقوق يعد مطافة لاحكام الدستور ،

الحقوق والانشطة السياسية - الحرمسان ١٥١٤ مع منها - دستور - القانون ٣٣ السنة ١٩٧٨ ٠ المتور - القانون رتم

الفترة آلاولى من آلمادة الرابعة من القانون رتم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ أذ تحرم نئة من المواطنين حرساتا مطلقا و وؤيدا من حقوم في الانتساء اللى الاصراب السياسية ؛ ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية المثمة ، فان ذلك ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالخالفة لحكم المادتين ٥ ، ١٣٠ من الدسستور ،

الدستور تطلب في المادة الخابسة منه تعدد الاحزاب ليقوم على اسلسها النظام السياسي في الدولة على حديثة تكوينها في الإطار الذي رسمه لها بها يستنبع ضهان حق الاتضهام اليها الحران من حق الاتضهام اليها حق كفله الدستور .

# حسق شسخصی

حق شخصى - النزول عنبه • اعتباره عبلا تاتونيا يتم بالارادة المنددة وينتج
 اثره في استاط الحسق •

#### حظر التقاضي

راجع حق التقاضى ( تاعدة ..... ۱/۱۷ ) وراجع قرار ادارى ( تاعدة .... ۱/۱۷ ) وراجع منع التقاضى ( تاعدة .... ۱/۱۷ )

#### حسق التقساضي

حق التقاضى - الحادة ١/١٧ من الدسماور - ١/١٧ ميدا المساواة - الحادة - ٤ من الدستور -

حق التقاضى مبدأ دستورى اسيل ـ المادة ١٨ من الدستور نصها على كفالة حق التقاضى وحظسر تصمين أي عبل أو قسرار اداري من رقابة القنساء ترميد لما أقرته الدساتي السابقة ضمنا من كنسالة حق التقاضى للامراد ، ذلك أن حق التقاضى من الحقرق العلمة التي كللت الدساتي المسلواة بين المواطنين للها حربان طاقفة مسينة من هذا الحق مع تحقيق مناطه ينطوى على اهدار لبدأ المسلواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحربوا من هذا الحق .

#### اعتقسال

حق التقاضى - عجاس الدوائة المادة ۱۷۲ ۱۲۶ من الدسستور .
 المسرع اذا كفل المعتقل حق النقاشي بما خوله اله من الامر الصادر باعتقاله أمام جهـة

له من التظلم من الامر العسادر باعتقاله أمام جهـة تضائبة أخرى غير مجلس الدولة تعتبتا للسالح السام لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور .

و حق التقاضى – المدة ٨٨ من النستور ، ٢/٢٣ (١٤٥ حق التقاضى بعداً دستورى أصيل – حظر الذي و التي من في التوانين على تحصين أي عمل أو قرار أدارى من رقابة ألقضاء – أساس ذلك نص المادة ٨٨ من الدسائير الدسائير السلبقة ضينا من كفالة حق التقاضى للاتراد ،

حق التقافى - بعدا الساواة .
 حـق التقافى من الحقوق المسابة التي كفلت
 الدساتي المساواة بين المواطنين فيها ــ حرمان طائفة
 بعينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدا المساواة.

#### هسق ملكيسية

راجع تأميم (قاعدة .....)

● حتى المكتسبة ، تنظيم تشريمي .
ام يقصد المشرع الدسترري أن يجعل من حق المكتبة حتا عصبا يبتنع على التنظيم التشريمي الذي يقتضيه الصالح العام – للمشرع الحق في تنظيم حق المكتبة على الوجه الذي يراه محتقا للصالح العام – الدستور .
الساس ذلك المادة ٣٢ من الدستور .

٣/٢٦ • من المكيسة • حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على مبدا صون المكينة الخاصة وعدم الساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقبود التي أوردتها .

●حق الملكيسة . صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالتيود التي أزردهما الدسستور . بيان ذلك .

ماكية - بيع ملك الغير - امسوال - ٥/٥٠ ٣٣٦
 استردادها ٠

عسدم رد بعض الاسوال والمتلكات عينا الى المحدابها على النحو الذى نست عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم 111 لسنة ١٩٨١ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الفسير .

ملكيت ما تعويض ما أبوال ما ۲/٥٠
 عدم ردها عينا إلى أصحابها طبقا للهادة الثانية
 من القرار بقائسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مـ شرط
 صحته من الناحية الدستورية موجوب تعويضهم
 عنها تعويضا معادلا لتيتها الحقيقية ما

ماتيسة خاصة - نزع الملكية - شروطه ٣/٢١
 الدستورية •
 حظرت الدساتي نزع الملكية الخاصة الا للمنفعة
 العامة وبقابل تعويض •

# الشركات والنشآت الؤممية ب تأميم

■ ملكية خاصة ... تحميل جميع أموال زوجات (٢١/ ١٣٢ وأولاد أصحاب المشروعات المؤسسة بضمان الوفساء بالتراماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنها بمقتض نص المدار المتانقة من القرار بتانون رقسم ١١٨ السنة ١٩٦١ ، والمسادة المرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٦ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمسادة ٣٤ من الدسمة ر. .

٠٠٠ ملكية خاصة ... الحد الإقصى لها . ٢/٢٦ ٢

حرمت الدساتي المرية المعاقبة على تاكيد: حهاية الملكية الخاصية ،

لا يجيز الدستور تحديد حدا أقصى لما يملك ه الفرد الا بالنسبة للملكية الزرامية .

● ملكيةخاصة - تأميم - حدا اقعى للتعويض ٢٦/ القرار بقانون رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٦٤ - سندات وضع حد أتمى للتعويض السنة ١٩٦٤ - سندات الشروعات المؤمخة بالتطبيق للترار بقانون رتم ١٣٤ لسفة ١٣٤ بهاوز ١٥ الف جنيه - مقتضاه استيلاء الدولة دون بقابل على السندات الاسمية المبلوكة لهم والزائدة على هذا الحد ودمريدهم من ملكيتها الإمر الذي يشكل اعتداء على الملكة الخاصة ووصادرة للاموال بالخالفة لحكم المادتين ٣٢ ، ٣٣

التعويض الذي قررته اللاة الثانية من القرار بقائون رقم 131 لسنة 1981 عن الاموالوالممتلكات التي استثنيت من قاطة المرد العيني يتحدد الى حل يباعد بينه وبين قيمتها المقيقية ـ أثر ذلك ـ عدم دستورية المدقاللكورة ـ نطاق عدم اللستورية.

#### حسسكم

راجع دعوى دستورية ( قاعدة ١/٨٠٠٠٠)

• دعوى دستورية ـ العكم فيها ـ حجيته ١/٨ ١٠ الدعاوى الدستورية عينية طبيعتها ـ الاحكام

۲٦.

177

الصادرة نبها لها حجية مطلقة تبل الكانسة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون فيه أم الى دستوريته ،

۱/۱۱ . الحكم فيها . ۱/۱۱

نص المُلدة ٩ / أ من قانون المَصَّمة الدسنورية الملا على أن احكامها في الدعاوى الدسنورية مازمة الحبيع سلطات الدولة وللكافة لا يخل بها نص عليه الدستور من كفسالة تكافية الفرص والمساواة بين المواطنين وصدون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

الحكمة الدستورية الطيا ـ طبيحة احكامها وقراراتهــا

ورون احكام الحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة المطعن ـ اساس ذلك ـ نص المادة ٨٤ من قانون الحكيمة .

#### دحكم مدسلي

• حكم معلى ـ اختصاصات ادارية · ٢/٤٩ ٢٢٧ ٢٢٧ المقرة الاولى من المادة ٢٧ من تانون نظام الحكم

الفقره الاولى من الماده ٢٧ من تاتون نظام المحكم المحكم الصادربالقرار بقانون و ٣٥ استة ١٩٧١ المعلى بالقانون رقم ٣٤ استة ١٩٧١ المعلى بالقانون رقم ٥٠ استة ١٩٨١ - القصد ونها - أن المتابعة لهم السلطات والاختصاصات المقرة الوزراء في هذا الصدد دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاصات بصدار اللوائح التنفيذية التى تكون القوانين قد عهدت بصدار اللوائح التنفيذية التى تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء ،

(3)

## دستور ـ دعسوی

#### دسستور

راجع مزدا المساواة ( قاعدة .... ٢٧/٤ ) • دستور - مبدا المساواة - المادة ،٤ من

المستور . المتصود بالساواة التي نصت عليها المادة . ؟ من المستور هو علم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت براكزهم القانونية .

دستور - ببدأ التضاين الاجتباعى - المادة ۲۷/٥ ۱۷٦
 السابعة بن الدستور .

عهد ألدستور الى المشرع تنظيم خدمات التايين الاجتماعى والصحى وتعيين قواعدد صرف المعاشات والتعويضات ـ قيام المشرع بهذا التنظيم لا بخسالف بعدا التضامن الاجتماعى .

نسستور - نصوصه تبثل اسبى التواعد ١/٢١ ١٩٥
 الآب ة .

نصوص الدستور تبثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها بقام الصدارة بين قواعد النظام العسام التي يتعين التزامها باعتبارها اسسمي القواعد الآمرة واهدار با يضافها من تشريعات .

و دساؤور - الدكوبة - السلطة التنفيذية - ١/٣٠ ٢٠٩ الدستور بين المتصود بالحكوبة بها نص عليه
 ف المادة ١٥٣ منه .

# دعوى دسستورية

راجع حكم ( تاعدة .....١/٨ )

• دعوى دستورية - اجراءاتها : ٢٥ / ٢٥ ق أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وبيعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، بضالفة هذه الاوضاع ، أثره ، عدم تبول الدعوى .

م دعوى دستوية - اجراءاتها - الميعاد المحده م / المعدد م / الطريق الذي رسبه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفترة (ب) من المادة (ب) من تلتون المحكمة ، والمعاد الذي تحدده محكمة الموضوع لرفيمها بحيث لا يجاوز ثلاثة السبهر هما من متوسات الدعبوي الدستورية ، وهي أوضاع اجرائية في التقاشي ومن النظام العام .

و دعوى نستورية - البعاد المحدد الرفعها . ٧ /١ ه} 
سكوت محكة الوضوع عن تحديد بيعاد ارفع
الدعوى الدستورية وجوب رفعها قبل انتضاء الحب
الاتصى لليعاد - رفعها بعد التضائه - عدم قبدول
الدعوى الدعود - رفعها بعد التضائه - عدم قبدول

و دعوى دستورية - اليعاد الحدد ارغمها ، ۷ /۱! ٥١ موعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أتمى لرفع الدعوى الدستورية أو اليعاد الذى تحدده محمكمة الموضوع في غضون هذا الحدد الاتمى يعتبر ميعمادا جنيا يتبد محمكية الموضوع والخصوم على حد سنواء - تجاوز محكية الموضوع الحدد الاتمى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أى ميهماد - التزام الخصوم برفسع دعواهم تحديد ألى المتشاء هذا الحد الاتمى والا كانت دعواهم غي مقبولة .

و دعوى دستورية \_ المعاد المحدد ارفعها ، ۳/۱. ٨٥ الجيل محكية الموضوع الدعوى الموضوعية الى جاسة لاحقة لاتقضاء الاجل الذي حددته من قبل لرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لمنعيا .

و دعوى دستورية ب الجماد المجدد لرمهها ٥ / ٢ ٥٣ ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع كجدد التصى ارضع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من تعانون المحكمة يعتبر ميمادا حتيبا يتبد حد كمة الموضوع والخصوم على حد سسواء ٤ كانت غير مقبولة .

و دعوى دستورية - اجراءاتها ، ١/٦. . ٤ و دعوى دستورية و الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المتررة تناونا .

١٤ ١/ ٢ المايدة على المايدة المايدة ١١٠ ١١ ١٤ المايدسا .

المسيدة . المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون المداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ، فاذا تبيستمجها المدمع جديث ميمادا لمرفع الدعوى أمام المحكمة العليا ـ فاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

دعوى دساورية بـ أبواها .
 بعدوب أن يتضمن قرار الإحمالة أو صحينة

> الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها الملاة ( ٣٠ ) من قانون الحكمة الدستورية العليا - حكمة ذلك - إغفال هذه البيانات - أثره - عدم قبول الدعوى

- دعوى دستورية المسلحة فيها شرط القبولها ١ / ١ د يشترط لقبول الطمن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مسلحة شخصية مباشرة في طعنه .
- دعوى دستورية سالصلحة فيها ۲/۸
   ۱ الطمن بعدم دستورية نص سبق للبحكية
   ۱ الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته انتفاء
   المسلحة في الدعوى أثره سعدم قبول الدعوى •
- حعوى دستورية ــ المصلحة فيها .
   تعديل أو الفاء النص التشريعي المطعون بعدم
   دستوريته لا يحدول دون النظر والفصل في دعدوي
   عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فترة نفاذه ،
   وترتبت بهتضاه آثار القانونية بالنسبة له ، وبالتالي
   توانرت له مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .
- دعوى دستورية المصلحة فيها المسلحة ا
- دعوى دستورية \_ الصلحة فيها .
  الاحالة ألى المحكة الدستورية العليا للفصيل
  فى مدى دستورية القواعد القانونية المليا للفصيل
  فى الملاح ٢٧٦ من القانون المدنى \_ تثارل المدعى عن
  طلب الفوائد > أثره \_ انتصاء المصلحة فى الدمسوى
  الدستورية .

 دعوى دستورية .- الصفة في الدعـــوى - ٣/٢٠ ٢٠٩٠: جامعة الازهر - اهلية التقافي .

القانون أسند لرئيس جامعة الازهر صفة النيامة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي يدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذه النيابة من أهلية التقاضي فيها يتعلق بتلك الصلات .

دعوى دستورية - الخصومة في الدعوى - ٨٤ ٣٢٥
 التدخل الانفسسهايي •

الحصومة في طلب التدخل الاتضمامي تعتبر تابعة للخصومة الإصلية ، عدم تبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الاتضمامي .

دعوى دستورية - نطاقها .
 نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدغم
 بعدم الدستورية البدى المام محكمة الموضوع .

و دعوى دستورية - رخصة التصدى • ٢/٣٦ (لرخصة المليا الرخصة المليا الرخصة المليا في المليا في التصدى الدستورية القوانين واللوائح - مناط اعساط اعساط المسال الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها انتفاء تيلم النزاع - اثره - ...
لا يكون لرخصة التصدى صند يسمؤ أعبالها .

دعوى دستورية - ترك الخصومة • ٢٢٥ ١/٤٨
 طلب الدعى ترك الخصوبة ويوافقة الدعى عليه
 على هذا الترك - اجابة الدعى الى طلباته عبلا بنص
 المادين ١٤١ - ١٤٢ مرافعات .

و دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته • ١/ ٨ ٩٩ الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام السادرة فيها لها حجية بطلقة تبل الكافة ، وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص الملمون فيه أم الى دستوريتة .

و دعوى دستورية - الحكم نبها - حجيته • 1/١٦ ٦٠ نص المادة ١/٤٩ من ماتون المحكمة النستورية المساورية العليا على أن أحكامها أق الدعاوى الدستورية لمازمة لجميع سلطات الدولة والكافة لا يخل بها نس عليه الدستور من كالمة تكاف المرس والساواة بين المواطنين ومسون حقوقهم في الدغاع والالتجاء الى تاضيهم الطبيمي •

دعوى دستورية - الحكم فيها - تقادون - ٦/٢١٠ ١٩٣٠٠٠
 ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستورية أخد ١٠٠٠٠٠٠٠ ١١٠٠٠٠

نصوصه يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باتي نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

الحكمة الدستورية العليا - طبيعة أحكامها ١/٣٦
 وقراراته- ...
 احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية

احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهاتية وغير قابلة للطعن ــ أساس ذلك نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة .

#### (:)

# الرقابة القضائية النستورية

راجسع اسستفتاء ( قاهسدة ۱۰۰۰ ۱۰/۱ ) وراجسع تشریسی ( قاعسدة ۱۰۰۰ ۲۹/۱ )

• المحكة الدستورية العليا - رقابتها ، ١٢/٥ م١٢٠

الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم المعتسوق الها سلطة تقديرية ، والرقابة التضائية على دستورية التشريعات لا تهند الى ملاحة اصدارها ، الا ان هذا لا يعنى اطلاق هسنده السلطة في سن القسوانين دون التيد بالمحدود والضوابط التي نضى عليها المستور سخضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكنة من رقابة نسستاه بة .

المحكمة المستعورية العليا - وقابتهما - ١٩٥ /١٩٥ رفصة التشريم الاستثقالية .

أوجب الدست الا والمبال رخصت الشريسمة الاستثنائية أن يكسون مجلس الشماية غائدا وأن تنهيا خسلال النبية ظسروف تسبوغ لرئيس الجمهسورية سرعة مواجهتها بتداسس لا تدتيسل التأخير لحين أدمالا مجلس الشمعيات رقابة المعكسة الدستورية العليا تشمع المعتقى وقد تيسام هنين الشمطن.

۱۹۲ م/۲۱ الدستوزية العابا - رقابتها ، ۲۲/ه ۱۹۲

المحكمة الدستورية الطيا لا تفتيد وهي جسيعتد المهال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلمه المشرع على الشواعد التي يسنها بتي كانت تتنافي مع هدفاً الوسف وتخطوي على المدار حتى بن المحوق التي كلها الدستور ،

رتم رعم الصنحة القاعدة F /48

110

 المحكمة الدستورية الهايا برقابتها . الرقابة القضائية التي عهد بها الدسستور الي المحكمة الدستورية العليا هدنها الحفاظ على مسابئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

127 V/11 المحكمة الدستورية العليا - رقايتها -تقدير المضرورة الداعية لاصدار اليترارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك ارئيس الجمهورية نحت رقابة مجلس الثيمب بي لا يعنبي ذلك الطلاق هذه السلطة في اصدار قرارايت بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ب خضوع هيده القرارات بقوانين لا تقولاه المجكية من رقابة دبيتورية.

179 1.44 الحكمة الدستورية العادا \_ رقابتها . قرارات المطيس الإعلى للجامعات باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عبد الالتحاق بالكليات بتضبن أحكاما عامة محردة وتدخل في عبوم التثيريمات الخاضمة لرقابة المحكمة البيستورية العليا .

 الحكية الدستورية العليا - رقابتها . 1/01 404 رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجههورية أن يستنتى الشبعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا ، لا يجوز أن يتذذ هـ ذا الاستفتاء ذريعة الي اهدار أجكام الدستور أو مخالفتها الموانقة الشعبية على مبادىء معينة في الاستبتاء لا ترقى بهذه المبادىء للى مرتبية النصوص الدستورية ولا تصحح ما يشيوب النصوص التشريعية المتننة لتلك المبادىء من عيب مخسالفة الدستور ب بخضيع ،هذه النصوص التشريعية لما يتولاه هذه الحكمة من رقيابة دسستورية .

#### (m)

### سلظة التشريع – سلطة تنفينيــة سيلطة التثبريع

راجع تشريع ( قاعدة رقم ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٨٨٨ ١٨٨٨) 377 سلطة التثيريع - المادة الثانية من النسستور بعد تعنيلهــــــــــــا ،

يبين من صبغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية . , من الدستور . بغد تعديلها .. أن الشرع اتى بقيد . على سلطة التشريع توامه الزامها وهي بصند وضمع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستبداد الاحكام المنظمة للمجتمع منها .

# • سلطة التشريع - ببادىء الشريعة الاسلامية، ٣٠٠ ٢٠٩

سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدسستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة غيها تسنه من تشريعات مستحدثةاو معدلة التشريعات سابقة على هذا التاريخ ببراعاة أن تكون هذه التشريعات منقشة مع مبلدى ببراعاة أن تكون هذه التشريعات منقشة مع مبلدى الشريعة الاسلامية ، ولا تخرج في الوقت ذاتمه عن الخوابط والقيود التي تقرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريعية في مسدد المهارسية المسلومية المشريعة ، الرام المشرع باتخاذ مبدىء الشريعة المراسدي الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف سسوى الى التشريعات التي تصسد بعد التاريخ الذي فرض للي التشريعات الذي نوض المي التعارض عب عبدىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة مع مبلدىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفية الدستورية ،

۱۱. ۸/۳. مناطة التشريع - مبادئ الشريعة الاسلامية، ۸/۳.

الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المسدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالزام لا يعنى اعفاء المشرع من نبعة الابتاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وأنسالية على عامقة من الناحية السياسية مسئولية البادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من اية مخالفة المبادىء سالغة الذكر تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جبيعا مع هدذه المبادىء وعدم الخروج عليها .

# سلطبة تثنينية

تشريع – السلطة التثفيذية ، ١/٤١

الأصل أنّ السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ... . استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات

> محددة أعمالا تدخل في نطلق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

#### (ش)

# شريعية اسلاميية

راجع سلطة التشريع (قاعدة .... ۴/۲۰ ( ۴/۲۰ مندی و شریعة اسلامیة - المادة ۲۲۰ مندی و شریعة اسلامیة - المادة ۲۲۰ مندی و المادة ۲۲۰ من التقون المدنی الصادر سنة ۱۹۶۸ الم یلحتها ای تعدیل بعد ۲۲ مایو سنة ۱۹۸۰ تاریخ تعدیل الدستور القائم .

النمى عليها بمخالفة حسكم المسادة الثانية من المستور وايا كان وجه الراى في تعارضها مع الشريعة الإسلابية في غير مجله .

شريعة اسلامية - المادة ۲۲۷ مدنى . ۱۸۳۹ ۱۸۳۰ المادة ۲۲۷ من القانسون المدنى الصادر سية ۱۹۲۸ م ۱۹۲۸ م المدنى وجه الراى في تمارضها مع الشريعة الاسلامية في تم مطه .

# ( ض )

#### ضرورة - نسهانات التقاضي

راهسم تشريسع ( قاعسسة رقم ٠٠٠٠٠٠٠ ) وراهسمع الرقاسة القضسسائية النسستورية ( قاعسة رقم ٢٠٠٠٠٠ )

### ضـــرورة

♦ ضرورة \_ تشريع \_ رئيس الجمهـورية \_
 اللدة ٧٤ من الدسـتور •

الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ــ أجار الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصــة التشريع على سبيل الاستثناء لواجهة الظروف الطارئة

> حال غياب المجلس التشريعي المتمن أصلا بذلك ونقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدسيتور

تشريسم - ضرورة - رخصة التشريسم ٥/٢٥
 الاستثنائية - شروط مهارستها - الرقابة الدستورية -

اوجب الدسستور لاعسال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ) وأن تنهيا خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سم عنة مواجهتها بتدابر لا تحتبل الاتأخير لحين انعقاد مجلس الشعب حرقابة المحكمة الدستورية العليا تهتد للتحقق من قيام هذين الشرطين .

تشریع بـ ضرورة بـ القرار بقانون رقــم ٤٤ ٢٠/٦ ١٩٥ السينة ١٩٥ ٠

الترار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المتررة في المادة ١٤٧٧ من الدستور متسوبا بخالفة العستور ، لان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التحييل باصداره في غيبة مجلس الشهب تغيد أنه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحالم التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدسستور

تشريع - ( القرارات بقوانين ) الرشسابة ۷/۲۹ (۱۹۰ الدستورية ،

تقدير الضرور فالداعبة لاصدار القرارات بتوانين عهلا بالمادة الإلاي الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق هذه السلطة في احسدار قرارات بتوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور حدضوع هدذه الترارات بتوانين لما تتولاه المكهة من رقابة دستورية.

# ضبائات التقساضي

راجع اعتمال ( قاعدة رقم .....۲) ) وتظاهم ( قاعدة رقم ......... ) وتظاهم ( قاعدة رقم ....... ) ومحكمة القديم ( قاعدة رقم ...... ) ومحكمة أبن المولة العليا ( قاعدة رقم .... ، % أم

و النظام من أمر الاعتقال - ضمائلت التقاشى • النظام من أمر الاعتقال أمام حكمة أمن السدولة النظام من أمر الاعتقال أمام حكمة أمن السدولة العليا طوارى - يشنكل خصومة قضائية تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقل - أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على المسلس مشروعيته أو لنتفاء المبرر للاشتباء في المعتقل أو عسم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظلم العسام وقد كلسل المشرع للمعتقل عند نظر تظلم المهام حكمة أمن الدولة العليا طوارى ء "كافة ضمائلت التقاضى من أبداء دخاعه وسسياع أتواله .

محكمة القيم - ضمانات التقاضى - القاضى ٨/٥٠
 الطبيع - بي و الطبيع - القيم جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة
 لتناشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص

لنباشر ما نيدا بها من اختصاصات ومن بينها الاغتصاص بالفصل فى دعاوى شرض الحراســـة على أســوال الاشـخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية ـ

كلل اللشرع للمتقاضين لهام محكمة القيم ضمانات . «۱/۵» التقاضى من ابداء دخاج وسماع اتسوال وتنظيم لطرق واجراءات الطمن في احكامها . محكمة القيم تعتبر التاضى الطبيعي بالنسسبة لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ١٨٨ من الدستور .

#### (4)

قاشی - قانسون - قرار اداری - قرار بقانون قاضی طبیعی

مخالفة لحكم المادة ١٨ من الدستور ،

رمم رمم الماعدة الصفحة

محكمة القيم - القاضى الطبيعى - ضمانات ٨/٥٠.
 ١١تقاضى - المادة ٨٥ من الدستور ٠

محكبة القيم جهة قضاء أنشئت كبحكبة دائسة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالنصل في دعساوى فرض الحراسسة على اسوال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية كسل المشرع للمتقاضي أمام محكبة القيم ضهانات التقاضي من أبداء دناع وسماع أقوال وتنظيم لطرق وأجراءات المعن في احكابها .

محكمة القيام تعتبر القاشي الطبيعي بالنسابة ٩/٥٠ ٣٣٧ لمنازعات الحراسات في مفهوم المادة ١٨٥ من الدستور.

#### ( قسانون )

راجع اثر رجعی ( قاعدة ۲/۲۷ ۰۰۰۰۰ ) اثر رجعی - تاریخ سریان القوانین - المقدوق تتسسیة -

المبدأ الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام ٢/٢٧ القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع عليها يهدف الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

أجازت الدساتير للمشرع استثناء من هذا البدأ ٢/٢٧ أن يتسرر الاتر الرجعي للتوانين ـ في غـير المواد المبائية ـ بشروط محددة ـ المترضت الدساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

#### قسرار اداري

ولجسان ادارية ( قاعسدة ٢/٢٠) المجمع حق التقاضى ( قاعدة ١/١٧ )

مُوار آداري معالى الطعن نيه مضالف ٢/١٧ ١٠٢
 الدستور – أساس ذلك نص المادتين ٤٠٠٠ من
 الدستور .

110

واخلال بمبدأ المسلواة بين المواطنين في هذا الحق ــ مما يخالف المادنين ٤٠ ، ١٨ من الدستور .

ه قرارات ادارية ـ لجان ادارية . ١/٢٢ • ١٢٥

لَجِانُ الْتقویم الْمُسْكَلَة طُبقاً لَاحْكَلَم القرار بقانون رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۲۱ بتقریر بعض الاحکام الفاصة ببعض الشرکات القائمة – لجان اداریة – قراراتها – قرارات اداریة ولیست قرارات قضائیة .

# تسرار بقسائون

راجع اختصاص ( قاعــدة .......... ) وتشـــريع ( قاعـــدة ...... ۷/۲۹ ) والرقابة القضائية الدستورية ( قاعدة .... ) • قـــرارات يقوانين ــ مدى ســــطة رئيس ٧/٢٩

الجمهورية في اصدارهما • التصدير الضرورة الداعيسة السي اصددار القرارات بقوانين عمسلا بالمادة ١٤٧٧ من الدسستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب بعني ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بتوانين دون المتيد بالمدود والضوابط التي نمس عليها المستور سخضوع خدة القرارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقالة دستهرية .

• القرار بقانون رقم ؟؟ لسنة ١٩٧٩ - تشريع ٦/٢٩ · ١٩٥

الترار بقاتون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض الترار بقاتون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام توانين الاحوال الشخصية صدر على ضلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشدويا الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الدسم تنيد أنه لم بطرا خلال المنية ظرف تنوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثناقية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية مقتضى المادة ١٤٧ من الدستور و

القرارات بقواین التی تصدر استانادا الی ۱۰/۰۰ ۱۳۳۷ الله ۱۰/۵۰ الله ۱۰/۵۰ الله ۱۰/۵۰ الله ۱۰/۵۰ الله ۱۱/۵۰ الله ۱۱ اله ۱۱ الله ۱۱ اله ۱۱ ا

180

القرارات بقوانين التى تصدر خلبقا للمادة ١٠/٥٠ (١٠/٥٠) ٣٣٧ من الدسنور ــ لها بصريح نسها قود القانون وتتفاول بالتنظيم كل ما يتفاوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدسنور على ان يكون تنظيمها بقانون .

(4)

# لجان ادارية - لوائح تنفينية

# لجسان اداريسة

راجع قرارات ادارية ( قاعدة منه 1/۲۰ )

ه الحان ادارية – قرارات ادارية ، ١/٢٥ )
اجان المتويم المسكلة طبقا لاحكام القرار بتانون رئم ١١٩ المسنة ١٩٥١ )
بعض الاحكام الخاصة التائمة باجان ادارية بقراراتها التائمة وليست قرارات ادارية وليست قرارات ادارية .

البسان التقسويم •
 النص على تحصين قراراتها من رقابة القضياء
 مذاف للدسسةور إه:

### لوائح تنفيليسة

راجسع تشريع ( قاعدة ١/٤٩ ١/٠٠)

• اوائسع تقييفية • ٢/٤٩ ٢/٤٩

تميين القائمون جهة معينية لاصدار اللوائم المستقلالها دون غيرها باصدارها .

السلطة التنفيذية - تشريع - دستور • 1/٤٩ /١/٤٩ الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع - استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعبالا تدخل في نطاق الاعبال التشريعية ، من ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

و اواقح تغيثية - دستور - المادة ١٤٤ هـن
 الدسمةور ٠ المحتور المحتور الدوائح التنبيذية - المحتور في المادة ١٤٤ هـن
 حددها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر فتصرها على رئيس الجمهورية أو من يتوضه في ذلك

> أو من يعينه القانون الاصدارها بحيث يبتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقسع عمله اللائمي مخالفا لنص المادة ١٤٤ من الدستور ،

۵ اوائے تنفیہ نیق - ۱۹۶۸ ۱۳۲۷

التاتون رقم ٤٩ أسنة '١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الإماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر . الفقرة الثانية من مادته الاولى – مؤداها – أن وزير الاسكان والتعجير هو المختص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها – أثر ذلك – ترار محافظ المنيا رقيم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ المنادر بوصفه لائحة تنفيفية لها – عدم دستوريته لمصدوره من سلطة غير مختصسة بالصداره .

م الوائد - تنفيد به ١٩/٥ ٢٢٧ م

ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لمسنة ١٩٨٢ في شار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لمسنة ١٩٨٢ لم المحلى المقترة المائية من مائته الاولى ـ تعديلها الاختصاص باصدار اللوائح التنميذية والذي سبق أن عين التانون من له الحق في مهارسته ـ عدم دستوريتها ـ أساس ذلك .

# (p)

مبدا المساواة - مجلس الدولة - مجلس الشعب - محكمة القيم - محكمة ابن الدولية - مساولية -مصلارة - ملاعمة - منع التقاضي - ميعاد .

#### مبسدا المسساواة

راجـــع تعليــم ( قامــدة ٥٠٠٠٠ ٢/٣٢ ) وحـــق الققــاغم, ( قامــدة ١/١٧ ) ودســـتور ( قاعـــدة ٢/٢٠ )

> المقصود بالسناواة التي نصت عليها المسادة . ؟ من الدمستور هو عسدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رقم القامدة السقحة 1.1 1/17

۸.

٨١

۱۷٦

190

مبدا الساواة - حق التقاضى •

حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتم المساواة بين المواطنين فيها \_ حرمان طائفة وميفة من هذا الحق ينطوي على اهدار لبدأ المساواة،

### مصاس الحملة

 الولامة العاوة الداكسي وحاس الدولية \_ مطولها - مجلس الدولة قاض القانون العام في المنازعات الإدارية والدعاوي التادسيسة .

المادة ١٧٢ من الدستور ... مفادها - تقبرير

الولامة العامة لحلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التاديبية بحيث يكون هو قاضي القانون المام بالنسبة لهذه الدماوي والمنازعات ، وأن اختصاميه لم يعد مقيدا مسنائل محددة على سبيل الحصر كها كأن عند انشائه ، غير ان ذلك لا يعنى غل يد ألمشرع المادى من اسناد النصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات تضائية أخسري متى اقتضى ذلك المالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالادة ١٦٧ من الدستور في شمان تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

و اوابر الاعتقال - دي التقاضي - العه-ة 0/18 القضائية الفتصة بنظر التظلم •

> المشرع أذ كفل للمعتقل حتى التقاضي بها خوله له من التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهلة منائية أخرى غير مجلس الدولة تحتيقا للصالح العام لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

#### محلس الشسمت

• مجلس الشعب ــ تشريــع ــ المادة ٨٦ من العسستور ه

مجلس الشعب هو صلحب الاختصناس الاصيال في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحبث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون · غم متيد في ذلك الا بأحكام الدسستور ·

و وهلس الثبعب \_ الهيئة التشريعية \_ سن القــوانين -

سن التوانين عمـل تشريعي تختص به الهيئة ٣/٢٩

120

التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدسستور .

م مجلس الشمعب ما رئيس الجمسهورية ما

المادة ١٤٧ من الدسستور . الامسال أن يتولى مجلس الشعب سلطة

التشريع - اجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سببل الاستناء لمواجهة الظروف الطارئة حالفيابالمجلسالتشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧

بن الدستور ، ١٩٥

اقىرار مجلس الشسعب للقسرار بقسانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ سا أثره سالا يترتب عليه سوى مجرد استبرار نفاذه بوصفه الذي نشساً عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصداره .

#### محكسة القيسم

الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .

راجع ضمانات التقاضي ( قاعسد؟ ١٠٥.٠٠٠ ) وقاضي طبيعي ( قاعسسة ٥٠٠٠٠٠٠ )

محكمة القيم - القاضى الطبيعى - ضمانات
 التقاضى - المادة ۱۸ من الدسسائور ، ۸/٥٠
 محكمة القيم الشكلة ونقا للقانون رقام ، ١٩٥
 لسنة ، ١٩٨٠ تعتبر جهة قضاء انشئت كيكمية دائية
 لتباشر با نيط بها من اختصاصات وبن بينها الاختصاص
 بالقصل في دعاوى نرض الحراسة على أسوال

كفل الشرع للمتقاضين امام محكمة القيم ضمائت . ٨/٥٠ التقاضى من ابداء دماع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

♦ محكمة القيم - القاضي الطبيعي ، محكمة القيم الشياعي ، محكمة القيم المشكلة وفقا القانون رقم ٩٥ لمسنة ١٩٨٠ تعتبر الفاضي الطبيعي في مفهوم الملادة ١٩٨٠ من الدستور بالنسبة المنازعات المنصوص عليها في الملدة المنازسة بن القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوي ومنازعات فرض الحراسة على أبوال الإشخاص الطبيعيين والأشخاص الاشتارية .

1/18

۸.

٨.

#### محكمة أبن الدولة العليا

راجسع ثقلسم ( قاعسدة ۱/۱٤ ۰۰۰۰ وقاضى طبيعسي ( قاعسدة ۱/۱٤ ۰۰۰۰ ۲/۱٤ )

محاكم أمن الدولة العليـــا - تكييفها - هــى
 حهـــة قضـــاء •

جهسة قضياء .

محاكم ابن الدولة العليا المشكلة ونقا لقانون الطوارىء رقم ١٩٢٨ أسينة ١٩٨٨ هي جهة تفساء التشفى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها بن نظروف استثنائية وبن برن ما تختمن به القصل في كانة التظليات والطعون به نالاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال ونقا لقانون الطوارىء .

التظلم من أمر الاعتقال - قرار محكمة أمن الدولة المليا في التظلم - تكييفها .

التظلم من أمر ألاعتقال يعتبر « تظلما تضائها »
أسند اختصاص الفصل فيه ألى جهة تضاء وفقا لما
تقضى به المادة ٢١ من الدستور ، والقرار الذي تصدره
محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم
يعتبر « قرارا تفسائيا » نأسذا بعد استنفاد طسريق
الطعن أو أعادة التظر نيسه .

• محكية أمن الدواسة المليا طوارىء ما القاضى المرابعي من الملادة ١٨٨ من الدستور • ١٨١ ١٨٨ ١٨٨ ١٨٨

محكمة لهن الدولة العليا «طوارىء» وقد خصها الشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أواسر التبض والاعتبال فصلا قضائبا قدد أضحت القاضي الطبيعي لهدفه النظامات . وليس في اسفاد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء — الامر الذي لا يتطوى على أيسة مخافة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

#### مسستوقية

راجع تأميم ( قاعدة رقم ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) ه تأميم - مسئولية الشروعسات القمسسة - القانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٦١ - القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ بالمباركات والمشات ، ١/٢٢ ١/٢٢ ١٢٣٢

▼ تاميم المشروعات بنقل ملكينها التى الدولة لا 1/٢١ مرتب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التى كانت لهذه المشروعات نظامها التاقوني وفيتها المللية مستقلتون عن شخصية وفهة الدولة ، وتكون مهسئولة وحدها مسئولية كالملة عن جميع وتكون مهسئولية وحدها مسئولية كالملة عن جميع

• تاميم - مسئولية الدولة • تر المشرع مسئولية الدولة عن التزامات تر المشرع مسئولية الدولة عن التزامات المشرعة عن المشاهما في تاريخ التاميم ، وذلك لاستقلال نبة المساهم عن نبة المسروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التراماتها الا عند التصفية وفي حدود تبية السهم .

و تلييم - الشركات والمنسات القيمة . (٢١) تحييل جبيح المحوال زوجات واولاد المحالية الشروعات المؤيمة بالشراماتها الزائدة الشروعات المؤيمة بالمتالماتها الزائدة على المحال أنه لا عائمة أهم بها ولا وجه المنطوليتهم عنها ، بمتضى نص الققرة الثانية من المادة الرابعة بن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٠ بشكل اعتداء على المكية الخاصة بالمخالفة المهادة ٢٤ بن الدستور .

#### بمسادرة

■ المتحقة الفاصة - المسادرة العابة أو الفاصة ٢/٢٠ حظر الدستور المسادرة العابة حظرا بطلقا ؛
 ولم يجز المسادرة الفاسة الا بحكم تضائى . .

♦ المصادرة العلبة - المادة ٣٦ من الدسستور ١٠٤٠ ١١٥٠ الدة الثانية من الترار بثانون رسم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ١٩٦٤ ١٩٦٤ الدنية الدنيت على أيلولة بلكية الادوية الى المؤسسة المسلمة اللادوية بدون متسابل نكون قد خالفت المدستور .

#### ملاعسسة

راجيع - نشريع ( قاعدة رقم ١/٤٠٠٠ ) • تشريسع - مجاله - ملاصات التشريسيع -الساطة التقديرية العشرع .

# منسع التقساضي

راجع حق التقاضي ( قاعدة ١/١٧٠٠٠٠ ) قسرار اداري ( قاعدة ٢/١٧٠٠٠٠٠ ) ووبسدا المساواة ( قاعدة ١/١٧٠٠٠٠)

و حق التقاشى - المادة ١٨ من الدستور -مبدأ المساواة - المادة ٥٠ من الدستور - ١٠١٧ - ١٠١

حق التقاضى ميدا دستورى أسيل -- المادة ١٨ من الدستور نصها على كفسالة حق التقاضى وحظر تصمين اي عمل أو قرار أدارى من رقابة القضاء ترديد المتوتة الدساتير السابقة ضبنا من كمالة حق التقاضى الاغراد ذلك أن حق التقاضى من المحقوق العسامة التي كملت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها -- حرمان طاقة ممينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على المدار لبدا المساواة بينهم وبين غيرهام من المواطنين لهدار لبدا المساواة بينهم وبين غيرهام من المواطنين الدين لم يصروا من هذا الحق .

حق التقاضي - المادة ١٨ من الدسستور - منع
 التقاضي م المدة ١/١٧ من الدسستور النبي على ١/١٧ من التقاضي مبدأ دستوري أصيل - حظر النبي على تحصين أي عمل أو ترار أداري من رقابة القضاء - أسساس ذلك تمن المادة ١٠٨ من الدستور وما أترته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة من التقاضي للافراد .

حق التقاضى - بيدا الساواة - بنمالتقاضى ١/١٧
 حق التقاضى بن الحشوق العسابة التي كفلت الدساتي المساواة بين الواطنين غيها - حرمان طائفة بين هذا الحق يتطوى على اهدار لبدا المساواة -

• تسرأر اداري • ٢/١٧ من الله على ٢/١٧ من منظر الطعن فيه مخالف للدستور أساس ذلك نص المدستور . ١٠٢ من الدستور . ١٠٤٠

40

177

استبعد القرارات الادارية النهائية الخاصة ٢/١٧ م.١ بترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوى على مصادره لحق النقاشي وأخلال بمبدأ الممناواة بين المواطنين في هذا الحق مما يضائف المادنين ٥٤ ، ٨٠ من الدستور .

#### معسسة

راجع دعوى دستورية ( قاعدة ١/٥ ،٠٠٠٠ ) و دعوى دستورية ــ اجراءاتها ــ اليعاد المدد

• دعوى دستورية - اجراءاتها ــ اليماد المدد

المعهدا .

الطريق الذي رسبه المشرع لرفع الدعوي الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من تاتون المحكمة ، والمعدد الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجلوز ثلاثة اشتهر هما من مقومات الدعوي الدعورية ، وهي أوضاع جوهرية في التقاضي ومن النظاء العام .

و دعوى دستورية - المعاد الحدد ارفعها • 0 / ٢ ° ٣٠ . بعداد الثلاثة أشنهر الذي غرضه المشرع كحدد أتصى لرغم الدعوى الدستورية طبقا لنمن الفترة (ب) من المادة ٢٩ من قانون الحكية بعتبر ميعادا حتميا بقيد بحكية الموضوع والخصوم على حد مسواء • ...

		تاريخ جاسة الحكم	رقم الدعوى والمسنة القضائية
1	1	γ يناير سئة ١٩٨٤	عوى رقم ٣٥ لسنة ٢ ق دستورية
18	۲	۲۱ بنایر سنة ۱۹۸۶	عوى رقم ۲۲ لسنة ۱ ق دستورية
77	٣		عوى رقم ٨٤ لسنة ٤ ق دستورية
17	1	۱۸ قبرآیر سنة ۱۹۸۶	.موی رقم ۹۳ لسنة } ق دستوریة
40	0	۳ مارس سنة ۱۹۸۶	عوى رقم ١ لسنة } ق دستورية
ξ.	7		عوى رقم ه} لسنة } ق دستورية
80	Ψ.		، هوى رقم ، ١٠ لسنة ٤ ق دستورية
13	λ	۱۷ مارس سفة ۱۹۸۶	نعوى رقم ١٣٦ لسنة و ق دستورية
30	1	۷ أبريل سفة ١٩٨٤	دعوى رقم۱۳۷ لمنة ه ق دستورية
٥A	1.	۲۱ أبريل سنة ١٩٨٤	دموی رقم ۷ لسفة ٤ ق دستورية
٦٣	11	۲۱ آبریل سفة ۱۹۸۶	دعوى رقم } اسنة ٥ ق دستورية
77	11	٢ يونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ه لسنة } ق دستورية
٧٦.	17	٢ يونية سئة ١٩٨٤	دعوى رقم۱۱۷ لسنة ه ق دستورية
٨.	11	١٦ يونية سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية
1.	10	١ دوسببر سئة ١٩٨٤	لدموى رقم }} لسنة ه ق دستورية
17	17	ا دوسبور سنة ١٩٨٤	دعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق دستورية
1.1	17	ه. يناير سفة ١٩٨٥	لدعوى رقم ، } اسنة ده ق دستورية
1-A	18	ويتايرسنة ١٩٨٥	ادعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية
118	17	و يناير سنة ١٩٨٥	لدعوى رقم ١٥٠ لسنة « ق دستورية
118	۲.	۲ نبرایر سنة ۱۹۸۸	لدعوى رقم ١٢٤ لسفة ٤ ق دستورية
771	11	۲ غیرایر سنة ۱۹۸۵	لدعوى رقم ١٧ لسنة ٤ ق دستورية
177	77	۲ تیرایر سنة ۱۹۸۸	لدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق دستورية
18.0	17	17 غبراير سنة ١٩٨٥	لدعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق دستورية
701	<b>₹</b> €	١٦ غبراير سغة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٦ اسنة ه ق دستورية
10A	40	۱۹ غبرایر سنة ۱۹۸۵	لدعوى رقم ۲۱ لسنة ۲ ق دستورية
177	17	۲ مارس سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق دستورية
177	4.4	۲ ابریل سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١١٤ لسنة ه ق دستورية
174	٨٢	۲ آبریل سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٥ ق دستورية
190	11	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية
4.1	٣.	ع مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية
440	71	١ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رائم ، ؟ أسئة ٦ ق دستورية
441	77	٢٩ يونية سئة ١٩٨٥	الدعوى، يقرب السنة ٢ قي يستورية
480	٣٣	١٦ تونيير سئة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق، دستوربة
80.	4.8	١٦ نونمبر سنة ١٩٨٥	الدعمى رقم ٣٦ لسفة ٢ ق دستورية
100	40	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق دستمرية
۲٦.	177	۲۱ دیسببر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ١٨ لسنة ٦ ق دستورية

السفحة التاعده رقم الدعوى والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم الدعوى رقم ٥٠ لسنة ٦ ق دستورية 377 ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۳۷ 174 ۲۱ ديسير سنة ۱۹۸۰ ۲۸ الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية الدعوى رتم ٧} لسفة } ق دستورية ۲۱ دیمبیر سنة ۱۹۸۵ ۳۹ 347 الدعوى رقم ١٥ السنة ٧ ق بستورية ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ YAY الدموى رقبره ١٠ لسنة ٦ ق دستورية 19-13 ٤ يناير سنة ١٩٨٦ 28 ٤ يناير سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ٣١ لسنة ٦ ق بستورية 177 ٤ ينابر سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق دستورية 84 4.1 الدعوى رقم ١٧ لسنة ٦ ق دمستورية ا نبرایر سنة ۱۹۸۲ 88 4.7 الدعوى رتم ١١٦ لسنة ٤ ق دستورية 41. 10 ١ فيراير سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية ا مارس سنة ١٩٨٢ 410 13 ۲ مايو سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق دستورية EV. 271 ٣ مايو سنة ١٩٨٦ الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٤ ق بستورية ξ٨ 270 الدموي رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية ١٧ مايو سنة ٢٩٨٢ **417** 13

٢١ يونية سنة ١٩٨٦

۲۱ بونية سنة ۲۹۸۲

227

404

٥.

21.

الدعوى رقم ١٤٠ ، ١٤٠ لسنة ٥ ق

الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق بستورية

دستورية

# الإحكام الصادرة في دعاوى التنازع

(1)

#### اختصـــاص

و اختصاص - قرار ادارى - الطعن فيه • ١/ ١/٠٠ ترار تقرير المنفعة العابة وقرار نزع الملكية ترار تقرير المنفعة العابة وقرار نزع الملكية يعتبر كلا منها قرارا اداريا ، قرار تقرير المنفعة العلبة به القسرار الوزارى بنزع الملكية العابة . الشمى بعدم بشروعية قسرار نزع الملكية للمنفعة العابة يشكل منازعة ادارية مها يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويضرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى .

 و اختصاص ـ مخاصه القضاة ـ رد القضاء
 - عدم الصلاحيـــة •
 اختصاص الحكية الدستورية العليا بالنصل ق الدعاوى المتعلقة برد ويخاصه وعدم صلاحية اعضاء

777

المكنة العلب .

اختصاص - الحكبة الدستورية العليسا - الطلبات وصحف الدعاوى •

الدعساوى والطلبات التي تفتص بها المحكمة الدعساوى والطلبات التي تفتص بها المحكمة المستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الي المستورية العليا ترفي المحكمة من خواز أن تحيل احدى المحكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا أذا تراءى لها صدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع ، وذلك للفصل في المناؤ الدستورية .

و تثارع الاختصاص وتناقض الاحكام • ١/٣ ما ٢٨٠ المحكمة المستورية العليا وهى تفصل في تنسازع الاختصاص أو في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتناقضية لا تمتير جهة طعن في هذه الاحكام .

الحكمة الدستورية العليا - ولايتها ، ۲/۳ ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تهتد الى النزاع
 بين الاحكام الصادرة من المحلكم التابعة لجهة قضائية
 واحدة .

وقتم	رقم
الصنمة	القاعدة

# • المحكمة النستورية العليا - اختصاص -

المسالة الدستورية • المسالة الدستورية • المسالة الدستورية العليا هي صلحبة الولايــة الدستورية العليا هي صلحبة الولايــة المسلم التنازع حــول الاختصاص وتعيين الجهــات

ق علم التعارع حسون العصمان وتعيين الجهسات التضائية المتصة .

المسالة الدستورية لا تقديم ضنين مدلول ٨ /٣ (١٥ الموضوع الواحد » الذي قد يثار بيانانه التنازع على الاختصاص ، الاختصاص بالمسالة الدستورية لا يصح ان يكون محلا للتفازع بين الجهات القضائية المستدة .

# 

المنازعات المتعلقة بأجدور العالمين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مها يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهة القضاء العادى •

#### (**a**)

# تنازع اختصاص

... و تنازع الاختصاص ـ دعوى الموضوع الواحد 
- المسالة النسستورية و المحلة الدستورية و المحلة الولاية 
في حسيم التنازع حسول الاختصاص وتعيين الجهة الفاتصة .

الاختصاص بالسالة العستورية لا يميج أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية التعددة .

تأرّع اختصاص ایجایی - قسوله - المادة
 ۲۵ من قائسون الحکیة م
 مناط شول دعوی الفصیل فی دعیاوی تنیازع
 الاختصاص الایجایی ان تطرح الدعوی عن موضیوع
 واحد آبام جهتین من جهات التضیاء او الهیئات ذات
 الاختصاص التصافی ولا تنظی احداجها عن نظرها م

زوال عنصر المنازعسة في الخصسومة يؤدى الى النتاء المسلحة في دعوى التنازع .

- تغارع ايجابي شرطه •
   شرط انطباق التنازع الايجابي أن تكون الخصومة
   قائبة في وقت واحد أبام الجهتين المتنازعتين عند راسع
   الابر الى المحكمة الدستورية العليا •
- و دعوى القصل في تغازع الاختصاص مقبولها 1/1 المنظم بناط بمول دموى الفصل في تغازع الاختصاص المنظم بناط الدعوى عن موضوع واحد أمام جهاين بن الخضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي المنظم عن نظرها ؛ أو أن تتخلي كلتاها منظم منها .
- دعوى تتازع الاختصاص قبولها (١٠ ٤/١٥ ٢٨ دعوى الموضوع أيام جهة تضائية واحدة لا يكون هناك تنسازع على الاختصاص يقتضى تسين
   الجهة المختصة أثره عدم قبول دعوى التنازع -
- دعوى تنازع الاختصاص اثر رفعها ۳/۱۰ ۳/۱۰
   يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص
   وقف الدعاوى الموضوعية الثانية المتعلقة به حتى
   النصيل نعيه .
- طلب الفصل في تفازع الاختصاص تكييفه ٣ /١ ٢٨٠ طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع المتالم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية .
- ٣٦٧ ١/١ ١/٢٥ بعثران المسلم في دعوى التنازع، ١ /١ ١/٢٧ بيت بشترط نيبن برنع دعوى التنازع أن يكون من ذوى الشأن بأن يكون طرفا في المنازعات التي حدث بشأنها التنازع في الاختصاص .
- دعوی الشارع مدعوی جنائیة ما ۱/۲ \*\*۲۳ الداء الدفاع من محام فی دعوی جنائیة بجسل
   وكالته متصورة على تلك الدعموی .

٣٨.

دعوى التدارع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم نيها ولسبت امتدادا لها .

و دعوى المتفازع مس شرخ قبولها .
بشترط لتبول دعوى التنازع أن ترغم الى المحكمة
بالإجراءات المتادة لرفع الدعاوى أسلم المحكمة
الدستورية العليا المنصوص عليها في المسادة ٣٤ من
تادن المحكمة .

# تنازع تنفيذ الاحسكام المتناقضة

• دعوی تفازع تففید الاحتام المتفاقضة - مناط تنسولها • ۲/۳

مناط تبول طلب الفصل في النزاع الذي يقدوم بشان تنفيذ حكمين نهاتيين متناقضين أن يكون احد الحكيين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص تصائى والآخر من جهة أخسرى منها 6 وأن يكونا قد حصاحا النزاع وتفاقضا بحيث بنعاد رتفيذها هما .

و الغزاع بشان تنفيذ حكين نهائين متناقضين السلس القصل فيه ب قواعد الافتصاص الولائي ١ ٢/ ١ ٢١٤ الحكية الدستورية الطيا وهي تتصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكين نهائين تفاضل بينهها طبقيا التواعد الاختصاص الولائي فنعتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .
الحكيمة الدستورية المليا — لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

و تفارع احكمهام • مناطق الله عليه و ۱/ ه ۳۹۰ مناطق الله المصل في النزاع الذي يقوم مشان نفيذ حكين نهائيين •

# (ج) حنسية

راجع دعوی ( قاعدة رقم ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ )

حنسية - دعاوی اثبات الجنسية - طبيعتها ؟ /۱ ۳۸۹ دعاوی اثبات الجنسية تصد بها تقرير مركز قاتونی معين بستيد وجوده من نصوص قانون الجنسية ،

رقم رفن<sub>ا</sub> القاعدة المسفحة م /۳ م

290

جنسیة - خصومة - حکم -

المحكم المسافر بانتهاء الخصوبة في دعسوى الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية -اثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

(5)

#### حسسكم

لحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير ٢ /٢ ٣٩٥ قابلة للطعن ـ أساس خلك ـ نص المادة ١٣ من قانون
 المحكمـة العليا .

يستنى من هذا الاصل الدعباوى المتعلقة بمخاصمة اعضائها وعدم صلاحيتهم ، غاذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في الحكم أمام المحكمة الدستورية العلها حاساس ذلك حاص المادة ٣ من القانون رقم ٨) لسنة 19٧٩ باصدار تأنون المحكمة الدستورية العلها والمادة ١٥ من هذا القانون .

(3)

#### دعسسوى

دعوى ــ الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة الدستورية العليا ــ اجراءات رفعها • \_ المحكمة الدستورية العليا ــ اجراءات رفسح

الدماوى والطلبات ، المستورية ٢ / ٤ الاجراءات التي رسبها قانون المحكمة الدستورية الطيا لرفع الدعاوى والطلبات التي تختص بالفصسل فيها تتعلق بالنظام العام -- يترتب على مخالفة هذه الاجراءات عدم قبول الدعوى ،

● دعوى - احالة - المادة ۱۱۰ مرافعات • / / ۰ ۳۹۰ الإحالة ليست طريقا الاتصال الدماوى والطلبات بالحكمة النسترية العليا الا في الحالة المصوصطبها استثناء في المادة ٢١/١ من تمانون المحكمة • لا محسل لاعمال نص المادة ١١٠ مرافعات بالنسبة إلى الدماوى والطلبات التي تختص المحكمة الدستورية العليا وحدها بالمسسل نفيا .

دعاوى اثبات الجنسية :
 دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز
 تانونى معين يستمد وجوده من نصوص تأنون الجنسية .

و دعوى تفسير حتم سماهيتها • (١/١١ ١٣٩) دعوى التفسير لا تمد طريقا من طرق الطمن في الاحكام ولا تبس حجيتها ٤ وتستهدف استجلاء ما وقع فيها تضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو المسلم المسلم المسلم.

و طلب تقسيم حكم مد مناط قبوله م المكر المارا ٣٠٥: 
مناط قبول طلب التفسيم أن يشوب الحكم المطلوب 
تفسيم غموض أو أبهلم يثير خلافا حول فهم المسراد 
منه ، أذا كان تضاء الحكم وأشحا لا يشوبه غموض 
غاته لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء 
حتى لا يكون التفسير فريعـة للعدول عن الحسكم أو 
الساس بحجيده ،

و دعوى - طلب التدخل الانضهائي - وضائط المسلوله •
 الخصومة في طلب التدخل الانضهائي تابعة الخصومة الإصلية - عدم تبول الدعوى الاصلية يستتبع انتضاء طلب التبخل الانضهائي •

طف الفصل في تغازع الإختصاص أو تفاقض
 الإحكى من تحكيفه ،
 طلب الفصل في تثارع الاختصاص أو في الغزاع
 القائم بشان تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا
 من طرق الطمن في الاحكام القضائية .

دعرى تثارع اختصاص - الصفة فيها • ١/١
 يشترط غيبن برغم دعرى التثارع أن يكون من
 ذوى الشان بأن كان طرف أ في المتلاعات التي حفث
 بشائها التثارع في الاختصاص •

و دعوى التنازع ــ دعوى جنائية ــ الوكالة ١ /٢ ٢/١٠ ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل وكالته متصورة على تلك الدعوى .
دعوى التنازع في الاختصاص دعرى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها وليست ابتدادا لها .

● دعوى الانتازع ــ شرط قبولها • و دعوى الانتازع ــ شرط قبولها • بيث المحكمة يشعرط لقبول دعوى التنازع أن ترامع الى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرغم الدعاوى أمام الحسكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المسادة ٣٤ من تاتون المحكمــة ،

دعوى - رخصة التصدى - المادة ٢٧ من
 قائسون المحكة ،
 الرخصة المخولة للمحكة الدستورية العليا في
 التصدى لدستورية التوانين واللوائح - مناط أمهالها
 ان يكون النص الذى يسرد عليه التصدى متصلا
 بنزاع مطروح عليها إذا انتفى قيام النزاع غلا يكون
 لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها ،

دعوى تنازع الاختصاص - زوال عنصر
 المنازعة في الخصومة الموضوعية - الأره •
 زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدى الى
 انتفاء الصلحة في دموى الننازع الرفوعة بشائها .

# (ش)

## ثبركات القطاع المام

راجع اختصاص ( قاعسدة من من من المناه المتحدة ١/٢ و شركات القطاء العام سشركات الإقتصساد ١/٢ المختلط من المختلط من الشخاص الفاتون المتحسداد المختلط من الشخاص القاتون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في راسهالها من المخاص القاتون الخاص من علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة الخاص من علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة عقدية يحكمها القاتون الخاص .

> المنازعات المتعلقة بأجبور العنابلين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مها يدخيل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة التفساء العنادي .

> > (5)

# قبرار اداري

راجع اختصاص ( تاعدة رقم ........)

و قرار الدارى - اختصاص • ١/٧ ٤٠٠ قرار تقرير المنقمة العابة ، وقرار نزع الملكية تعربر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المنقمة العلبة يبطل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للبنتمة العلبة . النعى بعدم مشروعية شرار نزع الملكية للمنتعة العابة يشكل منازع ادارية مما يدخل في اختصاص جمية القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم حمة القضاء العادى ،

(4)

# النيسابة المسامة

♦ القيسابة العامسة • التحقيق لا النيابة العام وهي تهارس ساطة التحقيق لا التعقيق لا التحقيق لا التحقيق التحقيق التحقيق التحقيق التحقيق التحقيق التحقيق التحقيق التحقيق وحدها التحم التحقيق في التحقيق المتاتية .

(4)

## هيئة القوضين

هيئة المفوضين - الطابات الجسميدة أو
 الإضافية .
 لا يجوز ابداء طلبات جديدة أو إضافية أمام
 هيئة المفوضين .

- 0.7 -

رقم رقم القاعدة الصفحة

110

# هيئهات تضهائية

• جهة القضاء - الهيا-ة ذات الافتصاص

جهة التضاء هي الجهة التي نتوم بولاية التضاء

الهيئة ذات الاختصاص التضائي هي كُل هيئة خولها القانون سلطة الفصل في خصوبة بحكم تصدره بعلد اتباء الاحراءات القضائية التي يحددها القانون . رقم رقم القاعدة الصفحة رقم الدعوي والسنة القضائية تاريخ جلسة الحكم الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق تنازع ۷ يناير سنة ١٩٨٤ 411 ۷ يناير سنة ۱۹۸۶ الدعوى رقم ٦ السنة } ق تنازع ۲ 377 الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق تنازع ۲۱ يناير سنة ١٩٨٤ ٣ ٣٨. الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق تنازع ۱۸ نیرایر سنة ۱۹۸۶ ٤ 777 الدموى رتم ٢ لسنة ٥ ق تنازع ۳ مارس سنة ۱۹۸۶ 44. ٥ ۷ أبريل سنة ١٩٨٤ الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تننيذ ٦ 490 الدعوى رقم ١٤ لسنة } ق تنازع ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ ٧ 1.3 الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ A 110 الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع ه بناير سنة ١٩٨٥ ٩ 173 الدعوى رقم ١ أسنة ٦ ق تنازع ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ 173 الدعوى رقم ٣ لسنة ٢ ق منازعة تندذ ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ 11 277 الدعوى رقم ٦ لسنة ه ق تنازع ۱ مارس سفة ۱۹۸۲ 18 ٤٤. ۲ مايو منة ۱۹۸۲ الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق تناا ق

الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق تنازع

14

11

٢١ يونية سنة ١٩٨٦

333

Eo.

رقم الايداع ۲۸٪ه/۸۷

تمستوب الإخطاء			
	adis .		زقم
الصمواب	الخطأ	السطر	الصفحة
تيجذف	ڧ	٦	17.
۔ التی	الثي	17.	77
العام	الغام	. 10	18
. وحاز	رجاز ال	A.C.	01
.بحيث	بيصث	. "A	30
. مصنلقی	مصطي	1	OA
. في سبيل حماية الحريات	في سبيل الحريات	17.	Vr.
، ، بمحكمة	الحكمة	- 11	VA
ر، فیسه	فليه	1 4.	.1
منتفية	منقضيه ا	.7.7	91
like	- 5.41	17.	.22
أو	و	11	1.5
1و	و	. 10	117.
ما اتصل	أتصل ·		110
منيا بطريقة رفع الدعوى	منها برفع اللعوى	77	17.
. تحدف	ومقابل تعويض	37	177
وأولاد	والاولاد	.9	188
<b>أ</b> و	,	18	10%
أو	وا	1.	VOI
الخاصة	الخاضة	J.Y.	771.
· و تر ٹیت	وترتيبت	1.1.	177
وآثرت	وأثرت	1.	177
fe <sup>.</sup>	3	.1 .	19.
المدعين	المعين	17	121
يتصرف	سصرف .	7.7	195
وحيثة	وحيته		7 - 7
. المناسبة	المتاسبة	0	317.
المباشر	الماشرة	40	317.
ا جعلتها	المتها	77	110
· قرص	فرض	40	444
يهذه	بهسانه	37.	7.77
دستوريته	دستوريته	. 43	YON
. الدستوري <b>ة</b>	الدوستورية	18	377
بميماد	بمبياد	44	377
· · ilkē	المادة	15	444
للبحث	البحثا	. 1	347.
الأينصرف	لأيصرف	77	347
414 15-14			

الصـــواپ	الخطآ	السنطن	رقم الصفحة
تعة	تبعه	.1	7.17
عاتقه	عاتقة	٣	7.1.7
انة	4.1		FAT
سحته	سحة	,TV	777
تحذف	و	14	TEY
عليه بقولها-	علنه يقولها	YY.	ABT
الدستور .	الدستور.	A.Y.	TOT
والمداولة	والدالة	50	TAT
الحكم بعدم قبول الدعو		AV	387
ومخاصمة	ميخاصيمة	.17.	790
بحذف	مكرر	10	414
معین متی، کان	ممین کان	7	713
قائما على غير أسبأس	قائما على أسناس	٢	7,73
لرخصة	ل حصة	Χ.	84.
وتنص	وينص	44	277
المطروحتين.	المطر وحشير	44	373
قيهما	فيها	17.	173
جلسنة	حسة	11	133
بالفصل	بالقصل	37,	433
رقمها	رفها	67.	AZZ
جبالي	حيالي	1.4	808
غيره	سيره	1	Yes
:1./.1	1/4	14	YOB
1/4	7/1	40	403
جميعها	جميعا	1.	.73
الرقابة الدستورية ·	أثرقابة	10	173
النستون .	الدستورية	4.4	173
٦/٥.	0/0.	44	540
التلبس	التلمس	4.	277
۲/۷	1/4	7-1	143
X/EA	£λ	1	(Vo
17	77	40	(Vo
404	401	14	£AA
يضعة	يصنعه	14	YA3
190 س - ٤/٢٩		17.	143
117	110	11	443
2/14	7/17	31	343
13/4	17/81	VI361	3.4.3
٨/٢	λ.	٣	0.4





دار الهنا للطباعة ت : ٧٦٦٣٢٧